

كلمة

على هامش بيان كمال جنبلاط في مؤتمر الحزب التقدمي الاشتراكي

نصف الحقيقة هو كل نقيضها

لا يستطيع من يقرأ بيان كمال جنبلاط في مؤتمر حزبه الاخير الا أن يلاحظ كم هي صعبة هذه الرياضة التي يمارسها رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي . فمن تناقض بين نقطتين لا يستر تناقضهما الا وجود الواحدة في أول البيان والثانية في منتصفه .. الى تفسير للظاهرة بسبب هو عكس سببها الفعلي ... الى صياغة مطالب يناط تنفيذها باولئك الذين وقفوا اعمارهم على الوقوف في وجهها .. الى تقديم هزائم مني بها صاحب البيان على أنها انتصارات .. الى تعداد « منجزات » دون تحديد لما اسفرت عنه في النهاية ولا لما سوف تسفر عنه في القريب العاجل .. الى اظهار وجه واحد من مسالة ما (هو وجهها الثانوي) واغفال الوجه الاخر .. الخ .. هذه الاشكال « المراقية » من اللعب بعقول الناس تنتهي بمن يمارسها الى القول مع صاحبنا الاخر : « ما هو كائن فهو خير ! » ... واذا كان ثمة من شر لا تزال العين تقع عليه ، فكل حال يزول ، وما علينا سوى التذرع بالصبر ..

والدخول في جدال مع جنبلاط ، حول ما جاء في بيانه ، امر يعد في باب السهل الممتنع .. فالبيان — وهذا حق لصاحبه — ينطوي على كل ما يخطر في البال من كبير الامور ومتوسطها وصغيرها . ومناقشة كل نقطة فيه على حدة مهمة لا تتسع لها هذه العجالة . لذا سوف نقتصر على بعض الامثلة محاولين ان نتقصى السبب الذي يجعل نائب الشوف يعمل مبضعه في الواقع مخضعا اياه للعشرات من عمليات التجميل ..

نبدأ من حيث بدأ جنبلاط ، بلبنان ودفاعه الوطني . فبعد أن يلاحظ صاحب البيان ان الدولة اللبنانية « التي تتمثل فيها ابدا سلبية الحيوية وردة الانطلاق » لم تستفد من عبرة حزيران فواصلت اهمالها لمشكلة الدفاع ، يطالب بتنمية وسائل هذا الاخير وباقرار مشروع التجنيد الالزامي .. عال ! لكن جنبلاط لا يشير الى ما يحول بين هذه الدولة وبين تحقيق مطلبه (عزوفها عن تدريب المواطنين على السلاح تحسبا للنزاعات الداخلية ، الوظيفة الحقيقية التي تعد لها القوات المسلحة ، تمثيلها لطبقة لا مصلحة لها في الحرب ، انتماؤها العالمي ، الخ ..) ليس هذا فحسب ، بل ان جنبلاط سرعان ما يتراجع ، في قسم اخر من البيان ، عن المطلب نفسه ويحمد الله على انه لم يتحقق !. وذلك حيث يقول : « ان محدودية طاقة القوى المسلحة توجد اطمئنانا على النظام الديمقراطي وعلى مصير الحريات والحقوق العامة ، وتجنبنا الوقوع في ماساة الانقلابات العسكرية .. » ها نحن امام المازق اذن : اما أن نبقي الجيش على حاله فيظل الخطر الصهيوني رازحا على رقابنا ، واما أن نقوي الجيش فنعرض « النظام الديمقراطي » للانقلابات العسكرية .. جنبلاط لا يجد حلا سوى هذين « الحلين » . لذا فهو يثبتهما جنبا الى جنب دون اي شعور بالتناقض .. هذا ايضا من حق جنبلاط : فالتناقض في طبيعة موقعه والحل لا يرى ابدا من هذا الموقع .

نصل بعدها الى العلاقات مع المقاومة . ها هنا تواجهنا ملحمة ذات فصول . فوزير الداخلية السابق يهنيء نفسه بالنجاح في تركيز التعاون مع المنظمات الفدائية « في ما يعود لتنظيم عملها وتوطيد اسباب السلم والنظام العام .. بعد الفورة الشعبية التي كادت .. ان تشمل البلاد بالفوضى والاثارة واضطراب حبل الامن واندلاع الثورة الشعبية » .. ولا جدال في ان جنبلاط لن يصعب عليه أن يجد في دواوين الوزارات أو في ادارات المصارف من يهنئه على الحؤول دون قيام هذه « الثورة الشعبية » .. هذا على الرغم من اعتقادنا — واعتقاد الكثيرين — ان « الثورة » المذكورة لم تكن تملك — مع شديد الاسف — مقومات « الاندلاع » . اما الذي ينساه جنبلاط هنا — رغم انه يشير اليه من بعيد — فهو ان مهمته قد اقتصرت ، في هذا الصدد ، على التوفيق بين وطنية ناخبيه المتعاطفين مع المقاومة وبين امن مصالح ورساميل ليست على الاطلاق « تقدمية » ولا « اشتراكية » . وهو اذ فعل ذلك نصب نفسه ملاذا اخيرا لنظام الاستغلال الذي يشن عليه الحملات من وقت لاخر ويدخل في حكوماته كلما تيسر .. اما حقوق المقاومة ، فلا شك ان جنبلاط يتذكر ما قاله في شانها اكثر من مرة ، وهو انها تتوطد وتتسع بعد كل معركة تخوضها معها الدولة .. لذا ينبغي — طبعا — وقف هذه المعارك ..

في هذا السياق نفسه نصل الى قضية الحملة على المكتب الثاني . هنا تعرض مسالة ذكرها جنبلاط مرة واحدة اثناء الحملة، لكنه — في ما يبدو — لا يحب العودة اليها . عنينا سابق تعاونه هو مع الجهاز المذكور . ما الذي جرى فادى الى فرط العقد وفك التحالف ؟ اهي يقظة الغيرة على الحريات ؟ لكن الحريات ظلت تداس عشر سنوات كاملة على يد المكتب الثاني قبل ان يتحرك جنبلاط .. ولا شك ان هذا زمن طويل. الذي جرى هو ان الدولة كلها — خلال العامين الماضيين — دخلت في تناقض شامل مع المقاومة الفلسطينية . فوجدت لزاما عليها ان تلجا الى قوتها الضاربة التي خلعت فجاة اطمارها « الوطنية » وظهرت دون زيف . كان هذا احد حلين للتناقض وكانت سيئته الكبرى— من وجهة نظر الدولة — انه يرفع الزيف ويزيل الغشاوات . وكان الحل الثاني هو جنبلاط . وقد اختارت الدولة جنبلاط لانه قادر على ابقاء الغشاوة « الوطنية » مسدلة على الدولة .

لكن هذا الحل كان يقتضي ، بطبيعة الحال ، فتح معركة مع اصحاب الحل الاول بعد أن فشلوا وانكشفوا . وذلك لئلا ينكشف النظام برمته وينكشف معه جنبلاط الذي لم يكن يقف خارجه . عليه فان الذين يسمعون جنبلاط وهو يباهي بنضاله في سبيل «الحريات»، لا يسعهم الا أن يستذكروا الماضي القريب وان يسالوه هل كان يجهل فعلا قبل اواخر ١٩٦٩ حقيقة العلاقة بين جهاز المخابرات وبين موقع استغلال هنا او سفارة هناك ؟ أم أن المسالة لم تكن تعدو اختيار حل هو الانسب للحفاظ على تماسك بنيان سياسي اجتماعي آخذ في التداعي ، يشكل جنبلاط واحدا من اعمدته ؟

في هذا السياق ايضا تاتي حكاية رئاسة الجمهورية . فيقول جنبلاط انه اختار — وحزبه وجبهته — تاييد « المرشح الذي يضمن على الاقل تامين عودة الحكم الى النظام الديمقراطي .. وتامين مواصلة سياسة التفهم والحكمة بالنسبة لاخواننا الفلسطينيين » . يسبق هذا التبرير اعتراف بحدود « قدرتنا الفعلية » على التغيير . لكن هذا الاعتراف لا يستتبع اي تحديد لطبيعة القوى التي تشكل منها الحكم في العهد الحالي . ثم ما هو هذا النظام الديمقراطي الذي « عاد » اليه الحكم ؟ افيكون المقصود « ديمقراطية » كميل شمعون ام « ديمقراطية » بشارة الخوري ، وقد « ثار » جنبلاط على كليهما في سابق العهود ؟ اليس ثمة علاقة اذن بين غيرة العهد الراهن على الحريات وبين جهود الطاقم الجديد — القديم الذي جاء الى الحكم للاستيلاء على مواطن السلطة الفعلية ؟ واذا كانت العلاقة قائمة فالى متى سوف تدوم الغيرة المذكورة ؟ ثم من هم الذين تعنيهم هذه الحريات ؟ اهم فلاحو عكار الذين يطلق عليهم رصاص المصفحات ؟ أهم العمال الذين تكسر اضراباتهم بواسطة الدرك واجراء الدولة الصفر ؟ اهم الطلاب الذين تبنى السدود في وجوههم ثم توجه اليهم الدعوة لتبليط البحر؟ والمقاومة ، ما هو سر سياسة « الحكمة » تجاهها ؟ ايستطيع العهد أن يبدأ جولة جديدة مع المقاومة ،قبل ان يضع يده على دولته ؟ أفلا يستفيد اخصام العهد — سياسيين وعسكريين — من جولةيبذلون كل ما في وسعهم لافتعالها ؟ افلا يعني الدخول في صراع جديد مع المقاومة تعظيم شانهم واظهارهم بمظهر من لا يستغنى عنهم والحؤول دون اجلائهم عن مواقعهم ؟ ان لم يكن الامر كذلك فلماذا يسكت عن المقاومة اولئك الذين اعتبروا وما زالوا يعتبرون ان « وطنهم » — اي مصالح شركائهم — دائما على حق والمقاومة دائما على ضلال ؟ وهل سيواصلون السكوت متى استتب لهم الامر وسنحت الفرصة ؟ أسئلة يغفلها جنبلاط جميعا لان الاجابة عليها سوف تقوده الى الاقرار بأن « نضاله » لم يوطد أركان الديمقراطية في البلاد — وان هذا « النضال » لم يجبر نظام الوساطة بين الامبريالية والرجعية على رفع رايةالمقاومة..

ما دمنا قد ذكرنا الرجعية فلننظر ماذا حل بها في راي رئيس الحزب التقدمي .. يقول جنبلاط انه لاحظ « قيام تناقضات اوسع ، في السنة المنصرمة ، بين التكتلات الرجعية في البلاد وخاصة في اوساط الحلف . » وهو يعزو هذه التناقضات الى حملته على المخابرات ، اذ ازال تقويض الجهاز المذكور اعلاه اسباب تلاحم الحلف .. صحيح ! ولكن اين أصبحت الرجعية بعد ضرب خصومها (الرجعيين أيضا ، في رأينا على الاقل) ؟ اصبحت في الحكم ! وهي قد انقسمت لان الحكم اصبح في متناولها ولانها باتت تجد سببا للانقسام هو الاختلاف على مغانمه . واذا كانت الوزارة الحالية لا تقدم صورة كاملة عن صلة الرجعية الراهنة بالحكم ، فان الترشيحات التي سبقتها والتحالفات التي انعقدت اثناء معركة الرئاسة تقدم مثل هذه الصورة .. ثم ان وزارة نيابية مقبلة سوف تزيد الصورة جلاء لعيني جنبلاط اذا كان لا يقدر الان على تبين ملامحها . هكذا يهنيء جنبلاط نفسه على انقسام الرجعية (التي يعنيها) وينسى أن يقدم لنفسه التعازي عن وصولها الى السلطة .. ولا ضير عليه من ذلك مادام هو شريكها العتيد في الحكومة المقبلة !.

ولنترك جانبا بعد هذا اسطوانة جنبلاط عن مشروع روجرز فهي خليقة بكرامي .. ولنترك دعاواه عن انهيار الحرب الشعبية وانهيار اليسار الجديد وماركوز والجبهة الشرقية وتحويل المقاومة الى جيش نظامي .. فبعض هذا الكلام سمعناه كثيرا من اذاعات الهزيمة وبعضه الاخر يسمعه من يشاء من صوت اميركا . لنبق حيث نحن وحيث هو جنبلاط ، هل يصعب علينا ، بعد ما قلناه ، أن ندرك لماذا يجهد جنبلاط نفسه في حذف جانب من هنا وتحوير جانب من هناك في الوضع اللبناني الراهن ؟ أبدا . ان جنبلاط يقوم بواجبه في تجميل وضع هو جزء منه . وهو يبتكر له المحاسن ليثبت انه قابل للتحسين — بتركيبه الراهن — وان له — اي لجنبلاط — اليد الطولى في تحسينه . هكذا تمسي المسالة برمتها محصورة بتقلب وجوه على الحكم بعضها كالح ينبغي الخلاص منه وبعضها نير ينبغيالحفاظ عليه . ويكون العنوان — البرنامج الذي كان علىجنبلاط أن يضمهبيانه هو التالي : « انتخبوا كمال جنبلاط وولوه عليكم فتستقيم اموركم » . لكن التسليم بهذا البرنامجيقتضي تصديق انصاف الحقائق التي يغدقها علينا صاحب البيان .. ونحن نعلم حق العلم ان نصف الحقيقة هو كل نقيضها .

« الحرية »

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

النظام الجزائري "التقدمي":

وجهاء في الحكم وسيطرة رؤوس أموال استعمارية

بيروت - ٧-١٢-١٩٧٠ - العدد ٥٤٤ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل ● AL-HOURRIAH - No. 544 - 7-12-1970 - BEYROUTH

مشاريع الحل السلمي على أبواب ٥ شباط ١٩٧١

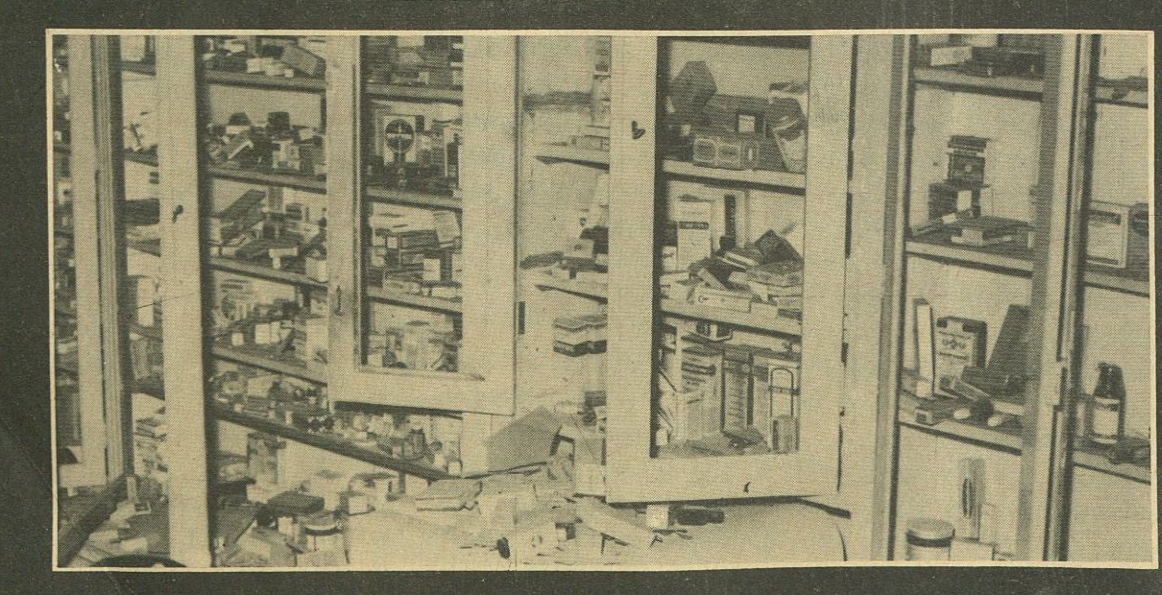
وقف إطلاق النار المؤقت هل يتحول الى هدنة دائمة؟



الدولة وقضايا الطلاب:

وزير التربية اليانع .. درويش بلا مسبحة ولا أولياء

ملاحظات حول تنظيم مجلس المندوبين في كهرباء لبنان



بعض جوانب مشكلة الدواء

تعليق على مواد قانون العمل عن العقوبات

نشرت الجريدة في عددها الاسبق مناقشة للمواد المتعلقة بالعقوبات (او الغرامات) التي يفرضها رب العمل على العمال وقد تضمنت احدى مواد القانون — كما اوردتها الجريدة — اشارة الى أن الغرامات تخصص بتمامها « للاعمال الثقافية دون سواها المنشأة لمصلحة الاجراء وفقا للقواعد العامة التي تحدد بقرار من وزير الاقتصاد الوطني » .

وقد اغفل المقال الاشارة الى قرار وزير الاقتصاد الصادر في عام ١٩٤٩ الذي يشرح بالتفصيل كيفية انفاق الغرامات ، ونقدم فيما يلي نص اهم المواد التي تضمنها هذا القرار وذلك بسبب اهميتها الكبيرة من حيث توضيحها لحقوق العمال .

المادة ٢ — يترتب على رب العمل أن ينشيء في مؤسسته صندوقا خاصا لحفظ هذه الغرامات يخضع لمراقبة مفتشي العمل لدى مصلحة الشؤون الاجتماعية .

المادة ٣ — تتولى ادارة هذا الصندوق لجنة مؤلفة من رب العمل او من ينتدبه ومن ممثل عن المستخدمين واخر عن العمال على أن يمثل هؤلاء المستخدمين والعمال اكبرهم رتبة وعند المساواة اقدمهم خدمة وسنا .

المادة ٤ — يمكن لكل مستخدم أو عامل قضى في الخدمة اكثر من ثلاثة اشهر ان يستفيد من هذا الصندوق في الحالات الاتية :

١ — اذا مرض هو أو أحد افراد عائلته بمرض يستوجب علاجا سريعا وتعني حالة المرض الامراض غير الناتجة عن المهنة وطوارىء العمل .

٢ — اذا توفي احد اصوله او فروعه .

٣ — اذا كان متزوجا وبحاجة الى نفقات الولادة .

٤ — اذا تزوج وكان بحاجة الى نفقات الزواج .

تلك اهم المواد التي تضمنها قرار وزير الاقتصاد فيما يتعلق بالغرامات. تبقى الاشارة الى المادة ٩ من القانون التي تنص على « ان كل مخالفة لهذا القرار تقع تحت طائلة المادة ١٠٧ من قانون العمل والقوانين المرعية الاجراء». وتنص هذه القوانين « المرعية الاجراء» على ان من يخالف أحكام قانون العمل والقرارات المتخذة لتطبيقه يحال الى المحاكم« ويعاقب عن كل مخالفة لوحدها بغرامة تتراوح بين ١٠٠ ليرة و ١٠٠٠ ليرة لبنانية وبالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر وتضاعف العقوبة عند التكرار خلال سنة » . بالطبع بقيت الدولة ، بقضائها ووزارة شؤونها الاجتماعية صامتة عن هذه السرقة المفضوحة التي ما زال العمال يتعرضون لها منذ عام ١٩٤٦ اي منذ ٢٤ عاما . ذلك أن الدولة ، مهما تغيرت العهود ، هي دولة الرأسماليين الذين يسرقون حقوق العمال ، ولان نضال العمال هو وحده القادر على انتزاع حقوقهم المشروعة من براثن الرأسماليين الشرهين .

واذا كانت الغرامات تنفق كلها لمصلحة العمال فما هي مصلحة أرباب العمل في فرض الغرامات؟ ان الغرامات هي احدى الوسائل التي يستخدمها رب العمل لارهاب العمال فهي صورة عن « علاقة السيد بالمسود » التي تربط الرأسمالي بالعمال ، والتي تبقى ما رضخ لها العمال .

بلدية بيروت تقطع لقمة العيش عن اصحابها لتشتري مداليات برونزية !..

ان محافظ مدينة بيروت واعضاء مجلس بلديتها لم يتمكنوا الاسبوع الماضي ، من كثرة مشاغلهم واستقبالهم للضيوف والزوار الكرام ، أن يدرسوا مطالب عمال التنظيفات الذين ما زالوا يتلقون الوعود من سنين لتثبيتهم وزيادة اجورهم . وبعد جلسة صاخبة نالت اهتمامهم توصلوا الى قرار هام جدا جدا وهو التالي :

« شراء ٢٥٠ مدالية برونزية مع علب جلدية لها وفقا لتصميم صار الاتفاق عليه مع ست لوحات فاخرة لتزين قاعة المجلس البلدي ، على ان تقدم هذه المداليات للضيوف والزوار الرسميين في بعض المناسبات » . وتم التوصل الى تخصيص مبلغ « ٦٥٠٠ » ل.ل. بصورة اولية بالاتفاق مع صاحب العرض .

القائمة الثانية بتبرعات قراء « الحرية » لمساعدة المدرس عبد اللطيف عياد المهدد بقطع ساقيه

فيما يلي ننشر القائمة الثانية بتبرعات القراء لمساعدة المدرس الفلسطيني الشاب عبد اللطيف عياد بمبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية للتمكن من السفر الى احدى الدول الاشتراكية لمعالجة مرض خطير في ساقيه :

القائمة الاولى (نشرت في العدد الماضي)	٥٢٤ ليرة
جمعية هونين الخيرية — برج حمود —	١٠٠ ليرة
عن الشاب المناضل المرحوم فايز محمد القادري	١٠ ليرات
نبيل فرج	٥ ليرات
ذياب حريري	٥ ليرات
عبد الله حريري	٥ ليرات
يوسف حريري	٥ ليرات
حسن ضاوي	٢ ليرتين
مدرسة التفوق	٦٠ ليرة
مدرسة نهج البلاغة	٢٠ ليرة
نادر وعامر صفي الدين	٥٠ ليرة
مكتبة الاحرار	١٥ ليرة
المجموع	٧٦١ ليرة

وستوالي « الحرية » في العدد القادم نشر ما يردها من تبرعات القراء .

مؤامرة على صيادي الأسماك في ميناء طرابلس .

مساء الخميس الماضي اعلن الصيادون في ميناء طرابلس الاضراب احتجاجا على الاعتداء الذي تعرض له فريق منهم من قبل مفرزة مكافحة الصيد بالديناميت في الميناء .

يؤكد الصيادون بمختلف فئاتهم ان الاعتداء مؤامرة استهدفت عناصر بارزة من الصيادين دبرها المسؤول عن المفرزة لتصفية التحركات بالديناميت (الترينجية) . ويؤكدون ايضا ان المسؤول المذكور نفذ المؤامرة لعلاقته بفئة « الترينجية » اذ اقتاد ، بعد افتعال حادث مع صاحب زورق يعرف سلفا انه ليس « ترينجيا » ، اثنين من الصيادين لمركز المفرزة في المهري بعد امداده بقوة كبيرة من رجال الفرقة ١٨ ونفذ اعتداء بالضراب عليهما نالا بعده تقارير طبية .

يقول الصيادون ان علاقتهم ساءت فجأة بهذا المسؤول بعد تعاون طويل معه نتيجة مطالبتهم الدائمة بنقل المفرزة من الهري الى ميناء طرابلس مرتع « الترينجية » حيث تسهل رقابة الصيادين عن سلوك المفرزة . فقد رفض المسؤول هذا الطلب واكد ان المفرزة لن تنقل الى الميناء . بالطبع يعرف الصيادون اسباب هذا الرفض و « المنافع » التي تختفي وراءه !

اثر الحادث ساد في الميناء جو محموم من الاستنكار ، طلب على اثره المحافظ — في ساعة متاخرة من الليل — وفدا من الصيادين لمقابلته حيث اكد لهم استعداده لنقل الضابط المسؤول وتحويله للمجلس التأديبي وتضامنه معهم لحماية البحر من « الترينجية » اذا هم امتنعوا عن الاضراب وقطع الطرقات صباحا .

لكن الذي يجب ان يعلمه الصيادون كما يقول بعضهم هو أن مثل هذه الحوادث ستستمر طالما أن « الترينجية » يستطيعون رشوة الاجهزة المشرفة على البحر ، وان الشرط الاساسي لحمايتهم يكمن في تضامنهم ورقابتهم هم على « الترينجية » والاجهزة . ولنا عودة الى الموضوع .

دكان للعلم جديدة في « الدكوانة »

عندما نتكلم عن الحرية والنظام الحر في لبنان تتراكم في مخيلتنا جميع اساليب النهب والسرقة وابشع انواع الاستغلال والاستثمار . وعندما نتحدث عن مؤسسات دولة الحرية، لا يسعنا الا ان نخص بالذكر المدارس الخاصة التي تغدق عليها السلطة من كرمها ونعمها ما تيسر .

ففي منطقة الدكوانة — مقابل مدرسة الصنائع والفنون وفي الطابق الارضي من بناء خصص ليكون موقفا للسيارات ، سمحت بلدية الدكوانة والتنظيم المدني بالطبع ، باعطاء رخصة لتحويل موقف السيارات الى مؤسسة لاستغلال الفئات الشعبية باسم العلم والثقافة وعلقت يافطة على جانب الطريق تشير : « هنا مدرسة الطالب المثالي » .

كيف تحول موقف السيارات الى مدرسة ؟ هذا ما لا يعرفه سوى المسؤولون في بلدية الدكوانة وفي التنظيم المدني . أما عن حالة البناء وملاءمته ، فلا حرج اذا ما قلنا شبه المزرائب وغرف المساجين .

ولكن ما هي رواتب المدرسين وكيف يوزع الطلاب على الصفوف ؟ بالطبع ان الرواتب والصفوف يجب ان تخدم اولا واخرا لا مصلحة الطلاب ولا مصلحة المواطنين بل مصلحة صاحب الدكان وجيبه فبقدر ما يحقق ربحا تتسع دكانه وتكافئه وزارة التربية . ان اعلى راتب بين المدرسين حوالي ١٢٥ ل.ل. ولكن احدهم ك.ت. اتفق معه على أساس « ١٧٥ » ل.ل. لانه يحمل شهادة البكالوريا القسم الاول ، لكن هذا المدرس لم ينعم اطلاقا بهذا الراتب وبدأت مضايقته من قبل صاحب المدرسة كل يوم شرط جديد . وانذار لاسباب وهمية ما عدا حسم اسابيع بكاملها واختلاق الاعذار ، وتوصل اخيرا الى الاستغناء عنه بحجة انه « مش عم توفي معه». وبالنسبة للطلاب فقد ضم الصف الاول تكميلي والصف التكميلي الثاني الى غرفة واحدة ليوفر عليه عددا من المدرسين ، فالطلاب الان يحتجون على هذا الوضع ولكن ما العمل فالفصل الاول من العام الدراسي قد مضى « واللي صار صار » المهم أن لا تنخفض نسبة ارباح الدكان وعلى الطلاب أن يتحلوا بالصبر والسلوان حتى ينتهي وزير التربية من محاضراته التلفزيونية ومزايداته .

■ بلدية طرابلس في خدمة البورجوازية والاقطاع السياسي ■

منذ عام ١٩٦٧ رصدت بلدية طرابلس مبلغ عشرين الف ليرة لشراء كتب مدرسية توزع على الطلاب ، اعتبرته تلبية لمطلب اتحاد طلاب المعارف في طرابلس وشعورا مع الطلاب المحتاجين.

والذي حدث ان البلدية لزمت « المشروع » لتاجر كتب ، قبضاي محلة من جماعة « الافندي » ، تعاقد مع معظم مدراء المدارس لتمرير انواع مربحة من الكتب بغض النظر عن فائدتها . اشرف على التوزيع :

أولا : هؤلاء المدراء حيث تحكمت ولاءاتهم وعلاقاتهم السياسية في عملية التوزيع ، والطلاب في كل مدرسة تقريبا يعرفون ذلك جيدا .

ثانيا : تكتل طلابي تابع للمخابرات والاقطاع السياسي اوكلت له مهمة تخريبية ضمن الحركة الطلابية ومنح رعاية البلدية فاستأجرت له بيتا للطلبة ، الطلاب يروون فضائح هذا التكتل في عملية التوزيع :

● التوزيع تم لتكريس سيطرة التكتل ولملمة الانصار والازلام لقصر الافندي .

● عشرات الفواتير صرفتها البلدية لعناصر التكتل دون ان توزع كتبا تقاسموها مع التاجر المذكور . هذا الاخير يوقع على فواتير وهمية دون أن يسلم كتبا ويضمن له حصته في السرقة .

في هذا العام بعد أن تفتتت نهائيا الحركة النقابية الطلابية في طرابلس ، قررت البلدية انهاء عملية التوزيع بداعي عجز الميزانية ! بينما لم توقف مشروع الخمسين الف ليرة منح دراسية للخارج : فهذه تصرف على ابناء البورجوازية وحلفاء الاقطاع السياسي الانتخابي .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

■ بعد زيارته للقاهرة وتصريحاته في لندن ■

الملك حسين يقوم بمهمة « مبعوث مصري » إلى واشنطن

رغم اقتضاب البيان المشترك الصادر في أعقاب محادثات الملك حسين والرئيس انور السادات واغفاله الاشارة الى أمور رئيسية يفترض انها كانت مدار نقاش ، فان تصريحات الملك في لندن — ومعها تعليق « الاهرام » على مهمته في واشنطن — قد أتت تكشف جوانب هامة مما بحثه الطرفان واغفل البيان الرسمي ذكره .

لم يتضمن حديث الملك بالطبع أية اشارة واضحة الى الكيفيه التي جرت بها تسوية « الازمة الصامتة » التي كانت قد نشأت بين القاهرة وعمان في أعقاب تشكيل حكومة وصفي التل . ولكن مجرد صدور البيان المشترك وانطلاق الملك بعده الى الخوض في موضوعات شديدة العلاقة بسياسة مصر العربية والدولية ثم اللهجة الودية التي تطرقت من خلالها « الاهرام » الى الحديث عن رحلة حسين (دون اية اشارة الى الفتور السابق)، كل ذلك كان يوحي بأن السادات وحسين قد تجاوزا الخلاف العارض الذي نشأ بينهما بعد مجزرة ايلول .

والواقع ان الطريقة التي « فجرت» بها القاهرة أزمتها الصامتة مع النظام الاردني في الاصل ، كانت تنطوي على قصد واضح لابقاء كل الابواب وخطوط المرجعة مفتوحة . ذلك أنها اكتفت باستدعاء سفيرها من عمان دون ان توضح رسميا ما دفعها الى ذلك مكتفية باشارات تضمنتها « الاهرام » آنذاك حول القلق الذي يساور القاهرة بعد تكليف وصفي التل بتشكيل حكومة جديدة . وطيلة الاسابيع الماضية لم ينقطع دعاة التعاون الوثيق بين القاهرة وعمان عن بذل الجهود من أجل اعادة المياه الى مجاريها بين العاصمتين . وقام وصفي التل من جانبه بما هو مطلوب منه فأدلى بأكثر من تصريح يخطب فيه ود القاهرة ويطمئنها الى استعداده للتعاون .

ذلك كله توجته رحلة الملك التي كان لا بد ان تذوب في حرارة موضوعاتها الهامة رواسب الفتور السياسي وأسبابه .

لقد تطرق الملك في الحديث الصحفي الذي ادلى به في لندن الى نقطتين هامتين :

الاولى — قوله « انه ربما دعا الزعماء العرب الى مؤتمر قمة قد يعقد في مطلع العام الجديد للبحث بالقضية الفلسطينية وان المؤتمر قد يعقد في القاهرة، وانه أرسل الدعوات قبل بدء جولته الحالية في الشرق الاوسط واوروبا والولايات المتحدة » . هذه المبادرة من جانب الملك لا يمكن اعتبارها مجرد راي فردي . فمن الصعب أن يقدم من جانبه على اعلان مثل هذا الامر الاساسي دون أن يكون قد توصل مع السادات الى موقف مشترك حول ضرورة عقد القمة العربية ودوافعها وجدول اعمالها . وكان الملك قد صرح سابقا بأنه يقترح عقد القمة العربية من اجل بحث موضوع اساسي هو موضوع الدولة الفلسطينية . واذا كان قد استبدل في تصريحه الجديد عبارة الدولة الفلسطينية بعبارة القضية الفلسطينية ، فان ذلك لا بد أن يكون نتيجة رأي أبدته القاهرة في ان تأتي القمة شاملة في ابحاثها لمجمل الموقف العربي وعلاقاته الدولية والمرحلة الراهنة من جهود الحل السلمي ، بحيث تكون مسألة الدولة الفلسطينية جزءا من جدول اعمال المؤتمر وليس البند الوحيد فيه .

والنقطة الثانية — التي تطرق اليها الملك هي قوله انه سيتحدث باسم الاردن ومصر عندما يجتمع الى الرئيس نكسون ليبحث معه في اوضاع الشرق الاوسط « ... لان مواقفنا واحدة » .

وليست هذه هي المرة الاولى التي يلعب فيها حسين دور « المبعوث المصري » لدى واشنطن . اذ سبق له ان تحدث « باسمه واسم مصر » مع الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ عندما طرح مشروعه الشهير (المؤلف من ثماني نقاط) تطبيقا لقرار مجلس الامن . وعندما جوبه انذاك بحملة شعبية عربية اطلقتها المقاومة الفلسطينية ضده ، سارع الى القول ان المشروع الذي يطرحه لا يمثل وجهة نظره فقط بل يعكس ايضا مواقف الرئيس عبد الناصر .

والحقيقة ان القاهرة ، في حرصها الدائم على تشديد علاقتها بالملك حسين منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ حتى الان ، كانت ترمي — فضلا عن منعه من أن ينفرد بتسوية لحسابه — الى ابقائه احتياطيا يمكن الافادة منه في فتح ابواب الحوار مع واشنطن عندما يغلقها تازم العلاقات بين الطرفين . هذا الخط الثابت في علاقة القاهرة بالملك حسين وحرصها على ابقائه نافذة مفتوحة على اميركا يعود — كما اعلن حسين ذلك مرة ولم تكذبه المصادر المصرية — الى الايام الاولى لما بعد هزيمة حزيران ، انذاك ، وفي موجة قطع العلاقات الديبلوماسية بين معظم الانظمة العربية وبين الولايات المتحدة وبريطانيا ، « استشار » الملك حسين الرئيس عبد الناصر في ما يتوجب عليه عمله فاتاه الجواب مؤكدا على ضرورة استمرار العلاقات بين الاردن واميركا لان ذلك « قد ياتي لنا بفوائد تفوق بكثير ما يمكن ان يصيب واشنطن من أضرار اذا ما قطعت عمان علاقتها الديبلوماسية معها » !

ويكتسب مسعى الملك لدى واشنطن اهمية خاصة بالنسبة للقاهرة هذه المرة . فهو ياتي حسب قول « الاهرام » ضمن الخطة التي وضعها الرئيس أنور السادات « للتحرك السياسي على الصعيدين الدولي والعربي والتي تستهدف شرح موقف مصر بطريقة كامله قبل أن ينتهي الاجل المحدد لوقف اطلاق النار الموقت الذي انقضى منه اليوم شهر كامل » .

وليس غريبا أن يتسارع التحرك السياسي المصري على الصعيد الدولي خلال هذا الاسبوع والاسابيع القليلة المقبلة . فالقاهرة تبحث الان — وقبل ان يحل الخامس من شباط بوقت كاف — عن مخارج توفر امكانية تمديد وقف اطلاق النار من ناحية وتحريك مهمة يارينغ ولو بصورة اولية من ناحية ثانية . وهذه المخارج ترتبط اساسا بمدى القدرة على تليين موقف واشنطن التي تحمل « مفتاح الموقف » بيدها على حد تعبير محمد حسنين هيكل . وتلك نظرة الى الدور الاميركي المقرر في ازمة الشرق الاوسط كانت وما تزال خطا ثابتا في السياسة المصرية .

ويبدو أن القاهرة التي تعول كثيرا على ما يمكن أن يفعله الملك حسين في هذا السبيل ، تحاول أيضا الوصول الى العاصمة الاميركية من طريق اخر . فرحلة حسين الشافعي المقررة الى يوغوسلافيا يمكن ان تفتح خطا للحوار مع واشنطن عبر تيتو ، من شانه أن يعزز مهمة الملك حسين ويحيطها بضمانات اقوى .

والدور الذي يمكن أن يلعبه تيتو ليس جديدا عليه او على واشنطن والقاهرة . فقد سبق له وسعى مع أميركا اكثر من مرة ، وكان له ضلع كبير في ترتيب مسألة انتقال مصر من موقف التحفظ تجاه قرار مجلس الامن ، الى موقف التأييد الكامل للقرار « نصا وروحا » . كما لعب تيتو دورا معروفا في قضية غولدمان الذي كان مفترضا أن يزور القاهرة ولكن الظروف لم تكن مؤاتية انذاك لما هو اكثر من لقائه بالحسن الثاني في الرباط .

وبانتظار عودة الملك حسين من رحلته الطويلة « حول العالم » يتهيأ المسرح العربي اكثر فأكثر لمؤتمر قمة يفترض فيه أن يبت بالكثير من قضايا السياسة العربية الرسمية هذه المرة .

اجتماع اللجنة المركزية لحركة المقاومة

خلال الاسبوع الماضي عقدت اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية اول « اجتماع كامل » لها منذ انتهاء احداث ايلول الفائت . ورغم ان مصادر اللجنة لم تنشر اي تحديد رسمي لبنود جدول الاعمال ، فمن المرجح ان تكون مسالة « العلاقات بين المنظمات الفدائية » قد استغرقت القسم الاكبر من وقت الاجتماع .

وكان امام اللجنة في هذا الصدد نقاط عديدة اهمها :

اولا — الخطوات التي اتخذت عمليا في الاردن تحت شعار « توحيد العمل الفدائي » منذ احداث ايلول حتى الان . وهي خطوات تم الكثير منها بصورة « عفوية » ولم تخضع لاي نقاش مسبق بين اطراف المقاومة بحيث يمكن اعتبارها جزءا من صيغة عامة واضحة يتحدد بموجبها مستقبل العلاقات ضمن حركة المقاومة .

ثانيا — وجهات النظر العديدة التي ابديت خلال هذه الفترة من جانب اطراف المقاومة حول مسالة الوحدة الوطنية : تصريحات « ابو عمار » ، تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية ، مواقف الجبهة الشعبية .. الخ . وهي وجهات نظر تتباين حول قضايا عديدة .

واذا كانت مسالة العلاقات بين المنظمات الفدائية قد شكلت محور ابحاث اللجنة المركزية في اجتماعها ، فان النقاش لا بد ان يكون قد تطرق الى المسائل السياسية الرئيسية التي سوف يشكل الاتفاق (او الاختلاف) عليها عنصرا مقررا في صياغة مستقبل العلاقات نفسها .

ومن بين هذه المسائل السياسية الرئيسية تاتي في الطليعة : «التجربة» ايلول الاخيرة ، وقضية الدولة الفلسطينية التي تحاول جهات عربية ودولية عديدة جر المقاومة الى القبول بها ، ثم قضية العلاقة بين حركة المقاومة والانظمة العربية خلال هذه المرحلة .

وستحاول « الحرية » — في عددها القادم — العودة الى هذه الموضوعات في ضوء ما سوف يعلن او يعرف من نتائج اجتماع اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية .

جمعيات عمومية للطلاب في الجامعة اللبنانية

تعقد في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ١١—١٢—١٩٧٠ جمعية عمومية سوف تناقش مسالتين :

١ — تعيين موعد الانتخابات لمجلس فرع الاتحاد في الكلية وانتخاب لجنة للاشراف عليها .

٢ — مناقشة تقارير الهيئة الادارية عن اعمالها .

كما تقرر ان تعقد في معهد العلوم الاجتماعية جمعية عمومية نهار الاربعاء في ٩—١٢—١٩٧٠ لانتخاب لجنة تشرف ايضا على انتخابات مجلس فرع الاتحاد في المعهد .



مشاريع الحل السلمي على أبواب ٥ شباط

وقف اطلاق النار المؤقت .. هل يتحول الى هدنة دائمة ؟

رغم ان وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل — كما بدأ تنفيذه في الخامس من آب الماضي — اعتبر في الاساس مجرد خطوة تمهيدية يرتبط مصيرها مبدئيا بما سوف تحققه مفاوضات يارينغ من تقدم على طريق تنفيذ مشروع روجرز ، فان وقف اطلاق النار سرعان ما بدأ يكتسب آلية خاصة به ومستقلة نسبيا عن المفاوضات وصعوباتها .

هذا الامر ازداد وضوحا في الخامس من تشرين الثاني عندما وافق الطرفان مرة اخرى على تمديد وقف اطلاق النار لمدة تسعين يوما جديدة ، دون ان يسبق ذلك ما يشير الى احتمال استئناف يارينغ لمهمته في وقت قريب ، ودون ان يكون قد طرأ اي تطور اساسي على المواقف الاصلية المتقابلة لكلا الطرفين . بل ان الوسيط الدولي لم يجد ، بعد ايام قليلة من تمديد وقف اطلاق النار ، سوى ان يقفل عائدا الى سفارته في موسكو بانتظار ان يطرأ ما يعطي لعودته الى نيويورك مبررا فعليا .

ومن هنا فان اي نقاش لاتجاهات الحل السلمي في مرحلته الراهنة ، لا بد ان يتطرق اولا الى اتفاقية وقف اطلاق النار في محاولة لاستكشاف العوامل التي قررت وضعها في الخامس من اب ثم فرضت تجديدها في الخامس من تشرين الثاني ، والتي يبدو انها سوف تتحكم بمصيرها بعد الخامس من شباط القادم .

معنى القبول الاسرائيلي بوقف اطلاق النار

بالنسبة لحكومة تل ابيب كان واضحا منذ البداية ان اقتراح وقف اطلاق النار ليس معاكسا للموقف الاسرائيلي التقليدي الا بقدر ما يرتبط بشروط سياسية تعطي للموافقة عليه ابعادا تتخطى مجرد اقفال الجبهة المصرية على القناة . وقد كان مشروع روجرز ينطوي في الواقع على مثل تلك الشروط السياسية . ومن هنا كان تردد اسرائيل خلال اكثر من شهر في الاستجابة للمبادرة الاميركية التي ربطت وقف اطلاق النار « بمشروع للسلام » كان قبوله من جانب الحكومة الاسرائيلية يعني اندفاعها خطوة هامة باتجاه قرار مجلس الامن الدولي .

وحين عادت اسرائيل توافق على المبادرة الاميركية تضمن موقفها انذاك نقطتين اساسيتين :

الاولى — انها تتحفظ حيال التفسير المصري — السوفياتي لبنود مشروع روجرز (معنى الانسحاب والحدود الامنة ، طبيعة اتفاقية السلام المطلوب عقدها) .

والثانية — انها تعتبر وقف اطلاق النار الجديد نوعا من الاستئناف للقرار القديم « الذي لم تخرقه من جانبها » والذي كان مجلس الامن قد اتخذه في الثامن من حزيران ١٩٦٧ ، دون ان يربطه انذاك بشرط الانسحاب الفوري من الاراضي العربية المحتلة او باية شروط سياسية اخرى .

هكذا كان الموقف الاسرائيلي ينطوي من ناحية على « تنبؤ » بالصعوبات التي سوف تضع مقترحات روجرز ومفاوضات يارينغ امام طريق مسدود في مرحلتها الاولى على الاقل ، ويشير من ناحية ثانية الى المحاولة التي سوف تبذلها تل ابيب لاكساب وقف اطلاق النار آلية مستقلة نسبيا عن المفاوضات وقضاياها بحيث يصبح ممكنا ربطه بقرار وقف اطلاق النار الاصلي المتخذ عام ١٩٦٧ وتحويله الى جزء من التوازن العسكري على القناة .

واذا كانت تلك هي وجهة الموقف الاسرائيلي فما هي العوامل التي قررت قبول مصر (والاتحاد السوفياتي) باتفاقية وقف اطلاق النار ؟.

المخرج من « حرب الاستنزاف »

ان ما نشر مؤخرا من معلومات عن المسائل التي تناولها لقاء عبد الناصر بقادة الاتحاد السوفياتي خلال شهر تموز الفائت ، من جانب اوساط صحفية ذات معرفة وعلاقة وثيقتين بالوضع المصري (١) يلقي ضوءا على طبيعة تلك العوامل ويفسر بعض جوانبها « الغامضة » .

لا شك ان القرار المصري السوفياتي بقبول مشروع روجرز كان نوعا من الاعلان الرسمي النهائي عن التزام القاهرة وموسكو بالحل السلمي كاتجاه لا ينبغي التفكير بتسوية الصراع العربي الاسرائيلي خارج اطاره . يضاف الى ذلك اعتقاد العاصمتين انه لا يجوز ترك المبادرة الاميركية تضيع وسط المناورات والمناورات المضادة وانه لا بد من المضي بها ومعها الى اقصى مدى .

ولكن الطرفين كانا يدركان على ما يبدو ان مفاوضات يارينغ بوحي مشروع روجرز لن تنتهي — في مرحلتها الاولى على الاقل — الى نتائج حاسمة . فهل كانت هناك وراء القبول بوقف اطلاق النار اذن ، دوافع اخرى غير الامل (الضعيف) بأن تؤدي المفاوضات غير المباشرة الى نتائج محددة خلال مهلة لا تتجاوز التسعين يوما ؟

يبدو ان واقع « حرب الاستنزاف » التي اعلنها النظام المصري شعارا ومارسها قتالا على امتداد القناة خلال عامين ، كان في طليعة الدوافع التي املت على المجتمعين في موسكو سرعة القبول بوقف اطلاق النار . فمنذ ان توقفت الغارات الاسرائيلية على عمق الاراضي المصرية تحول الطيران الاسرائيلي ، عبر موجاتيومية متتابعة وكثيفة ، الى تركيز قصف عنيف على طول الضفة الغربية للقناة ولمسافة ثلاثين كيلو مترا (داخل الارض المصرية) اعتبرتها اسرائيل قطاعا محروقا . وكان الهدف عزل هذا القطاع عن النظام الدفاعي المصري والحؤول دون امتداد شبكة الصواريخ اليه . وبذلك بدأت حرب الاستنزاف المصرية تتحول الى وجهة معاكسة اصبحت معها خسائر القوات المرابطة على ضفة القناة الغربية اكبر بكثير من تلك التي يمكن ان تصيب الجيش الاسرائيلي المقيم على الضفة الاخرى .

واذا كان ممكنا النظر بعين الثقة الى تقديرات بعض المراقبين الغربيين للخسائر المصرية فان هذه الخسائر بلغت ، بالاضافة الى تدمير العديد من المنشآت ، اكثر من اربعة الاف قتيل وعشرين الف جريح خلال شهري حزيران وتموز الفائتين . ذلك كله كان يجعل من المضي في حرب الاستنزاف بالوتيرة نفسها امرا ينطوي على تكاليف باهظة لا قبل للنظام المصري بتحملها . فالخسائر البشرية والمادية الفادحة في « حرب » يبدو واضحا ان المخارج مسدودة امامها (وهو امر عني الرئيس عبد الناصر بتوضيحه في خطاب الثالث والعشرين من تموز امام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي) يمكن ان تولد مضاعفات ليس من السهل تطويقها في وضع يجري اعداده سياسيا واقتصاديا للحل السلمي لا للحرب الطويلة الامد .

ولذلك كان طبيعيا ان تاتي مسالة ايقاف المجزرة ضد القوات المصرية المرابطة على القناة في طليعة اهتمامات المجتمعين في موسكو، مصريين وسوفياتيين ، خلال شهر تموز الفائت . وكانت الموافقة على ايقاف اطلاق النار هي الصيغة التي يمكن ان توفر مخرجا من هذه المجزرة . يضاف الى ذلك ، حسب معلومات المصادر الصحفية التي اشرنا اليها، ان القبول بوقف اطلاق النار وبمشروع روجرز كان يرتبط بحيثيات (قدمها وفد مصر ووافق عليها الجانب السوفياتي) مؤداها انه كي يمكن التفاوض مع اسرائيل على قدم المساواة ينبغي ان لا تبقى الضفة الغربية للقناة تحت رحمة الطيران الاسرائيلي ، ولا بد من التخطيط لمنعه من ان يستأنف غاراته بسهولة اذا ما تعثر مشروعروجرز فيالمرحلة الاولى منالتفاوض عليه ، وهو الاحتمال الذي يبدو مرجحا . وقد نتج عن القبول السوفياتي بهذه الحيثيات اتفاق الطرفين على ان ترافق وقف اطلاق النار عملية مد وتوسيع شبكة الصواريخ المضادة بحيث تغطي ضفة القناة الغربيةوتزرع في وجه الطيران الاسرائيلي صعوبات حقيقية . ومن المشكوك فيه ان يكون الطرفان المصري والسوفياتي قد تصورا امكانية انجاز هذه العملية دون ان تتنبه اسرائيل والمخابرات الاميركية لما يجري فعلا . ان تركيب الصواريخ الجديدة كان يمنح اسرائيل فرصة ثمينة لاثارة مسالة « خرق » مصر لوقف اطلاق النار (اي خرق التفوق العسكري الاسرائيلي في المواقع) ويعطيها المبرر « الكافي » لتجميد مهمة يارينغ وهي بعد في مرحلتها الاولى ، بحيث يفشل التفاوض على مشروع روجرز عند نقطة وقف اطلاق النار قبل ان يتكشف فشله عند المسالتين الرئيسيتين : الانسحاب الاسرائيلي ونوع الحدود الامنة من ناحية ، ثم طبيعة اتفاقية السلام التي ينبغي الانتهاء اليها من ناحية ثانية .


اكون ، ديان ، ماير

فهل كان الطرفان ، المصري والسوفياتي ، يضعان ذلك كله في حسابهما ؟ واذا كان الجواب بالايجاب فهل كان كل ما يهمهما في تلك المرحلة اذن هو احداث تغيير في طبيعة التوازن العسكري على القناة يضع حدا لامكانية استئناف القتال بين طرفين يستطيع كل منها الحاق خسائر فادحة بالطرفالمقابل؟ بكلمة اخرى ، هل كان التخطيط المصري السوفياتي المستجد في تموز الماضي ، قد تجاوز نهائيا افتراض امكانية الاستمرار بحرب الاستنزاف المصرية — بعد ان تكشفت تكاليفها الباهظة — وبدأ يتجهنحو اقامة وضع عسكري قادر على اتقاء حرب استنزاف اسرائيلية وعلى التفاوض اخيرا من مواقع قوة ؟

واذا كانت تلك فعلا هي عناصر التخطيط المصري السوفياتي المستجد ، افلا يعني ذلك ان القبول بوقف اطلاق النار كان مدخلا لهدنة دائمة تصبح شبكة الصواريخ على الضفة الغربية للقناة احدى وسائل حمايتها وتدعيمها ؟

على اي حال ، ومهما تكن طبيعة الدوافع التي حركت المجتمعين في موسكو قبل خمسة اشهر ، فان ما جرى بعد انكشاف مسالة تركيب الصواريخ قد اتى يعزز الوجهة التي نشير اليها : وجهة اكساب وقف اطلاق النار مجرى مستقلا نسبيا عن تعاريج مفاوضات الحل السلمي ، ومرتبطا اكثر فاكثر بعوامل التوازن العسكري الذي لم تقتصر تطوراته على الجانب المصري بل شملت ايضا الطرف الاسرائيلي ، وهو امر كان من السذاجة توقع عكسه .

نحو هدنة دائمة ؟

ولم تنتظر حكومة تل ابيب اكثر من ستة ايام — بعد تنفيذ وقف اطلاق النار — حتى كانت غولدا مائير تعلن أول احتجاج اسرائيلي على « خرق » مصر لوقف اطلاق النار بعد ان اخذ مناحيم بيغن مبادرة الخوض في هذا الموضوع امام الكنيست ..

واذا كان الخلاف قد باعد — طيلة شهر اب الماضي بين الكتل الاسرائيلية الحاكمة حول مسالة هل ينبغي الانسحاب من مفاوضات يارينغ (كان دايان يتزعم الاتجاه المتصلب المنادي بالانسحاب) فان جميع الكتل قد اتفقت على ان التطور العسكري المصري على الضفة الغربية للقناة يفرض على حكومة الولايات المتحدة ان تبادر الى تزويد اسرائيل عسكريا بما يمكنها من استعادة تفوقها التقليدي . وحين انتصر الاتجاه المتصلب بقيادة دايان — الذي هدد بالاستقالة اذا لم تنسحب حكومته من المفاوضات — بلغ الضغط الاسرائيلي على الولايات المتحدة ذروته . وهكذا تحولت واشنطن ، التي كانت ترى حتى مطلع ايلول ان الاولوية يجب ان تعطى في جميع الاحوال لمهمة يارينغ ، الى موقف المتبني لاعتراضات دايان ومطالبه .

والحقيقة ان الضغوط التي قادها وزير الدفاع الاسرائيلي لم تذهب سدى . بل ان المعلومات التي كشفتها الصحافة الاسرائيلية والاميركية خلال شهر تشرين الثاني كانت توضح الى اي مدى تصاعد الخط البياني للقوة العسكرية الاسرائيلية ردا على عملية توسيع شبكة الصواريخ المصرية .

لقد تسلمت اسرائيل خلال فترة وقف اطلاق النار الاولى كميات من الاسلحة والمعدات الحربية في طليعتها ثماني عشرة طائرة فانتوم اضافية وشبكة تجهيزات اليكترونية جديدة ، كما حصلت على مئتي دبابة م — ٦٠ وعلى اسلحة اخرى بثمن اجمالي مقداره خمسمائة مليون دولار سوف يجري « تسديدها » حسب نظام للدفع ينطوي على تسهيلات استثنائية .

ولم يكن ذلك ، على ضخامته ، هو كل ما اصاب القوة العسكرية الاسرائيلية من تصاعد. انصورة هذا التصاعد لا تكتملالا اذا ادخلنا في الحساب ما حققته اسرائيل فيصحراء سيناء خلال الايام التسعين التي انقضت بين ٥ اب و ٥ تشرين الثاني الماضي .

جاء في تصريح لضابط اسرائيلي كبير ادلى به الى بعض المراسلين الحربيين الاسرائيليين في ٣ — ١١ — ٧٠ ونشرته « الموند » في ٥ — ١١ : ان اسرائيل قد اكملت خلال التسعين يوما من وقف اطلاق النار جميع الاعمال التي كانت مقررة لتقوية خطوطها الحربية على طول الضفة الشرقية لقناة السويس . وقال : ان ملايين الدولارات قد صرفت لاقامة نظام للنقل والتموين يؤمن تزويد الجيش بالمياه وبشبكة طرق حديثة . وهو نظام ملائم للدفاعوالهجوم وقادر على تلبية كل حاجات القوة الاسرائيلية . وبموجبه جرى تخزين كميات كبيرة من المواد « ذات الاهمية القصوى » في مستودعات واسعة بينها مستودعات للمحروقات .

واضاف الضابط الاسرائيلي قوله : انه قد جرت تقوية تحصينات خط بارليف بحيث تصمد لهجمات المدفعية الثقيلة المصرية التي جهزت حديثا بمدافع ٢٠٣ السوفياتية .

وهكذا نفذت اسرائيل خلال فترة وقف اطلاق النار برنامجا عسكريا شكلت المساعدات الاميركية عموده الفقري ، وبه استعادت تفوقها التقليدي (على مصر والجبهاتالعربية الاخرى) وحققت كل ما تريده من وراء اثارة مسالة « خرق » مصر لوقف اطلاق النار .

لذلك لم يكن غريبا ان تخفت في نهاية فترة وقف اطلاق النار الاولى ، حدة المطالبة الاسرائيلية بارجاع الصواريخ المصرية مسافة ثلاثين كيلو مترا عن القناة . فما اراده دايان من وراء اثارة الضجيج حول مسالةالصواريخ قد تحقق . وها هي اسرائيل تستقبل الخامس من تشرين الثاني (موعد انتهاء فترة التسعين يوما الاولى من وقف اطلاق النار) باوضاع عسكرية قادرة على الحركه في وجهالصواريخ المصرية ، وقادرة ايضا على ان تجعل الطرف الاخر يفكر الف مرة قبل الاقدام علىاستئناف حرب الاستنزاف .

واذا كان الخامس من تشرين الثانيقد اقبل ومهمة يارينغ تتخبط في دوامة من الاتصالات العقيمة ، والافاق السياسية تبدو مسدودة من أمام مشروع روجرز ، فان عوامل التوازن العسكري المستجدة على القناة هي التي فرضت تمديد وقف اطلاق النار وهي التي دفعت الاطراف المعنية الى اتخاذ قرار عسكري بدا وكانه مقطوع الصلة بالمناخ السياسي السائد .

فلم يعد قصف الجبهة المصرية ، وقد زودت بشبكة صواريخ متطورة ، اشبه بنزهة عسكرية يستطيع الطيران الاسرائيلي القيام بها ساعة يريد .

ولم يعد شعار حرب الاستنزاف بقادر على أن يوفر للنظام المصري مخرجا من حالة الركود المفروضة عليه في ظل « اثار العدوان » . فلحرب الاستنزاف كلفتها الفادحة . وهي فضلا عن المضاعفات السياسية التي يمكن ان تتولد عنها في الجيش وخارجه ، باتت تصطدم بجدار عسكري اسرائيلي استعاد بمشاركة الولايات المتحدة تماسكه وتفوقه التقليدي .

ومن هنا ، ومن فوق كل الفشل السياسي الذي تجمدت عنده مهمة يارينغ ومعها مشروع روجرز ، لم تجد الاطراف المعنية باتفاق وقف اطلاق النار امامها ما تفعله سوى تمديد الاتفاق ، فذلك كان بالنسبة لها « اهون الشرور » .

واذا كانت القيادة المصرية قد حرصت على التاكيد ان هذه هي المرة الاخيرة التي يمكن ان توافق فيها على التمديد وانه اذا لم يطرأ جديد على المفاوضات فسوف يشهد الخامس من شباط المقبل انفجارا مدويا للموقفالعسكري، فان الكلمات — مهما بلغ توترها — ليست هي التي تقرر مسائل الحرب والسلام في النهاية .

ان تطور الوضع العسكري على القناة ، حيث يمضي الاتحاد السوفياتي في تدعيم الجبهة المصرية بما يجعلها صعبة الاختراق في وجه الطيران الاسرائيلي وحيث تضع الولايات المتحدة مستودعات سلاحها وقدراتها التقنية بتصرف اسرائيل ، ان هذا التطور يسير نحو اقامة نوع من « توازن الرعب » سوف يجعل من تحويل وقف اطلاق النار المؤقت الى هدنة دائمة المخرج — ربما الوحيد — من « حرب استنزاف » لم يعد واضحا فيها من يستنزف الاخر !.

هكذا يبدو الوضع العسكري وكانه يسير فعلا نحو اكتساب مجرى مستقل نسبيا عن شؤون المفاوضات السياسية وشجونها ، نجاحاتها وعوامل فشلها . ذلك امر تاكد في الخامس من تشرين الثاني الفائت . ومن المرجح ان يتاكد مرة اخرى في الخامس من شباط القادم . ولذلك يسارع دايان منذ اليوم الى المطالبة بوضع اتفاقية جديدة لوقف اطلاق النار تنظم شؤون الوضع العسكري «نهائيا» بصورة تاخذ معطياته الراهنة والجديدة بعين الاعتبار.واذا كاندايان يحاولبذلك انيبرهنعن استجابته لمنطق التطورات التي طرات على

— البقية على الصفحة ١٥ —

١ — أريك رولو في « لوموند » عدد ٦ تشرين الثاني .

الخليج العربي

مواقف موحدة لجبهتي الكفاح المسلح في ظفار وعمان

نظمت الجبهتان المقاتلتان في الخليج العربي لقاء دارت خلاله محادثات حول قضايا النضال الوطني في المنطقة . وقد اصدرت الجبهتان في نهاية المحادثات بيانا مشتركا جاء فيه :

«... ترى الجبهتان بان منطقة عمانوالخليج العربي تواجه مخططا امبرياليا واسعا لاحكام قبضة الامبريالية والاسر الاقطاعيةوالاحتكارات البترولية على هذه المنطقة واحكام ربطها بعجلة السوق الرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد باساليب جديدة تختلف في نوعيتها عن الاساليب القديمة التي اتبعها الاستعمار البريطاني طيلة احتلاله للمنطقة .

... ان الاستعمار البريطاني باعلانه الانسحاب وتبنيه للاتحاد المزيف بين العملاء انما يحاول ترتيب الاوضاع المهترئة التي خلقها بنفسه ورعاها طيلة فترة احتلاله وليس من الممكن ان يكون في قدرة العملاء والاسر الاقطاعية التي لا ترى ابعد من انفها ان تتجاوز مصالحها الطبقية الضيقة وان تعمل لخدمة شعبنا وتقدمه.ومنهنا فان لعبةالاتحاد بكل ما تقدمه من امكانيات جديدة للمستعمر لاحكام قبضته لا يمكن تحقيقها عن طريق الاسر الاقطاعية المهترئة . ان الاستعمار البريطاني الذي ابقى عمان في حالة شديدة من التخلف والجهل قد وجد ضرورة تغيير العميل سعيد بالعميل قابوس والتحول من الاسلوب الاستعماري القديم الى أسلوب الاستعمار الجديد في هذه المنطقة اثر امتداد الثورة المسلحة الى عمان الداخل والامكانيات الهائلة التي طرحتها لانهاء الوضع الاستعماري الرجعي العفن .

... ان الجبهتين اذ تشجبان هذه التحركات الامبريالية والرجعية في عموم المنطقة تجدان بان اية خطوة يخطوها المستعمر انما تقدم له مزيدا من الارباح ومزيدا من احكام القبضةعلى مقدرات شعبنا وحريته رغم كل المظاهر الشكلية التي قد يتنازل عنها تحت شدة الضربات التي توجهها الحركة الوطنية وثورتها المسلحة .

ترى الجبهتان ومن خلال استعراضهما لمجمل التطورات التي تشهدها ساحة عمان والخليج العربي وطبيعة المرحلة الراهنة والاوضاع السيئة والمتردية التي يعيشها شعبنا ، ان منطقتنا لا تزال تمر في مرحلة التحرر الوطني وان مسؤولية هذه المرحلة واجتيازها وتحقيق المنجزات المطلوبة انما تقع على عاتق كل القوى الوطنية في الساحة .

وانطلاقا من الايمان المشترك بضرورة النضال القاسي والطويل الامد ضد الاستعمار واعوانه وضرورة تبني كافة الاشكال النضالية ضد مصالحه وعملائه في المنطقة واعتماد العنف المسلح طريقا اساسيا لتحقيق مهمات مرحلة التحرر الوطني فان الجبهتين تدعوان كل القوى الوطنية في ساحة عمان والخليج العربي الى اللقاء في جبهة وطنية عريضة لطرد المستعمر وانهاء الاحكام العشائرية واقامة نظام وطني تقدمي وتحقيق كل المهمات المطلوبة في هذه المرحلة .

ترى الجبهتان ضرورة التحرك السريع والمبرمج لعمل القوى الوطنية المخلصة وضرورة تطوير اشكال النضال ضد المستعمر واعوانه والانتقال من مواقع متخلفة الى مواقع ارقى تستطيع الحركة الوطنية أن توجه كل نضالاتها ضد المستعمر وعملائه . ان على فصائل الحركة الوطنية ان تعي التناقض الاساسي الذي تعيشه منطقتنا وان تعمل لحسم هذا التناقض لمصلحة الجماهير الوطنية في هذه المرحلة . وانطلاقا من النضال المشترك والحازم الذي تخوضه كلا الجبهتين في المنطقة ونظرتهما الموحدة الى كل القضايا السياسية والنضالية تؤكدان لجماهيرنا الواعية ولكل الرفاق وحدة الجبهتين والتزاماتهما المشتركة في تصعيد النضال المسلح ضد المستعمر وعملائه والتنسيق بينهما في كل الميادين السياسية والعسكرية والعمل على تحقيق التلاحم المطلوب بينهما ضمن خطوات مبرمجة وواعية لكل متطلبات النضال وظروفه .

... ان الامبريالية العالمية والرجعية في المنطقة تخططان لاجهاض الحركة التقدمية في عموم منطقة الجزيرة وتضعان كل الامكانيات التي يجب أن تسخر لمصلحة شعبنا لانهاء الحالة الثورية في عموم الجزيرة . وقد شهدت منطقتنا في الاونة الاخيرة تحركا رجعيا مكشوفا يستهدف الثورة المسلحة والاوضاع التقدمية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بعد أن حقق انتصارا موقتا في اليمن الشمالي .

... انالجبهتين تدعوان كلالقوى التقدمية الى افشال هذا المخطط الرجعي والضرب بيد من حديد على كل منتسول له نفسه اللعب بمقدرات الجماهير . كما أن الجبهتين تؤيدان وتقفان بحزم في صف الحكم التقدمي في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في نضاله ضد التدخل الامبريالي وفي الخطوات التقدمية في الداخل وفي موقفه المشرف والشجاع من ثورتنا المسلحة في المنطقة .

ترى الجبهتان وأمام المخطط الامبريالي الواسع والذي يستهدف انهاء الحالة الثورية في عموم الجزيرة ، ضرورة اللقاء السريع بين الفصائل الوطنية في الجزيرة لاقامة جبهة وطنية ديمقراطية تستهدف اسقاط هذه الانظمة الاوتوقراطية المهترئة والعميلة والرد الموحد على كل المخطط الامبريالي الرجعي .

ان الجبهتين ومن خلال استعراضهما لمجمل الوضع الثوري العربي، تؤكدان تاييدهما المطلق للمقاومة الفلسطينية وتنددان بشدة بالمحاولات التصفوية التي يقوم بها الحكم الرجعي العميل في الاردن مستندا على تأييد عربي واسع لذبح حركة المقاومة ليتسنى له تحقيق الصلح مع اسرائيل وتنفيذ المخطط الامبريالي المتمثل في مشروع روجرز . ان الجبهتين تشجبان الدعوة المشبوهة لاقامة الدولة الفلسطينية . وتؤكدان بأن تحرير الاراضي المحتلة لا يمكن أن يتم الا بحرب شعبية طويلة الامد تشترك فيها كل الجماهير العربية الواعية في نضال عنيف ضد الامبريالية الامريكية وعملائها في المنطقة وقاعدتها الاساسية اسرائيل . ان الجبهتين تؤكدان ضرورة الوحدة الوطنية بين الفصائل الثورية العاملة في الساحة الفلسطينية وتؤيدان الخطوات الهادفة الى تحقيق هذا المطلب الاساسي .

النظام الجزائري «التقدمي»

«وجهاء» في الحكم وسيطرة رؤوس أموال إستعمارية

في عددها الصادر في نيسان ١٩٧٠ ، نشرت مجلة «النقد الجديد» — لانوفيل كريتيك — التي يصدرها المثقفون الشيوعيون الفرنسيون ، مقتطفات من دراسة اعدها حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر حول الحزب الواحد والجبهة الواحدة .

ويمثل الراي الذي تطرحه الدراسة وجهة نظر في الانظمة «التقدمية» تشاركها اياها الاحزاب الشيوعية المعربية والجناح السوفياتي في الحركة الشيوعية العالمية . تنتهي هذه الدراسة الى الراي التالي : «اننا لا نستبق الامور او نستبعد ان تتكون ، في شروط معينة ، طليعة اشتراكية حقة ان داخل جبهة التحرير الوطني او داخل اي تنظيم تقدمي رسمي . عندها تطرح مسالة اندماج كل القوى الاشتراكية في حزب واحد ، كما طرحت في بلدان اشتراكية اخرى. ولكن احدا لا يستطيع التكهن اليوم اذا كان هذا الامكان سوف يتحقق ، او حتى وكيف سيتحقق . ومهما كان من امر فان الجبهة الواحدة هي التي تستطيع ، منذ اليوم ، ان تحقق افضل الشروط السياسية لهذا الامكان ... ان على الذين يسعون الى هدف بناء طليعة اشتراكية موحدة وقوية ان يبدأوا اليوم بالاتحاد الوثيق في جبهة واحدة تحقق المهام الوطنية والديمقراطية ، وتستكملها .» .

ان الموقف الذي توضحه هذه السطور يعتبر أن الحكم في الجزائر ، ومنذ الاستقلال عام ١٩٦٢ حتى اليوم ، مسرح للصراع بين اتجاهين : اتجاه تقدمي يدفع البلاد وجهة التحرر الاقتصادي والثورة الوطنية الديمقراطية ، واتجاه رجعي يحاول جر البلاد الى مهاوي التبعية والارتباط بالاستعمار . اي ان المعركة ، في صفوف الحكم ، لم تحسم بعد . واذا كانت الرجعية قد استطاعت أن تكسب بعض المواقع ، منذ ١٩ حزيران ١٩٦٥ ، تاريخ استيلاء بومدين على السلطة ، فان الجناح الاول ما زال يتمتع بالقوة ويحتل الصدارة في السلطة. وهذا ما يستدعي اقتراح الجبهة الواحدة ، كما يبرره حزب الطليعة . فدخول قوى اشتراكية حقة في جبهة واحدة سوف يدعم الجناح التقدمي ، ويدفعه الى المزيد من الصلابة في القيام باعباء الثورة الوطنية الديمقراطية .

اذا كان تعدد الاتجاهات في السلطة الجزائرية امرا لا شك فيه فان الدلالة الفعلية لهذا التعدد لا يمكن تحليلها الا ضمن الوضع العام للسلطة : ما هي انجازاتها ؟ لصالح من تتم هذه الانجازات ؟ ما هي الوجهة العامة التي تحملها ؟ اذا كنا لا نملك الان بصورة كافية ، اجوبة كاملة على هذه الاسئلة فان عددا من الظواهر لا يترك شكا حول هوية السلطة (التقدمية) المزعومة في الجزائر . فالموقف اللفظي من المعركة الفلسطينية ، ونقض الاتفاق البترولي مع فرنسا في ٢١ تموز ١٩٧٠ برفع الضرائب على العائدات الفرنسية من البترول ، واستقبال الفهود السود ... كلها امور لا تحجب ما يجري في «قرارة» النظام اي نوع البناء الاقتصادي والاجتماعي يرسم ملامح جزائر المستقبل .

هذه الظواهر هي ما تعدده سلسلة مقالات كتبها اندريه فونتين ، رئيس القسم الخارجي في الجريدة الفرنسية اليومية «لوموند» (١) وقد تناقلت وكالات الانباء دعوة الصحفي ، في خاتمة مقالاته ، الى الطرفين الفرنسي والجزائري لتجنب القطيعة. واذا كانت وكالات الانباء تعنى بما يقوله اندريه فونتين فلان الاراء التي يبديها لا تمثل وجهة نظره الشخصية فقط . فهو ذو صلة وثيقة بالاوساط «الاوروبية» : اي المؤسسات التي تشرف على السوق الاوروبية المشتركة ، وهو من غير الرسميين الذين تستشيرهم وزارة الخارجية الفرنسية . وفي لقائه مع موريس شومان ، الوزير الفرنسي الحالي ، في دفاعه عن علاقات متميزة تربط الجزائر بالسوق الاوروبية المشتركة ، اكثر من صدفة . ونحن اذ نلخص فيما يلي ، مقالات فونتين ، كمن يقدم شهادة على وضع: فالرضا الذي توحيه جزائر بومدين للصحفي الفرنسي هو ما ينبغي أن تعلق .

تبدأ المقالات بالاشادة بوطنية الحكام الجزائريين ، وتسخر من الذين يرون فيهم جماعة من «الايديولوجيين» الذين يقبلون بوصاية دولة كبرى من الدول اكانت اشتراكية ام «طمحت الى توحيد العالم العربي» . فالاستقلال هو ما لا يقبل حكام اليوم بالتنازل عنه . وتدعيمه يستدعي بناء قاعدة اقتصادية صلبة توفر مدخولا لكل عائلة وتقضي على البطالة والاستخدام الجزئي المتفشيين في الجزائر . كما أن على هذا البناء أن يخفف من اعتماد البلاد على ما يرسله ٧٠٠ الف عامل جزائري يعملون في اوروبا ، والذي يتجاوز ٦٥٠ مليون ليرة لبنانية في السنة .

والدعامة الاولى لهذا البناء هي الصناعة ، في راي الحكام الجزائريين . رغم أن العمل الذي توفره الصناعة غير كاف لاضطرارها للجوء الى المكننة الحديثة ، فان توزيع الاستثمارات العامة ، في اطار الخطة الرباعية الحالية ، ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، يعطي الصناعة ٤٥ بالمئة من استثمارات القطاع العام ، بينما لا تزيد حصة الزراعة عن ١٥ بالمئة . والانتاج الزراعي ، اليوم ، لا يزيد عما كان عليه عام ١٩٦٢ ، اي عند الاستقلال ، رغم ان السكان قد زادوا مليوني نسمة منذ يومها . واستيراد المواد الزراعية كلف ، عام ١٩٦٩ ، ٦٩٥ مليون دينار جزائري ، اي حوالي سدس مجموع الاستيراد الذي بلغ في السنة ٤٤٦٨ مليون دينار . ويعرج الكاتب على التسيير الذاتي ليشهد له بالديمقراطية «في مبدئه» . ولكن ضعف الاعداد التقني والاداري يحد من تطبيقه . فالمدير تعينه العاصمة الجزائر . اما الاراضي الاخرى فيعيش عليها ٥ ملايين من السكان ، يعترف وزير الزراعة بان ٧٢ بالمئة منهم لا يتمتع بالحد الادنى الحيوي . اما في الطرف الاخر فان ربع هذه الاراضي يعود الى ملاكين تزيد ملكياتهم عن ٥٠ هكتار (اي ٥٠٠ دونم) . وللقضاء على هذا التفاوت، قررت الحكومة القيام باصلاح زراعي لن يدخل حيز التطبيق الا عام ١٩٧٣ . ولما كانت قاعدة توزيع الاراضي هي دخل الفرد من العائلة مالكة الارض ، وليس المساحة ، فان ارتفاع عدد افراد العائلات سوف يحفظ عددا من الملكيات الواسعة . «والمكولاك الجزائريون لا يخافون أن يلقوا نفس مصير اخوانهم السوفياتيين» .

أما المصانع الجزائرية فعلى رأسها خريجو المدارس الفرنسية . «هؤلاء الرجال الذين يبدون فرنسيين يحكمون مصانع تشبه مصانعنا اكثر بكثير مما تشبه مصانع اوروبا الشرقية او مصانع الشرق الاوسط» . الخطة الاقتصادية ليست فرضا لازما «تولد عند الذين يولج بهم تطبيقها النزعة لتزوير الارقام. فدورها الاساسي هو أن تولد هاجس الانتاج» . وتبغي الخطة الوصول الى نمو سنوي بمعدل ٩ بالمئة ، خلال السنوات الاربع القادمة .

ويكيل الصحفي الفرنسي الثناء للجهد الذي يبذله الحكم الجزائري في مجال التعليم . فقد عم التعليم الالزامي والمجاني على كل الذين تتجاوز اعمارهم السادسة ، وذلك طوال ثماني سنوات . ولكن حتى يستطيع الحكم أن ينفذ مشروعه في ميدان التعليم فان عليه أن يعد ، حتى ١٩٧٣ ، ٣٦ الف معلم اضافي ، بينما لا تخرج المدارس الثانوية اليوم سوى ٢٥٠٠ من حملة الشهادة الثانوية ، ولا يتجاوز عدد الطلاب الجامعيين ١٥ الفا ، وتعتمد الجزائر على ٢٥ الف اجنبي لتسيير ادارتها واقتصادها.

ويمر فونتين بسرعة على لجم حرية التعبير، والقضاء على كل معارضة ، كما يشير اشارة عابرة الى تحويل النقابات الى مجرد اداة في يد الحكم ، والى الدور المتعاظم الذي يلعبه الجيش . وجوابا على «ضعف الثقافة الايديولوجية لدى معظم المواطنين» لجأ الحكم الى القيم الاسلامية . فالمجتمع الجزائري ، اذا وضعت الجزيرة العربية جانبا ، اكثر المجتمعات العربية خضوعا للاسلام : فالجوامع تنتشر بسرعة مدهشة وصوم رمضان شائع . في هذا المجتمع الديني احتفظ الاب بسلطته ، كما احتفظت الملكية الخاصة في كل القطاعات ، بمكانة اساسية حتى في الصناعة المتوسطة : ففي وهران ، مثلا ، مصنع خاص يعمل فيه ٤٠٠ عاملا . واذا كان التمايز في المداخيل غير ضخم ، فان امتيازات الموظفين والعسكريين ومدراء الشركات لا شك فيها : من الشقق الفخمة الى سيارات الوظيفة مرورا بالرحلات الى الخارج . هذه الفئة المتميزة يطلق عليها الصحفي اسم «فئة الوجهاء» .

يتناول القسم الاخير ، والاكثر دلالة ، علاقات الجزائر الدولية في صلتها مع الوضع الداخلي . وهذه ترجمة اهم ما ورد فيه ببعض التصرف :

«الى جانب الجرأة في تعيين الاهداف الاقتصادية ، حذر كبير في الميدانين السياسي والاجتماعي . ولدى قراءة بعض التصريحات ، في المجال البترولي خاصة ، يتوقع المرء ان يجد بلدا يبحث في المبادرات الهوجاء تعويضا عن الصعوبات الداخلية ... ما زال القادة الجزائريون يقدمون دعما مبدئيا لمختلف حركات التحرر في العالم . والاقتراع في هيئة الامم يتفق مع هذا الخط الذي يملي افتتاحيات المجاهد . لكن هذا الموقف المبدئي لا يستتبع تدخلا مباشرا ، كما لا يستتبع عونا ماديا كبيرا ...

«اما بصدد الفلسطينيين فالقادة الجزائريون يكررون ان بوسع الفلسطينيين وحدهم أن يقرروا اي نمط من الاتفاق مع «الصهيونيين» يبدو لهم مقبولا . ولا يبدو ان احدا ينوي ارجاع الجنود الجزائريين الذين انسحبوا من قناة السويس عند وقف اطلاق النار ، الى الشرق الاوسط . أما موقف بومدين تجاه مشروع روجرز ، الذي ايدته موسكو ومصر رسميا ، ينبغي أن يدفع للتمهل اولئك الذين يصرون على اعتبار الجزائر محمية سوفياتية ، ويتوقعون استيلاء البحرية السوفياتية على انشاءات فرنسا في المرسى الكبير ... وهو لو لم يكن مقتنعا ، منذ اللحظة الاولى بضرورة الاستقلال في حفظ امن بلاده ، فان في ما يجري على ضفاف النيل منذ ثلاث سنوات(٢) ما اقنعه بذلك .

«لا شك أن الاتحاد السوفياتي ليس غائبا: فان سلاحه هو الذي يمد الجيش والطيران . وثمة مئات من الفنيين . لكن اراء هؤلاء الفنيين لا يؤخذ بها دوما . وقد قيل لنا : «ان القصة دوما معهم هي انهم لا ياخذون بعين الاعتبار اسعار الكلفة» . أما التجارة مع البلدان الشرقية فما زالت متواضعة : ٢٣٢ مليون دينار من المستوردات و ٣٨٤ من الصادرات عام ١٩٦٩ ، على مجموع يبلغ ٣٩٥٣ في الحالة الاولى و ٤١٥٨ في الثانية . وتجدر الملاحظة ان الاتحاد السوفياتي لا يشارك في ميدان المحروقات ، باي شكل وعلى اي مستوى ...

«اما الولايات المتحدة الاميركية فانها تتعرض لنقد حاد من قبل الصحافة . وما عداه فان رجال الاعمال الذين يعنون بالبترول يوجهون اهتمامهم اكثر فاكثر الى الجزائر . والفنادق تعج برجال الاعمال الاميركيين من كل صنف . ولم يمنع انقطاع العلاقات الديبلوماسية الرسمية المبادلات الجزائرية — الاميركية من أن تتجاوز بكثير حجم المبادلات مع الدول الشرقية . وقد التزمت شركة «ال باسو» شراء ١٥ مليار مترا مكعبا من الغاز الجزائري سنويا ، خلال ٢٥ سنة . وتجري مباحثات مع الشركة نفسها لبناء مصنع ضخم لاذابة الميثان ، لا ريب في أن تنتهي بالاتفاق . ومنذ اليوم ، تملك الولايات المتحدة ، تحت العلم السويسري ، ممثلية فعلية كبيرة ، بينما عين مدير البروتوكول الجزائري ليقوم بمهام مقابلة تحت علم غينيا في واشنطن ...

«وتنمو العلاقات الاقتصادية كذلك مع انكلترا التي تشتري الغاز ، ومع ايطاليا والمانيا الغربية التي لم تستجب لرغبة الجزائر في اقامة علاقات ديبلوماسية معها بعد اعترافها بالمانيا الديمقراطية ، رغم الحاح الجزائر . وحتى اليابان تلعب دورا على المسرح الجزائري بعد أن تعهدت بشراء صلب عنابة والتزمت انشاء مصفاة متوقعة في اطار الصناعة البتروكيميائية في ارزو ... اما فرنسا فهي الشريك: فهي تستوعب ٥٩ بالمئة من الصادرات الجزائرية وتصدر للجزائر ٥٤ بالمئة من حاجاتها . وتملك الشركة التعاونية الفرنسية الجزائرية امتياز البحث عن المحروقات في أرض مساحتها ١٨٠ الف متر مربع . تعطي العقود مع رينو وبرلييه دورا متميزا لصناعات السيارات الفرنسية في السوق الجزائرية . كما أن الصناعة الفرنسية هي التي رسا عليها الاختيار لتنفيذ معظم المشاريع الهامة التي قررتها حكومة بومدين منذ سنة ....»

١ — اعداد ١٤ — ١٩ تشرين الثاني بعنوان «الجزائر منكبة على العمل» «الحرية»

٢ — اشارة الى «السيطرة السوفياتية» (الحرية) .

طلاب

وزير التربية اليانع : درويش بدون مسبحة ولا أولياء

يحدث في المسرح أحيانا أن يعمد أحد الممثلين الى القيام بدورين أو أكثر . يتيح له ذلك بناء المسرحية حيث لا تتعارض الادوار التي يقوم بها ، وغالبا ما يكون نجاحه كبيرا بقدر ما هناك تناسق وانسجام بين هذه الادوار .

غسان تويني بز جميع سابقيه في هذا المجال حين تصدر شاشة تلفزيونه مساء الثلاثاء ليلعب في لقاء مع الطلبة (ولولا الحياء لدعي هذا اللقاء : ملهاة النظام الديمقراطي الشعبي) اربعة ادوار اصر على توكيدها اعلانا وعلى اختلافها في نفس الوقت دون أن يعني ذلك تنافرها . (١) فهو الصحفي وهو الوزير وهو الشخص وهو المواطن . غسان تويني اذن هو المتعدد في الواحد ، فهو بغية الجهاد والمعناء عند المتصوفة ان لم يكن بطل رسالة التربيع والتدوير عند الجاحظ. هذا التعدد يتيح له ان يجهل اشياء يعلمها وان يقبل امورا يرفضها (٢) ..

واذا كان لكل مسرح جمهوره ، فان غسان تويني يعرف بدقة كيف يختار جمهوره هو . فهذا الممثل القدير والمتفوق على شاشة التلفزيون وامام بضعة طلاب اختيروا انتقاء واعيا من مدارس وجامعات لم تحرك ساكنا حول القضايا المثارة حاليا بين الطلبة ، ينهزم بسهولة حين يستدرج الى مناقشة الطلبة المتظاهرين ويتحول الى موضوع سخرية منهم حين ينتزعون وجوهه المستعارة ليكشفوا عمالته لاحتكار التعليم ولاقتصاد الخدمات . لذلك فهو يفضل على هؤلاء المتظاهرين لجنة وديعة تدعي تمثيل الطلاب (٣) بينه وبينها الفة وثقة كما يقول ، وتزينها مجموعة متالقة من الوجوه الرقيقة والناعمة بالمعنى السياسي .

ولا شك ان معاليه حين يستقدم وجوها طلابية لم تعرف معظمها مظاهرات الثانويين الاخيرة ، يتكلم بعضهم العربية بصعوبة ظاهرة ، وليس لدى احدهم وجهة نظر متكاملة حول القضايا المثارة ، وحين يقبل ويتجاوز مطالبهم على طريقته الخاصة ، انما يسعى من ذلك الى أمرين رئيسيين : اولهما ان لا خلاف في وجهات النظر بين الدولة والطلاب ، وبالتالي يسقط حق الطلاب امام الراي العام بالتظاهر ويوصم تحركهم بالغوغائية والفوضى. ثانيهما ان لدى الدولة برنامجا متكاملا ودراسات ولجانا بعكس الطلبة ويجب ان يترك لها الوقت للتدقيق والتطبيق وينبغي لهؤلاء الطلبة أن يخلدوا للسكوت وللانتظار .

ولكن رغم اختيار الاب الكريم لابنائه كما ذكرنا فان وضوح مطالب الثانويين وشمولها بين جماهير الطلبة ظهر أثرهما بشكل بارز في اسئلة المدعوين . مما يدل على أن مشاكل التعليم قد أصبحت مطروحة بين الطلبة باتساع وبمعرفة اكبر بكثير من السابق وبشكل يتزايد الحاحا وصل أثره الى الجميع. مما اضطر الوزير ان يخوض في مسائل أساسية كتعريب المناهج وتعديلها والمعادلات وتنوع البكالوريات وتامين عمل للخريجين وقدرة المدارس الثانوية الرسمية . فلنحاول ان نرى كيف استطاع معاليه ان يلعب الدور الاساسي الموكل اليه كحامية لمفاهيم النظام اللبناني بتجاره وأصحاب البنوك فيه ورجالات الاقطاع السياسي في مجلسه المصون وداعية فصيح لها .

حين طرح بعض الطلبة قضية التعريب وتعديل المناهج وأشار الى ان الرسوب الهائل للطلبة كان بسبب المناهج المتخلفة والمغربة عن واقع الطلاب وبسبب التصحيح واعتماد العلامة اللاغية .. ونادى بتعريب المناهج وتعديلها بواسطة لجان مؤلفة من الطلبة والاساتذة .. يتلقى الوزير الاشارة بعلامات استفهام ترتسم على وجهه (من الجائز ان تكون هذه اول مرة يسمع بذلك .. كوزير) ولكنه يقول بحل : الغاء الامتحانات . ولكن لنر كيف يسعى معاليه الى ذلك . يقول ان تجربة الدورة الاستكمالية هي تجربة على هذا الطريق . ويكمل «ان مجلس النواب هو الذي سيبت بالنهاية في قضية هذه التجربة ».



بعض الطلاب اثناء المقابلة التلفزيونية مع وزير الانباء غسان تويني ..

نعم البت النهائي في تجربة الغاء الامتحانات ليس للجان من الاساتذة والطلاب كما ينادي هؤلاء بل لرجالات الاقطاع السياسي الذين يحافظون على احتكار التعليم للطبقة الكمبرادورية المسيطرة . البت النهائي يكون لمهربي الدخان والحشيشة وسارقي اموال الشعب . ولا باس ما دام الامر كذلك ان يدغدغ معاليه مطالب الطلاب بالقبول والتجاوز ويقول معهم بالغاء الامتحانات .

والوزير يسرع الى تلقف مطلب تعديل المناهج وتعريبها بالقول أنه مع التعريب ويروح في مدح للغة العربية يذكرنا بابيات عمرو بن هند رحمه الله ، وأنه مع التعديل ويستشهد بالبيان الوزاري ، ولكن الوزير «ضد الارتجال» ، وهو «ليس بساحر» وأن القضية «بدها لجان وعلماء» . فاذا اهملنا القبول اللفظي الذي يتملق به معاليه الطلبة ومشاهدي التلفزيون وسعينا الى معرفة الخطوات الفعلية التي يقوم بها الوزير لامسكنا بخيط الامور الخفي . الوزير المحترم شكل منذ أسبوع لجنة أطلق عليها اسم لجنة المناهج (١) (وكما يدل عليها اسمها فهي مكلفة بتقديم مشروع تعديل للمناهج) . في هذه اللجنة أربعة «كبار» يمثلون أركان الاقطاع الطائفي والسياسي في هذا البلد وعدا عن كونهم أبعد الناس عن المشاكل المطروحة فانهم يتمتعون بيباس فكري وثقافي يثير الشفقة .

هكذا لجان وهكذا علماء سيقومون بتعديل وتعريب مناهج يعتبرون اولياء امناء عليها . ويستبعد الطلبة والاساتذة لانهم هم القادرون فعلا على تنفيذ ما يطالبون به .

ومعاليه لا يكتفي بذلك ، بل يفضح الاتجاه الذي ستسعى اللجنة فيه لتعديل المناهج : «التعديل يبدأ من الابتدائي . يجب التركيز على التربية المدنية ..» هكذا ! ان ما يحتاج اليه التلميذ الابتدائي هو التربية المدنية . ربما لم يسمع الوزير أن هناك أكثر من ١٦٠ الف ولد في عمر الدراسة الابتدائية خارج المدرسة لان المدارس الرسمية لا تستوعبهم ولا يستطيعون دخول المدارس الخاصة المرتفعة التكاليف (١) . كل ما يفكر به معاليه هو الوسائل التي بواسطتها تتسلط ايديولوجية الطبقة السائدة التي يخدمها ومفاهيمها على اذهان الطلاب منذ الصغر . فينشاون على الطاعة والاحسان والضيافة وحسن الجوار وغيرها من المفاهيم التي تروجها البورجوازية التجارية لتحمي مؤسساتها ومصالحها .

اما قضية المعادلات حين تثار فلمعاليه فيها فلسفة وديماغوجية وتدجيل لا يصدقه غير أسياده الذين يروج بضائعهم . كيف ذلك ؟

لنبدا عكسا . كي يقنع الوزير محاوريه ومشاهديه بمنطقية الغائه البكالوريا ، استعمل مثلا جديا :«هل تقبل السوربون شهادة لبنانية من فرنسيين ياتون لبنان كي يحصلوا عليها ؟» ومعاليه مطمئن الى الجواب ولكن فاته تهافت المثل الذي لا علاقة له البتة بالمشكلة المطروحة . ان الطلبة اللبنانيين الذين يتكلمون العربية لغة محلية وقومية تفرض مناهج التعليم عليهم لغة اجنبية هي من مخلفات الاستعمار ، لا يستطيعون حيال صعوبة تلقيهم التعليم بها سوى أن يرحلوا الى حيث يمكنهم الدرس بلغتهم الوطنية . وبدل ان يجدوا في بلدهم التسهيلات التي تمكنهم من متابعة تعليمهم يعثرون على بقايا الاستعمار في رجالات حكم وسياسة يشرعون القوانين لتطويقهم من جديد واعاقة تدرجهم الثقافي . ومعاليه بالطبع هو احد اخلص خدام الثقافة الاجنبية . واذا صححنا له المثل الذي اعطاه على الشكل التالي : لو كانت المناهج الفرنسية تستعمل اللغة الالمانية فهل يحرم طلاب فرنسا من اكمال دراستهم اذا نالوا شهادة باللغة الفرنسية ؟ الجواب عند الوزير .

واذا كان التلفيق احدى ميزات معاليه فان الديماغوجية هي بين ميزاته الكثيرات . يطل علينا بتبرير الغاء المعادلات بقوله : «نريد ان نصنع شعبا واحدا» كيف يكون ذلك ؟

يكون بابقاء عشرات الالاف من الطلاب خارج المدارس ! يكون بفرض ثقافة استعمارية امتيازا لقلة من ابناء العائلات ! يكون بوضع العثرات من علامة لاغية وبكالوريا قسم اول (ومنع معادلات) وغيرها لتعيق تعليم جماهير الطلاب ابناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة ! لقد كان «اجدى» بمعاليه ان يكون صادقا ويقول : «نريد ان نخدم طبقة دون غيرها ، وان نكرس التعليم لابنائها وحدهم» فيعفينا

وزير التربية يجتمع بطلاب لا يمثلون رفاقهم وبآخرين عربيتهم «ثقيلة»

الطلاب يطالبون بلجان منهم ومن الاساتذة لتعديل المناهج وتعريبها
والوزير يعين لجنة غبية تمثل الاقطاع السياسي والديني

١ — في المقابلة التلفزونية يقول معاليه : «رايي الشخصي الغاء الامتحانات» ، ثم يقدم بعد قليل خبر المدارس الليلية الرسمية «كسبق صحفي» ، ولا يلبث خلال المقابلة ان يعلن حول المدارس — الدكاكين والاقساط — السرقات ... : «أنا الوزير مستعد لمحاربة كل هذا» ولكنه يقول حول ما ادعاه من اعتبار البكالوريا الزراعية مهنية وانه يتعرض للبكالوريات التي لغير المهن (!) وأن هذه بنظره مرحلة متوسطة : «اني أتكلم كمواطن» .

٢ — في احد اللقاءات مع الطلبة بالوزارة ادعى الوزير انه لا يعلم ان المدارس الخاصة تستعمل كتبا تختلف عن تلك التي تستعمل في المدارس الرسمية (!) وحين لفت أحد الطلبة نظره الى انه بقي يكتب سنوات عن الطلاب وثورتهم ولا يعلم هذه المسالة البسيطة اجابه بسؤال : انيتم تحاسبونني كوزير أم كصحفي ؟ (اذ ان كل دور ينفي الاخر) . وبناء للتعدد المذكور اعلاه استطاع الوزير ان يقبل بجميع مطالب الثانويين بل وان يتخطاها !

٣ — هذه اللجنة فضح الطلاب أنفسهم زيف تمثيلها لهم في مظاهرتهم يوم الخميس ٢٧—١١ واجبروا الوزير على مناقشتهم علنا جميعا لان تاليف اللجان المنتخبة من الطلاب انفسهم لم ينته بعد .

١ — لجنة المناهج : شارل سعد : رئيس المدرسة الوطنية في الشويفات .
اغناطيوس مارون : امين سر اللجنة الاسقفية للمدارس الكاثوليكية .
هشام نشابة : المدير العام للمدارس المقاصد الخيرية الاسلامية (رئيسها صائب سلام) .
قاسم منصور : مدير الثانوية العاملية الخيرية الاسلامية . (رئيسها رشيد بيضون).

١ — ان البيان الوزاري الذي استشهد به معاليه ، لا يحوي اشارة بسيطة الى كيفية تجاوز مشكلة اولئك الذين لا تستوعبهم المدارس الرسمية كل ما يشدد عليه البيان لفظيا على الاقل ، هو «التشديد على نوعية التأسيس المدرسي» و «تعزيز اوضاع المعلمين ..» والتأسيس المدرسي يكون كما يقول الوزير بالتركيز على التربية المدنية . هكذا !

من شرح كلماته وتفسيرها . واذا استعملنا كلمات معاليه الفلسفية ذاتها من أن هناك « ظاهر وورا » لقلنا ان مجمل اقوال معاليه وافعاله ظاهر لورا هو خدمة النظام اللبناني القائم على الاحتكار والاستغلال .

اما مسألة تنوع البكالوريات فمعاليه يتلافى بحذق مسألة البكالوريا الزراعية والبكالوريات المهنية جميعا ليضعها خارج اختصاصه . ويقصر بذلك اختيار الطالب على بكالوريات تهيء لمتطلبات التجارة والادارة والمحاسبة والبحث النظري .. ولا يمس البكالوريا القسم الاول باي ذكر : فما الدور الذي تلعبه غير تصفية طلاب ذوي انتماءات معينة ؟ ويبقى في كل ذلك أمينا في خدمته لاحتياجات الطبقة التي وضعته في مكانه وممثلا صادقا لمصالحها .

وحين يتعرض معاليه لدكاكين التعليم وندرة المدارس الثانوية لا يكون جوابه بالطبع تأميم التعليم الخاص وفرض ثقافة وطنية غير ثقافة الاقطاع السياسي والديني ، بل فتح مدارس ليلية مجانية . كأن المشكلة هي في المبناء فقط (1) لماذا على الاقل لا تفتح مدارس ثانوية في الاوقات العادية ؟ ولماذا هذا العدد الضئيل ؟ ان كل حل هو في النهاية خاضع لمدى ما يكلف الحكم وما ينتزع منه من أموال قسرقها طبقة الاحتكاريين والمستغلين أما تأمين عمل الخريجين فلا كلمة حول الموضوع لئلا تطرح قضايا متفرعة لا يقدر الوزير على أن يخلص شباكها مثل : مناهج الجامعة ، والكليات التطبيقية وغيرها ..
اذا اردنا تقصي جميع ما فاض به ذهن معاليه خلال المقابلة التلفزيونية لكان صعبا أن ننتهي بمقال او اثنين . ولكي لا نطيل نمر سريعا الى نظرة الوزير الى الحوار الذي اراده مع الطلاب . فهو حين يميز بين موقف طالبي سياسي يرفضه وموقف طالبي صرف يقبله طرفا محاورا (!) يريد أن يلتقي مع تلك الدعوات المشبوهة التي تصدر عن البسطاء من الطلاب الذين غرر بهم من اعضاء اللجنة المزعومة .

لا بأس من تذكير الوزير ان القضية برمتها سياسية قال ذلك أم لم يقله . ان بقاء عشرات الالاف من الطلاب دون مدرسة ، وسيطرة المؤسسات الدينية والاجنبية، واتباع مناهج غير وطنية .. جميع هذه القضايا هل هي فعلا طلابية صرفة أم انها تعبير طلابي عن وضع سياسي متمثل باحتكار التعليم من فئة مسيطرة وارتباط الاقتصاد والثقافة المحليين بعلاقات التبعية للامبريالية العالمية وتخلف العمل السياسي اللبناني في أطر مهترئة ..؟

ان الموقف السياسي هو الذي يعطي للموقف الطالبي بعده الصحيح ..؟

منذ زمن أصبح بعيدا كان يمر في الدساكر والقرى دراويش يدعون علم الغيب واشفاء الناس من امراضهم .. وكانت هذه الظاهرة تشتد وتقوى خاصة حين يكون الوالي ظالما والجماهير متململة فيستنزفون النقمة ويكسبون الاموال والهدايا من البسطاء والاغبياء .

ومع ازمة النظام اللبناني ووضعه المتردي الذي يعاني منه كانت حكومة الشباب ، وكان غسان تويني ذلك الشاب الذي يستفيد الحكم من حيويته فيوزعه على أدوار عديدة ، وذلك الشيخ الذي يقيم الحلقات واللقاءات . ولكن دون مسبحة ولا اولياء .

1 — واضح أن هكذا اقتراح لا يعني أن الاساتذة الذين يعلمون نهارا يعلمون كذلك ليلا .. فهذا غير معقول ..

الرابطة في الكليات الفرنسية في لبنان

وجاهة «ابن العائلة» وحفلات التسلية والمرح

اذا شئت أن ترى نموذجا لمجلس النواب اللبناني ، بكل ما يحتويه من تفاهات ، ومن حياة سياسية ضحلة تتراوح بين الادعاء بالتمثيل الشعبي وبين الخطب الطنانة الفارغة التي تبتغي ضمان الجمهور الانتخابي ، اذا شئت أن ترى نموذجا لهذا المجلس، بانتخاباته ونوعية أعضائه ، فان لديك فرصة استعراض اوضاع الرابطات في الكليات الفرنسية في لبنان .

ففي مثل هذه الايام من كل عام تسري في اوساط الجامعات الفرنسية حمى انتخابات الرابطات ، وتكثر الاتصالات و « التطبيقات » بين المرشح و « مفاتيحه » وبين الطلاب ، فهو لا يترك فلانا حتى يتصل بآخر . وهو يطرح دائما السؤال الابدي التالي « اتنتخبني اذا ترشحت الى الرابطة ؟ » ويجيبه الاخر : « ننظر في الامر » . فيقول المرشح بلهجة طيبة وديعة : « ولو ! نحن نعتمد عليكم ، وانا كما تعرف قد رشحت نفسي بغية خدمة الطلاب والمصلحة العامة » .
هذا نموذج « لبرنامج طلابي » يخوض المرشح على أساسه انتخابات الرابطة ، كيف يقترح معالجة المشاكل الطلابية داخل جامعته ؟ لا اقتراح ! ما هو مستقبل المهنة التي يتخصص بها وكيف يجب ان يساهم الطلاب في معالجة اوضاع مهنة المستقبل ؟ سؤال ليس في حينه ! فالرابطة في مفهومه مجال رائع لبروزه الشخصي ، ومختبر فعال لممارسة الوجاهة وقيادة الاخرين . والرابطة في رأيه تستطيع ان تحضر الحفلات في البريستول والسان جورج، وتستطيع ان تنظم مباريات سباق السيارات، والالعاب الرياضية وغيرها من امور التسلية.
هذا باختصار المفهوم السائد للرابطة في الجامعات الفرنسية . وهو مفهوم يستمد جذوره من الوضع الاجتماعي للطلاب والدور الذي تلعبه هذه الجامعات ، كمصنع لتحضير اطارات النظام الادارية والسياسية .

١ — الوضع الاجتماعي للطلاب :

فالطلاب بغالبيتهم الساحقة هم ابناء الطبقات الميسورة ، القادرين على دفع الاقساط المالية (١٥٠٠ ليرة للطب والهندسة في اليسوعية ، و ٣٥٠ ليرة في باقي الجامعات.)
فالتجانس الطبقي في الجامعات الفرنسية ، وهو تجانس حاصل لصالح البورجوازية الكبيرة ، يتحقق بفضل مصفاتي الاقساط المالية ، واللغة الفرنسية . فالاقساط المالية لا يستطيع دفعها الا ذوي الدخل المرتفع ، واللغة الفرنسية لا يتقنها الا من درس علومه الابتدائية والثانوية في مدارس الارساليات الاجنبية ، اي بكلمة اخرى الذين يستطيعون دفع الاقساط المالية لمدارس الارساليات .
اضف ان هذا السبب الاخير (الارساليات الاجنبية) يغذي الطابع الطائفي للتعليم ، بحيث ان الجامعات الفرنسية ، تفرض مقاييس تحصل منها وحدة طبقية وطائفية متجانسة بالمقارنة مع طلاب الجامعة اللبنانية والجامعة العربية ، الذين ينتمون بغالبيتهم الى البورجوازية الصغيرة .
في هذا الجو المنغلق طبقيا ، يبتعد عن المشاكل الاجتماعية

بمقدار خوف البورجوازيين على امتيازاتهم ووضعهم عامة . في هذا الجو تنشأ فئة من المثقفين محدودة الافاق ، بحدود الدروس والاهتمامات الشخصية ، كل ما تحمله في ذهنها قبول تام لصورة مجتمعها الذي تعيش فيه وهي صورة ابن العائلة المؤدب ، الذي يتربى على أن يرث والده في كل شيء مالا وامتيازات ومراكز اجتماعية ، ولذلك فهو
لا يجد شكلا اخر لخوض الانتخابات في الرابطة غير الشكل الذي تعلمه من ابيه ، وهو لا يجد في الرابطة الا مؤسسة كالمؤسسات التي يقيمها جيل ابائه ، وهي مؤسسات غايتها الحفاظ على مراكزهم وامتيازاتهم بين الناس .

٢ — دور الجامعات الفرنسية :

هنا يبرز دور الجامعات الفرنسية ، فهي المؤهلة لتربية جيل يكون باستطاعته غدا ان يتولى زمام النظام . والجامعات الفرنسية ، لانها جامعات اجنبية على ارض لبنانية ، تاخذ بذلك بعدين : الاول انها تخدم البلد الذي تنتمي اليه ، وهي بذلك تدخل كاداة للاستعمار الثقافي . والثاني انها تخدم النظام الذي هو واسطة استغلال لحساب الامبريالية .
فدورها اذن يتراوح بين هذين البعدين . وهي اذ ترى ضرورة تحضير اطارات النظام ، لا تنسى ان تكيف نفسها مع حاجياته ، فلذلك نرى ان فروع الاختصاص في الجامعات الفرنسية ، مطبوعة كلها بطابع انتاج الخدمات . وذلك يتجلى بصراحة في فروع الهندسة في اليسوعية . فليس هناك اي فرع يهتم بالتصنيع ، او بالشؤون الزراعية .

وسياسة الاستعمار الثقافي تبدو واضحة كاشد ما يكون الوضوح ، وذلك بالمناهج الغربية عن الموضع الوطني ، وبالتركيز التام على اللغة الفرنسية كلغة اولى لا تنازع .

في هذا الجو تتبلور شخصية طالب الجامعات الفرنسية ، وهو اذ يرى بين يديه ثقافة غربية لا باس بمستواها ، ويقرأ عن الشباب الاوروبي و « ثورة » الطلاب في فرنسا ، فانه بتاثير سياسة الاستعمار الثقافي لا يستطيع الاستفادة من هذه الثقافة، كاداة لتحليل وضعه ومجتمعه ، بل هو لا يرى في وطنه أهلا ليكون مسرحا لبلورة ثقافته، فوعيه وانتباهه مشدودان الى اوروبا ، وهو عندما تلقى ثقافته في الصفوف الثانوية ، تلقاها مقطوعة عن جذورها الاجتماعية والمادية ، وبعيدة عن اطارها التاريخي ، فظلت بالنسبة اليه ، معلومات يحفظها .
هذا الطالب المثقف ثقافة مبتورة، والفارق حتى اذنيه بايديولوجية الاستعمار الثقافي ، ماذا ينتظر منه عندما يشارك في انتخابات الرابطة سواء كان مرشحا او فردا عاديا ؟ انه لا بد سينقل ثقافته التي لا تستطيع ان تهيء له امكانية تحسس وضع جامعته او مجتمعه، هذه الثقافة المفهومة على انها ترف سوف تطبع كل اعماله .
ولذلك فبالرغم من الجدية التي تجري فيها الانتخابات كفرصة للبروز ، فان سلوكه تجاه الرابطة يعبر عن فهمه لها كترف وكمجال تسلية .

وبذلك تكتمل الصورة عن الرابطة فهي من الجهة الاولى مجال للتمرن على الوجاهة والبروز ، ومن الجهة الاخرى مجال تسلية وترفيه ،
يروح فيها الطالب عن نفسه . والنقطة المشتركة التي يجمع عليها جميع المرشحين في حملاتهم الانتخابية هي اعلانهم : انهم لا يتدخلون بالسياسة . وبرنامجهم الاساسي الصداقات الكثيرة وخاصة مع من يسمونهم « مفاتيح » انتخابية .

٣ — الرابطة . آفاق العمل

في مثل هذا الجو حيث يسود هذا المفهوم للرابطة ، كيف يمكن لعمل يساري ان يتحرك، وما هو الموقف الممكن اتخاذه من الرابطة في الجامعات الفرنسية عموما ؟ لا شك أن النظرة الاولى على الموضوع توضح عدم الجدوى من العمل من خلال الرابطة ، فبعد هذا الاستعراض لوضع الرابطات ، يبدو واضحا ان المشاركة في الرابطة ، مهما كان شكلها تنعكس بنتائج عديدة أهمها :
أ — ان القبول بالمشاركة بالرابطة ، سواء من حيث الانتخاب او العضوية ، يعني القبول بوضع الرابطة على ما هو عليه وفي ذلك موقف ابعد ما يكون عن الامانة للحقيقة ، موقف من شانه تزييف وعي العناصر الغريبة عن وضع الجامعات الفرنسية ، الوافدين اليها بدافع من طموح برجوازي ، هذه العناصر التي من الممكن ان تكون نواة عمل متقدم في الجامعات الفرنسية .
ب — ان خوض معركة انتخابات مهما كان نوعها ، دون قوى قادرة على الفعل ، ودون برنامج واضح يضع في اساسه ضرورة المشاركة في حركة طلابية واعية ، يؤدي الى الافلاس الفعلي . ولن يصل طلاب يساريون الى الرابطة ، في الوضع الحالي ما لم يسلكوا طرقا وصولية وانتهازية . فماذا يمكنهم أن يفعلوا ؟ لا شيء سوى ان يحلوا الرابطة !
ولذلك فالكلام عن امكانية العمل من خلال الرابطة ، والقول أن تسلم زمام الرابطة يتيح مجال الاصلاح ، ويفتح الافاق امام قيادة الطلاب كل ذلك آراء لا تستند الى اي تحليل علمي أمين ، يعي حدود القوى الموجودة في مكان ما ، ومدى مجال التحرك الذي تتيحه علاقات هذه القوى ببعضها .
ان التغيير الفعلي داخل الجامعات الفرنسية ، لا يمكن أن ياتي الا من خلال تغيير عام يصيب السياسة التعليمة في لبنان كلها .
والطلاب الثوريون لا بد لهم من النضال ضمن هذا الاطار ، ولا بد ان يعملوا على تجميع قواهم وسائر القوى الوطنية ، بتنظيمات طلابية ، ذات برنامج دقيق ، يتيح لهم فهم واقعهم بصورة واضحة ، والمشاركة في مسار الحركة الطلابية ، لتحقيق اهدافهم في سبيل تعليم وطني ، متطور ، يتمشى ليس مع حاجات ابناء النظام واهوائهم ، بل مع مستقبل المنطقة العربية ومستقبل تطورها الوطني .
ان لجان العمل الطلابي ، الطامحة ان تكون نواة عمل نقابي طلابي ، هي القادرة على ان تكون البديل الفعلي للرابطة ، والقادرة على بلورة وعي الطلاب ، ضمن اطار الوضع الطلابي العام .

• حول مشروع إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي •

خطة البورجوازية لتعزيز سيطرتها على الحكم وترويض الطبقة العاملة

«المشاركة» شعار مزيف يرمي لتوفير الطمأنينة للطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج ومصادر الدخل

تبذل البورجوازية اللبنانية منذ عدة سنوات — ولا سيما فئاتها العليا ذات الصفة الكومبرادورية — جهودا نشيطة من اجل احكام قبضة سيطرتها على ادارة شؤون الدولة وتوجيه الحياة الاقتصادية في البلاد . وكانت هذه الجهود، ولا تزال ، تصطدم بنفوذ قوى الاقطاع السياسي والطائفي من جهة ، واتساع نضال الطبقة العاملة وجميع الفئات الشعبية الكادحة من اجل تحسين اوضاعها المعيشية وتحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية ، من جهة اخرى.

وتلجأ البورجوازية — كعادتها دائما — الى وسائل الخداع والتضليل لتمشية مشاريعها ، وتفتقت ادمغة اقطابها المتنورين عن مشروع لانشاء « مجلس اقتصادي واجتماعي » الهدف الظاهري منه « تنظيم التعاون بين الدولة وأرباب العمل والعمال ، وتمثيل الرأسمال والعمل بانشاء « برلمان المنتجين » الى جانب « برلمان السياسيين » ، وجعل الانماء عملية ديمقراطية باشراك المواطنين في وضع سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتخطي الصراع العقائدي بين الانظمة بتحديث المؤسسات اللبنانية .. »

أما الهدف الحقيقي من المشروع فهو تحقيق خطة البورجوازية العليا القابضة على وسائل الانتاج ومصادر الدخل لتعزيز سيطرتها على الحكم وترويض الطبقة العاملة وتوفير أجواء الطمانينة والامن الاجتماعي التي تساعدها على ازدهار مشاريعها ، وبالتالي زيادة ارباحها على حساب مصالح الجماهير الكادحة .

وفي الاونة الاخيرة نشطت الجهود من اجل تحقيق هذا المشروع . فقد تعهد البيان الوزاري لـ « حكومة الشباب » ، التي جاء تاليفها منضمن محاولات النظام لخداع الجماهير وتخديرها، بالعمل على اقرار مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذات الوقت اذاعت « نقابة رجال الاعمال » التي تالفت حديثا من مجموعة من كبار الراسماليين الكومبرادوريين في مقدمتهم القطب الاحتكاري بطرس الخوري والمستورد جورج ابو عضل ، مشروعها الخاص بانشاء « المجلس الاقتصادي والاجتماعي » ودعت الدولة الى الاسراع في تنفيذه .

ويعود تاريخ الدعوة الى هذا المشروع لعام ١٩٦٥ . ففي تشرين الاول من ذلك العام عقد القطب المالي والمصرفي الكبير بيار اده ، الذي كان رئيسا لجمعية المصارف ، مؤتمرا صحفيا عرض فيه مشروعه لانشاء مجلس اقتصادي واجتماعي . وسرعان ما لقيت الفكرة حماسة واسعة بين اوساط الرأسماليين الكبار الذين مارسوا ضغوطهم على الحكم لتنفيذ المشروع . وفي ايلول ١٩٦٨ اقر مجلس الوزراء المشروع بصورة مبدئية وشكل لجنة لوضعه في صيغته النهائية ..

محاولة ترويض الطبقة العاملة

ومن الواضح ان اوساط البورجوازية اللبنانية العليا يهمها بالدرجة الاولى اشاعة اجواء الاستقرار السياسي والاجتماعي لكي تنصرف بطمانينة الى ممارسة نشاطاتها الاقتصادية وزيادة مداخيلها . وهي ترى ان مثل هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق وسط الصراع الطبقي الذي يزيده احتداما اتساع نضال العمال وجميع الفئات التي تعاني الاستثمار وترزح تحت اعباء الضائقة الناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة وضيق مجالات العمل .

وفي هذا الضوء رأت اوساط البورجوازية العليا المتنورة والواعية لمصالحها الطبقية أن اللجوء الى خطة الخداع والمراوغة يمكن ان يؤمن لها اجواء الاستقرار التي تنشدها . وهكذا كان وضع مشروع انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي محاولة خبيثة مزدوجة الهدف .. فهو من جهة يمكن البورجوازية المسيطرة من تعزيز دورها في ادارة الدولة وتنظيم استخدام كل اجهزة الحكم لتسهيل مصالحها ، ومن جهة اخرى فهي تأمل بواسطة هذا الاسلوب أن تنجح في ترويض الطبقة العاملة عن طريق توظيف قياداتها في خدمة مصالح الطبقة الحاكمة وتغليف ذلك بشعار « المشاركة » المزيف الذي يبدو كما لو انه يعطي دورا أساسيا للنقابات العمالية في تخطيط سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع ان هذا الشعار الذي تحاول البورجوازية تطبيقه فارغ من اي محتوى . فـ « المشاركة » بين طبقتي المجتمع في وضع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة هو مجرد خدعة مفضوحة لا تعني سوى محاولة تسخير الطبقة العاملة ، عن طريق قياداتها المروضة ، للعمل في خدمة ارباب الرأسمال على حساب المصالح الطبقية الاساسية لجماهير العمال وسائر الكادحين .

ومما يذكر انه غداة هزيمة العرب في حزيران ١٩٦٧ أمام العدوان الصهيوني الامبريالي عمدت الدولة اللبنانية الى تشكيل ما دعي بـ « مجلس اقتصادي اجتماعي » ضم ثلاثة عشر عضوا : اربعة من أرباب العمل (بطرس الخوري ويوسف سالم وكمال جبر) واربعة من الوزراء (ميشال الخوري وفؤاد البزري وسليمان الزين وسعيد حمادة) ، واربعة من ممثلي النقابات العمالية (غبريال الخوري وانطوان بشارة وتوفيق ابو خليل والياس الهبر) بالاضافة الى حاكم مصرف لبنان .
وكانت مهمة هذا المجلس في الواقع تسهيل اقدام الدولة على فرض ضرائب جديدة والموافقة على تدابير تخدم مصالح البورجوازية العليا . غير أن هذا المجلس الصوري المرتجل الذي جيء اليه بممثلين مروضين مفروضين على الطبقة العاملة لم يلبث ان توقف بعدما ادى قسطه في التستر على التدابير التي لجات اليها الدولة في فرض ضرائب جديدة .

خدعة النظام : « برلمان المنتجين » !

ويتضح من مطالعة مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما اقرته الحكومة بصفة مبدئية قبل اكثر من عامين والذي وعدت الحكومة الحاضرة بالعمل على اقراره بصورة نهائية ، ان هذه المؤسسة التي اطلق عليها اهل النظام اسم « برلمان المنتجين » سيكون في الواقع اداة طيعة في خدمة مصالح الراسماليين.
« فممثلو » العمال المفترضون في هذا المجلس على الرغم من كونهم مفروضين على الطبقة العاملة ، قد نص على اختيارهم بشكل لا يمثل القطاعات العمالية الاساسية . فبموجب المشروع تمثل الهيئات النقابية بعضو اصيل وعضو مناوب عن كل من قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمصارف والتعليم الخاص واصحاب الحرف والصحافة والطباعة والنقل والفنادق والمطاعم والملاهي والمستشفيات والصيدليات ، وعضو اصيل ومناوب عن الفنانين .

وبعبارة اخرى فان عمال الصناعة الذين يزيد عددهم على الـ ٧٠ الفا وعمال الزراعة الذين يزيدون عن الـ ١٠٠ الف ممثلون على قدم المساواة مع المستخدمين والموظفين العاملين في كل من قطاعات الصيدليات والاطباء والمهندسين والفنادق والمصارف والتجارة مثلا ، مع ان عدد العاملين في كل من هذه القطاعات لا يزيد على بضعة الاف فقط .

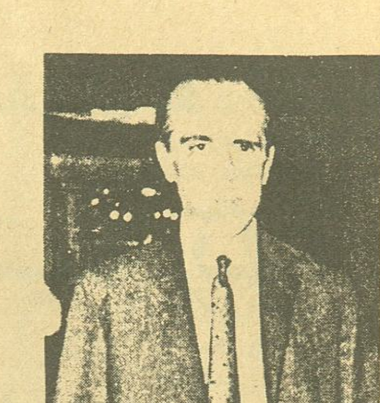
كل ذلك يفضح خدعة شعار « المشاركة » المزيف الذي يحاول ممثلو البورجوازية العليا اضفاءه على المشروع ، ويؤكد بان من يفترض بانهم يمثلون القطاعات العمالية — حتى ولو كانوا فعلا يعبرون عن اماني ومطالب طبقتهم — لن يكونوا ، في احسن الحالات ، سوى « شهود زور » على عملية تزييف ارادة الطبقة العاملة وجرها الى القيام بدور مسخر في خدمة مصالح الراسماليين وتغطية خداعهم .

وينص المشروع كذلك على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرتدي صفة استشارية فقط ويؤخذ رايه « في مشاريع القوانين المتعلقة بالبرامج والتصاميم ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ما عدا القوانين المالية » . وهذا يعني أن كل ما يتعلق بسياسة الدولة في مجال فرض الضرائب والرسوم لا شان للمجلس به فهذا امر يحتفظ النظام لنفسه بحق التصرف فيه . ويمكن الاستنتاج في هذا الصدد بان الدولة ستستخدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اجل اجهاض الاضرابات العمالية والتصدي لمطالب العمال وذلك عن طريق حمله على استصدار قرارات وتوصيات في صالح النظام .

النظام يريد تطويق النضالات العمالية !

ان الاستقرار كما هو معلوم شرط اساسي لتمكين البورجوازية اللبنانية من تحقيق الازدهار والنجاح لمشاريعها واعمالها ، وبالتالي — وهذا أمر اساسي لجذب الرساميل الاجنبية ، ولا سيما الرساميل الاحتكارية الامبريالية الى التوظيف في لبنان. وقد وضع اصحاب مشروع « المجلس الاقتصادي والاجتماعي » في راس اهدافهم العمل على اشاعة اجواء الاستقرار في البلاد ، وهو الامر




بيار اده

الذي يعتقدون أن بالامكان تحقيقه عن طريق تطويق النضالات المطلبية لجماهير العمال والمستخدمين وجميع الكادحين بتدابير ديماغوجية ومناورات ترمي الى ترويض قيادات النقابات والعمل بمختلف وسائل الاغراء والاحتواء على افراغها من جوهرها الطبقي وتحويلها الى اداة لخدمة مصالح النظام .

وفي ذات الوقت يعمل نظام الحكم اللبناني بالاشتراك مع الانظمة العربية الاخرى على التمهيد لوضع تسوية نهائية للقضية الفلسطينية وهذا الامر يستجيب كذلك لمطلب الاستقرار الداخلي .

وليست بدون مغزى ابدا مظاهر الحرص التي عبرت عنها الحكومة الحالية من اجل « اشاعة الامن وتوطيد النظام وفرض هيبة القانون » ، فكل ذلك يتفق مع الهدف الاساسي الذي تسعى اليه البورجوازية المتواقة الى تامين اجواء الطمانينة لعملها ومشاريعها .

وقد شكت البورجوازية اللبنانية مرارا من أن الاجواء المسيطرة على البلاد منذ هزيمة حزيران قد اثارت خشية أصحاب الرساميل الاجنبية ولا سيما الرساميل الاميركية المثمرة في لبنان مما ادى الى انتقال قسم كبير منها الى مناطق اخرى في العالم اكثر استقرارا وملائمة لعملها . كما ادت تطورات الاحداث العربية والمحلية الى انتقال جانب كبير من رساميل رعايا الدول العربية ولا سيما رعايا بعض الدول والامارات العربية المنتجة للنفط الى اوروبا واميركا . وعبر بيار اده في تصريح ادلى به عن القلق الذي يساور اهل النظام نتيجة انعدام الاستقرار واتساع الصراع الطبقي وازدياد بروز الاندماج العضوي بين النضال المطلبي والنضال السياسي من اجل تحقيق تغيير جذري في تركيب النظام الطبقي الاستثماري القائم . فقد قال اده حرفيا : « ان هذا الوضع يمكن أن يترك اثرا في اوساط ابنائنا المغتربين واوساط اخواننا العرب والاوساط الاجنبية التي يمكن أن تولي لبنان اهتمامها » .

ويبدو واضحا ان ما عبر عنه بيار اده في هذا الصدد قد وجد استجابة في الاهداف الحقيقية التي رمى اليها مشروع انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي . فلكي يمكن مواجهة المشكلات الاجتماعية الحادة كان لا بد للاوساط الراسمالية المتحلية ببعد النظر — من زاوية حرصها على صيانة مصالحها الطبقية — من اللجوء الى بعض التدابير الاصلاحية القليلة الاهمية والاساليب الديماغوجية بغية الهاء الجماهير وتخديرها وامتصاص موجة التذمر التي تجتاحها . ولا ينبغي ان يغيب عن البال ان وسائل الاعلام العصرية هي في خدمة النظام والبورجوازية المسيطرة .

ومن المفيد الاشارة في هذا المجال الى ان فكرة انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي مقتبسة في الاصل عن الانظمة المعمول بها في البلدان الراسمالية الاوروبية المتطورة ولا سيما فرنسا . ففي بعض هذه البلدان توجد مجالس عمل او انتاج وطنية يشترك فيها أرباب العمل والعمال وممثلو مختلف حقول الانتاج والاختصاص . واستطاعت هذه المجالس ان تقوم بأعمال نسبية فيما يتعلق بمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية . ومما يذكر أن ديغول كان قد وضع مشروعا لالغاء مجلس الشيوخ الفرنسي وابداله بمجلس اقتصادي واجتماعي تتمثل فيه قطاعات الانتاج ويتمتعبصلاحيات تشريعية مهمة . غير أن الشعب الفرنسي خذل مشاريع الجنرال الاصلاحية عندما طرحها للاستفتاء وعلق بقاءه في الحكم على اقرارها .

وضع الطبقة العاملة اللبنانية

ولكن الاقتباس عن فرنسا او سواها من الدول الرأسمالية المتطورة لن يكون مجديا بالنسبة لبلد كلبنان لا تزال تسود فيه اوضاع متخلفة نسبيا ، ويفتقر الى طبقة عاملة قوية وموحدة تستطيع ان تؤثر من بعض النواحي على سياسة الحكم . فالنقابات العمالية في فرنسا ، على المرغم من تاثر قطاعات واسعة من قياداتها بالنهج الاصلاحي المنتشر في اوساط اليسار الاوروبي التقليدي ، لها وزن كبير تحسب السلطة حسابه وتضطر بين حين واخر الى تقديم تنازلات أمامها . وفي هذا الضوء يمكن القول أن الطبقة العاملة الفرنسية عندما تمثل في مجالس العمل والانتاج تستطيع أن تمارس فعلا ، وضمن حدود النهج الذي تسير فيه ، تاثيرا واسعا . ويمكن القول ان مثل هذه المجالس في البلدان الاوروبية المتطوره تسهم ، بنسب مختلفة ، في مواجهة المشكلات الاجتماعية والسعي لحلها ضمن اطار النظام الاجتماعي القائم وبالقدر الذي يسمح به .

اما في لبنان فالوضع ليس على شيء من ذلك.. فالحركة النقابية ضعيفةومفككة والوعي النقابي ليس في المستوى اللازم . وقد استطاع النظام باساليبه المختلفة ان يروض معظم قيادات النقابات ويحتويها فمعظم مجالس النقابات وهيئاتها التنفيذية لا يمثل تمثيلا صحيحا جماهير العمال ويمكن قول الشيء ذاته بالنسبة لقادة الاتحادات النقابية الذين تؤثر عليهم أساليب الاغراء ومحاولات الاحتواء التي يتعرضون لها . وهناك نقابات لا تزال — نقابة عمال الافران مثلا — ترفض منذ سنوات عديدة قبول منتسبين جدد وذلك لكي يستطيع قادتها البقاء في مراكزهم .

★★★

انالجهود الجارية لتشكيلالمجلسالاقتصادي والاجتماعي في لبنان هي حلقة في خطط النظام المفلس الرامية الى توفير اسباب الاستقرار والحماية لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا والقابضة على زمام اجهزة الحكم والمتطلعة نحو مزيد من الارتباط بالرساميل الامبريالية . وعلى هذا الاساس يقابل المشروع بمعارضة واسعة منقبل جماهير العمال والقوى التقدمية التي تعي الاهداف الخبيثة الكامنة وراءه .

وعلى كل حال ، وحتى لو نجح النظام في امرار المشروع فانه لن يكون سوى مجال اخر لتقديم مهزلة جديدة من مهازل الخداع والتضليل التي نشهدها باستمرار على مسرح الحكم في هذا البلد . فالازمة التي يعانيها النظام عميقة الجذور وهي نابعة من صميم تركيبه الطبقي وجوهره الاستثماري ، ولن تستطيع محاولاته الاصلاحية المفضوحةالاغراض تحقيق حلمه في الاستقرار .

إضراب الغازيّة

العمال والعاملات يصحّون سير الاضراب فيقرّرون الاتصال المباشر بعمال الحدث

منذ عشرين يوما قرر عمال وعاملات الريجي في الغازيه اعلان الاعتصام في مركز الاتحاد العمالي العام في بيروت .

وكانت هذه الخطوة تشكل انعطافا في سير الاضراب . فبعد أن كان المضربون مع لجنتهم يلتجئون الى الزعامات الدينية والزعامات السياسية اثبتت لهم مماطلة الزعماء ان كل هؤلاء مهما تغيرت اسماؤهم او وجوههم أو ملابسهم لا يمكن أن ينتج عنهم شيء .

فالحلول التي يقترحونها ويدعونها حلولا وسطا تنكشف في النهاية عن ضرب نضال العمال . ذلك لان جميع هؤلاء الوسطاء هم جزء من هذه الدولة التي لا تعترف بأن تأمين العيش للمواطنين هو من واجباتها الاساسية فصرح وزير المال لاحدى العاملات : « احمدي ربك اذ تشتغلين ٦ اشهر فغيرك لا يشتغل ابدا » !! لقد عرف العمال ان المسألة لا تحل بتدخل الموجاهات والزعامات لان المسالةليست مسالة خواطر او لحى بل هي مسالة ربح ورأسمال . وهذا ما أوضحه صائب سلام حينما قال : « لا نستطيع تثبيت عمال الغازية لان ذلك يفتح الباب علينا بمطالبةالوف العمال وهذا ما يحتاج لملايين الليرات » .

بناء على هذا قرر العمال والعاملات الاعتصام تجسيدا لاختيار طريق جديد هو طريق النقابات والاتحادات النقابية بدل الموجاهات والزعامات .

لكن الوضع هنا كان امر وادهى . فان الاعتصام ما زال مستمرا منذ عشرين يوما في مقر الاتحاد العمالي العام وفي الغرفة نفسها التي يجتمع فيها مجلس الاتحاد ومع ذلك مما زال الاتحاد يتهرب من تبني قضية العمال والعاملات بحجة واهية جدا وهي ان نقابة عمال الريجي لم تتبن الاضراب ؟

فالتجأ العمال الى النقابة يراجعونها فوضعت حجة جديدة وهي أنها تتابع مفاوضات للحصول على قرض تكفله وزارة المالية . واذا هم أعلنوا مساندتهم لعمال وعاملات الغازية فان المالية سوف تعرقل القرض . ولقد كانت حجتها القديمة انها ستبحث الموضوع اذا لم يتمكن السيد موسى الصدر من تحقيقالمطالب. وكانت اخترعت حجة اخرى هي أن عمال الغازية ليسوا اعضاء في النقابة ولا يحق لهم الانتساب لانهم مياومون . لذلك فان النقابة لا تستطيع تبني القضية !! وفي الاسبوع الماضي قبضت النقابة القرض فبماذا ستواجه العمال ؟ ان هذه النقابة ستجد حجة جديدة ولا شك ولن يجبرها على اتخاذ الموقفالصحيح الا ضغط عمال وعاملات الحدث . لان الاجوبة المواهية التي كانت تقدمها ليست سوى نتيجة تحالفها مع الادارة واتحاد النقابات لتثبيت اقدام جان تويني الذي كان رئيسا لنقابة الريجي طوال اكثر من عشرين عاما ، واضطر هذا العام للاستقالة من المجلس فاستقال « لاسباب صحية » . وما يفضح « الاسباب الصحية » بقاؤه في اتحاد النقابات المستقلة ممثلا لنقابة الريجي التي استقال منها ؟! وعدا ذلك فهو يمثل الاتحاد في الاتحاد العمالي العالم ؟!

بناء على هذا الوضع النقابي قرر العمال والعاملات المضربون أن يتخطوا هذه الاوضاع النقابية وان يلتجئوا الى اقامة صلات مباشرة مع العمال انفسهم . فاصدروا بيانا في الاسبوع الماضي نشرته « الحرية » في العدد السابق . واصدروا هذا الاسبوع بيانا اخر دعوا فيه العمال الى لقاء مشترك علني مع النقابة لتحديد المسؤولية وتحديد امكانية التحرك المشترك .

وانطلاقا من المفهوم الجديد الذي توصل اليه المضربون وهو اقامة الصلة المباشرة مع العمال ، فقد قام عمال وعاملات الغازية بزيارتين لعمال البلدية المضربين والقوا فيهم كلمة لخصوا فيها تجربتهم السابقة ودعوا عمال البلدية الى الاستفادة منها .

وما زال العمال معتصمين بالرغم من أن منير حمدان قد دعاهم لحل الاضراب وذلك لانه لم يحدد موعد ابتداء العمل خاصة بعدما تاخر تسليم الموسم لخلاف بين الفلاحين والشركة ولم يذكر شيئا حول اجور ايام الاضراب ولم يحدد اي موعد لبت قضيتهم نهائيا . ولقد عقد المضربون مؤتمرا صحافيا عرضوا فيه اخر تطورات الاضراب واذاعوا البيان الذي نشرته الحرية في العدد السابق (1) .

وفيما يلي نص البيان الذي اصدروه هذا الاسبوع :

الى الاخوة عمال وعاملات الريجي في الحدث

لقد كان موقفكم من قضيتنا موقفا ايجابيا بعدما اطلعناكم على تطورات اضرابنا في البيان الذي وزعناه عليكم في الاسبوع الماضي.

ولقد قرانا في بعض الصحف عن زيارة قام بها وفد منكم وأعلن فيها تاييده لنا . وعلمنا أن البعض منكم طرح فكرة الذهاب الى النقابة ولكنكم لم تنفذوا ذلك .

اليوم ، نصدر لكم هذا البيان لنحدد خطوة مشتركة بيننا نحن العمال والعاملات ، المضربين منذ مئة يوم وبينكم انتم العمال والعاملات في الحدث وسائر المناطق .

لقد قررنا أن ندعو مجلس النقابة لعقد جلسة استثنائية او عادية على اساس ان تحضروها انتم جميعا وعلى الاقل مندوبون عنكم ونحن سناتي في الاجتماع معهم كي نعلم موقف النقابة على حقيقته ، وكي نعرف هل صحيح ما تدعيه نقابتكم من انها لا تعلن تاييدها لنا لانكم لا توافقون على مطالبنا ؟ وبذلك يتركون المجال واسعا امام الاتحاد العمالي العام للتهرب من اتخاذ الموقف الصحيح بتاييدنا لانه كما يزعم لا يستطيع ذلك لان نقابة الريجي لم تتخذ موقفا ؟! نقول هذا الكلام بعد أن دفع القرض ولم يعد امام النقابة ما تخاف عليه .

قد يكون بياننا هذا اتهاما لكل الاعضاء ، ولكن في هذا الاجتماع العلني المشترك بيننا وبينكم مع النقابة سيضع النقاط على الحروف وسيعرف العمال والعاملات موقف كل عضو وعضوة .

لذلك نحن نشدد على حضور جميع اعضاء المجلس التنفيذي لهذا الاجتماع ونشدد على حضوركم انتم ايضا . ونحدد موعدا لذلك يوم الخميس في ٣-١٢-٧٠ الساعة العاشرة والنصف امام مقر النقابة . حيث سنشرح لكم اخر تطورات الاضراب ومواقف الاتحادات النقابية وموقف الدولة وخاصة وزارة المالية التي لم تعن اي عامل جديد منذ اربع سنوات والتي هددت بتحويل الشركة الى استيراد وتصدير والغاء معامل الانتاج مما يهدد وجودكم انتم ايضا . فلنتحد جميعا من اجل حقوقنا المشتركة .. عمال وعاملات الغازية المضربين منذ مئة يوم .

١ — لم تكتب الحرية في العدد الماضي عن تطورات الاضراب لان مندوبها اعتقل اثناء وجوده مع عمال البلدية بتهمة التحريض على الاضراب وصدور منه المقال .

زراعة التبغ في الجنوب

الحلف الثلاثي الذي ينهب جهود ومزارعي الدخان

الريجي والسلطة والاقطاع السياسي

يمتنع مزارعو التبغ في الجنوب عن تسليم محاصيلهم للريجي . فقد خفضت الشركه الاحتكارية الاسعار بمعدل ليرتين للكيلو الواحد . هذا الاجراء يضاف الى وضع عام نعرض ملامحه فيما يلي .

الحديث عن الجنوب هو بالدرجة الاولى الحديث عن مأساة اهل الجنوب مع احتكار الريجي . فقبل ان يكون محطا لاطماع اسرائيل فأن الجنوب هو مزرعة مقننة لمصلحة الشركة الاحتكارية اللبنانية الفرنسية — الريجي — التي تمتص من عرق ودم الكادحين من ابنائه ما يزيد على عشرين مليون ليرة سنويا . هذا عدا الرواتب والاجور « الخفية » التي تمنح لسماسرة الريجي من الاقطاع السياسي والاجهزة.

مراحل انتاج التبغ

ا — زراعة المشتل :

يبدا التحضير لزراعة المشتل في شهر شباط من كل عام . فبعد « تكويم » التراب تبذر البذور المجموعة من السنة السابقة ويقوم المزارع برشها بالماء وبالدواء للقضاء على الحشرات الضارة . ثم يلجا المزارع الى تغطية المشتل بالنايلون — ثمن المتر منه لرة ونصف — كما أن عليه ان « يعشبه » باستمرار وأن يوزع السماد . كل ذلك الى ان تصبح الشتلة صالحة للزراعة . وفي بعض الاحيان يتعرض المشتل للتلف فيلجا الفلاح للضمان اي انه يشتري الشتل من فلاح اخر .

ب — توزيع السماد على الارض قبل زرعها . وهذه المسالة ذات اهمية كبيرة اذ ان زراعة الصنف نفسه باستمرار تؤدي الى استنفاد الاغذية الموجودة في التربة . لذا يجب تجديدها عن طريق السماد وهنا يكون الزارع تحت رحمة التجار المحتكرين للاسمدة حيث ان سعر شوال السماد هو ١٢٫٥ — ١٣ ليرة . ويحتاج كل دونم الى شوال او شوالين من السماد .

ج — زراعة الشتلات :

يتم اقتلاع الشتل بعد نموه . ويقوم الفلاح الصغير بهذه المهمة بالاشتراك مع باقي افراد الاسرة بمن فيهم الاولاد الذين يتعطلون عن الدراسة . اما المزارعون الكبار فانهم يستاجرون عمالا من الرجال والنساء باجرة تتراوح بين ٧ و ١٠ ليرات للرجل ثمن قوة عمل من الساعة الخامسة صباحا حتى الخامسة مساء . وليس لهؤلاء العمال اية ضمانات على الاطلاق .

د — القطاف والشك :

هنا ايضا تشارك اسرة الفلاح الصغير في العمل . اما المزارعون الكبار فيلجاون الى استئجار « البنات » وباجرة زهدة من ٣ الى ٣٫٥ ليرات ثمن قوة عمل ليوم كامل .


منظر لشاتل الدخان في الجنوب

وقد لجا الملاكون الكبار في بلدة عدشيت الى استئجار عائلات فلسطينية لتقوم بهذا العمل .

هـ — التوضيب :

العملية الاخيرة هي توضيب الدخان. ويكون نوعين : « سقط » او « شكوك » وتقوم الفتيات العاملات بانجاز هذا العمل ايضا بأجرة ٣ ليرات يوميا . كما يستخدم بعض العمال في عملية فرز الدخان و « التدليك » .

و — التسليم :

تصل تكاليف دونم الدخان حتى تسليمه ٤٠٠ ليرة على الاقل بما فيها عمل الفلاح وعمل اسرته خلال مراحل زراعة التبغ جميعها .

توزيع الرخص

يبلغ المساحه المرخص بزراعتها في منطقة النبطية ١٤٨١٢ دونم موزعة على ٥٤ قرية ومزرعة . مجموع مالكي الرخص هو ٥٢٠٩ . لكن ذلك لا يعني ان ٥٢٠٩ عائلة تملك هذا العدد من الرخص . اذ ان الريجي تلجأ لتوزيع الرخص على افراد العائلة الواحدة . مثلا تشير الاحصاءات الى ان اربعة مزارعين يملكون ٢٠ دونم مع رخصها في مزرعة تولا . والحقيقة ان عائلة واحدة من عائلات الاقطاع السياسي — آل الصلح — تملك كل هذه الارض .

هكذا نجد ان الرخصة المعطاة للفلاح البسيط لا تتعدى مساحة النصف دونم او الدونم في حين ان « زعماء الجنوب » يحصلون على رخص بمئات الدونمات . وهذه بعض الامثلة: ٣٠٠ دونم لعبد العزيز الزين واخوانه ، ٢٠٠ دونم لانور الصباح واخوانه ، ومساحة مشابهة لفهمي شاهين وتوفيق شاهين ورضا حيدر . وأيضا لعادل عسيران وسهيل عسيران . هذا الاخير انتهت رخصته لانه باعها في الوقت الذي ارتفع فيه ثمن الرخص .

من الواضح اذا ان الذين يتحكمون في توزيع الرخص هم الريجي ورجال الاقطاع السياسي اذ يقوم بين الطرفين تحالف مرتكز الى تبادل الخدمات : الريجي تمنح الاقطاعي الرخص فيقوم هو بتوزيعها على ازلامه ومفاتيحه الانتخابية . ويرد الاقطاعي « الجميل » بان يساهم مساهمة فعالة في لجم حركة الفلاحين وكم أفواههم وأيديهم التي قد ترتفع في وجه الريجي او من اجل أي تحرك مطلبي .

نتيجة ذلك أن بعض مالكي الرخص لا يزرعون الدخان لانهم من الموظفين او العاملين في المدينة . وهكذا فانهم يضمنون رخصهم للفلاحين مقابل ١٥٠ ليرة للدونم الواحد . والفلاح مضطر لدفع هذا الثمن لأن الريجي قد حرمته من الرخصة .

« الحلف الثلاثي » : المرابي ، الريجي ، والسلطة

بعد ان ينهب الاقطاع السياسي جزءا من اتعاب الفلاحين عن طريق بيع الرخص يأتي هذا الحلف الثلاثي يستنزف كل الباقي . فالمصرف الموجود في النبطية يلعب دور المرابي بالنسبة للفلاحين . فباستطاعة الفلاح الذي يملك رخصة دخان ان يستدين على قدر مساحة رخصته . ويكون البنك في انتظار الفلاح ساعة تسليم الدخان ، وفي كثير من الاحيان لا يسترد الفلاح أي قرش من اتعابه التي يذهب قسم كبير منها للبنك الذي ينتظره ليسلفه مرة اخرى في العام المقبل .

أما الريجي فان لها ٣ أدوار :

— تحديد مساحة الارض المرخص بها بحيث يتم اقتلاع المزروعات التي تتعدى هذه المساحة . والمعروف أن المزارعين يلجأون لزراعة مساحات اضافية لتامين دخل أكبر أو تحسبا من الامراض التي قد تفتك بقسم من الموسم . وفي بعض الاحيان يتفق المزارع مع موظف في الريجي على أن يزرع مساحة اضافية شرط اقتسام المحصول مع الموظف الشريك .

— التخمين . يقوم موظفو الريجي بتخمين المحصول وذلك بصورة اعتباطية . وعلى الفلاح أن يقبل بالامر الواقع . فاذا ضمن الموظف ان قطعة الارض تنتج ١٣٠ كلغ ثم جاء المحصول الفعلي ١٠٠ كلغ فقط فان على الفلاح ان يشتري ٣٠ كلغ اضافية لكي يسد العجز لان الدولة كلمتها كلمة . وبالطبع فان عملية الشراء هذه تكلفه اكثر بكثير من التبغ الذي يزرعه بيده .

— دور الخبير في عملية تسليم الدخان . والخبير هو وحده الذي يحدد سعر الدخان . هنا يتفرج الفلاح على فصيلة دخانه في كل طرد وهي تتوزع على الشكل التالي : ٢٠ كلغ صنف متدني ، ٣ كلغ صنف وسط ، كلغ واحد صنف جيد وهكذا . وكل ذلك دون ان يملك حق التلفظ بكلمة .

اما السلطة ، فلا بد لنا اثناء الحديث عن الريجي من أن نتناول السلطة حيث يتداخل دور اجهزة الامن مع دور الاقطاع السياسي . لقد تم اقتلاع الدخان في عيترون مثلا بواسطة الدرك ومصفحات الجيش ، كذلك يقف الدرك امام مستودعات الدخان لحماية الخبراء وضرب كل من يتجرا على الاعتراض على الاسعار . كذلك يسمح لموظفي الاجهزة والاقطاعيين بالاشراف على تسليم الدخان . ويظن بعض الفلاحين بان وجود ابن عسيران او ابن الزين او شاهين كفيل بتحسين السعر . والحقيقة ان رفع سعر كلغ الدخان الذي يسلمه احد المزارعين يتم على حساب فلاح اخر . وذلك لان المبلغ المخصص لشراء الدخان محدد سلفا . وفي العادة يبت في قضية الاسعار ، قبل التخمين ، في احد بيوت آل الزين او أنور الصباح .

اشكال التحرك الفلاحي

تبعا لهذا الواقع المؤلم الذي يعيشه الفلاحون كان طبيعيا ان تبرز بينهم بوادر احتجاج وتمرد ضد الريجي وذلك باشكال عدة منها ضرب المخمن او الخبير ، تماما كما يحدث في بعض المصانع . وبالطبع كان الاقطاع الجنوبي بالمرصاد للوقوف في وجه تحول هذه الاحتجاجات الفردية الى حركة جماعية منظمة وفعالة . هنا كان الاقطاع اذكى من المالوف . فهو لم يقف في وجه انشاء نقابة لمزارعي الدخان وانما اخذ المبادرة في انشاء نقابات تخضع لسلطته . هكذا تاسست النقابة الاولى في عام ١٩٤٣ برئاسة يوسف الزين نائب المنطقة انذاك وصديق الفرنسيين وبعضوية مجموعة من الاقطاعيين وكبار المالكين منهم ممتاز الصلح (نائب الرئيس) وتوفيق شاهين ورضا جابر وعلي فخر الدين وصبحي بدر الدين ويوسف سليمان الخوري وعبد الحميد غندور وسواهم. بالطبع لم تحصل انتسابات من قبل الفلاحين بل انتسب المختارون فقط « العارفون بخفايا الامور » . وكفى الفلاح شر القتال .

في هذه الفترة كان يوسف الزين وابناؤه يتاجرون بالفلاحين اذا اعترض احد الفلاحين على السعر لدى تسليم الدخان فانه يطرد . وقد حدث ان قال احد الخبراء في الريجي « طالبوا نقابتكم عبد العزيز الزين يقبض ١٢ الف ليرة من الريجي سنويا ثمنا لسكوته » . كذلك بالنسبة للدخان الذي اعد للتصدير في الاعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ والذي لم تدفع الريجي سعره البالغ نصف مليون ليرة . وقد ضاعت المسالة ولم يدفع اي قرش لغاية الان .

بعدها تحرك احمد الاسعد . فدعا مزارعي الدخان الى اجتماع في الطيبة للبحث في قضاياهم ووعدهم بالمطالبة بحقوقهم بشرط أن يضع يده على النقابة وان ينزع وصاية آل الزين عنها . هكذا ارغمت لجنة النقابة — باللطف او بالقوة — على الاستقالة وتم تعيين لجنة اخرى من ازلام الاسعد نذكر منهم نجيب علوية وامين علوية وعبد اللطيف حمدان والسيد كاظم الخ .. وقد استعاد الزين بعض نشاطه في عام ١٩٥٦ اثر سقوط الاسعد في الانتخابات ، فطالب بزيادة سعر الدخان بحوالي ١٥٪ . واكتفى بالكلام ..

واستمرت هذه الحالة حتى عام ١٩٦١ حين جاء « المناضل الفلاحي » عبد الله الحاج الذي ترشح لرئاسة النقابة بالتحالف مع آل عسيران ضد لائحة الزين التي دعمها

آل الاسعد . بالفعل نجح ٩ من جماعة الحاج منهم عبد الرؤوف غندور ، صبحي بدر الدين وغيرهم . ولم تقتصر النقابة على الجنوب بل شملت منطقة عكار ايضا . طالب عبد الله الحاج بعد انتخابه باعطاء الفلاحين زيادة ١٢٪ بعد ٣ أشهر من تسليم الدخان . بعد ذلك تلاحقت ضغوط السلطة والاقطاع السياسي لتجمد النقابة كليا .

ولا بد من الاشارة الى الوفد الذي قابل فؤاد شهاب لشرح قضية الفلاحين . وقد انتهت المقابلة بقرار من شهاب يقضي بارسال الجيش لمعرفة ما اذا كان الفلاحون مظلومين ام لا !

في عام ١٩١٨ دعي المزارعون الى الاجتماع في زوطر . وقد شارك الحزب الشيوعي في الدعوة لهذا الاجتماع . غير ان الدرك والجيش قاموا بقطع الطرقات ومنعوا وصول اي مزارع الى الاجتماع .

ونتيجة لاصرار الحزب الشيوعي فقد عقد اجتماع اخر في جامع النبطية حضره ما يقارب الـ ١٥٠٠ مزارع .. والقيت احاديث وخطب تندد بالريجي . وانتهى الاجتماع ببيان معد سلفا . والمهم هو أن خطوة كهذه تفقد معناها اذا اقتصر الامر على اصدار بيان دون خلق شكل تنظيمي يسمح بتحرك فلاحي وذلك عبر لجان ديمقراطية وباتجاه تشكيل نقابي .

وفي عام ١٩٧٠ اذاع وزير العمل والشؤون الاجتماعية رفيق شاهين قرارا بانشاء نقابة لمنطقة النبطية — جزين — الزهراني على ان تتألف اللجنة التأسيسية من « المكادحين » التالية اسماؤهم :

عيسى غندور يملك رخصة ٥٠ دونم وهو رئيس بلدية النبطية الفوقا

كامل زيتون وهو لا يملك رخصة دخان . وكان مهاجرا في افريقيا وعاد الى لبنان قبل شهر من تعيينه ، حيث « باشر النضال في صفوف الفلاحين بعد أن كان يناضل من اجلهم في مجاهل افريقيا » .

نزار جابر يملك رخصة ٥٠ دونم دخان وهو مفتاح انتخابي .

علي حسين جابر حايك مختار يملك رخصة اكثر من ٤٠ دونم ، صاحب معارك وصراعات دموية من اجل المخترة والانتخابات النيابية ، وهو مفتاح سياسي لعسيران .

عبد المنعم حطيط رخصته ٤٠ دونم ، « ولا يستطيع سوى أن يرفع اصبعه » كما يقول عنه الزين .

حكمت ابو زيد الطيب الذكر الذي ظهر في الساحة في ٦ شباط ١٩٧٠ وتحدث عن الفلاحين وقال ان دخان الجنوب غير صالح كدخان بقية المناطق وقال ايضا ان الريجي تغيرت لصالح المزارع وهو امين سر اللجنة التأسيسية حاليا ويقال انه يتقاضى ثمنا لاتعابه من الريجي ٢٥ الف ليرة .

هكذا تكونت اللجنة التأسيسية المفروضة على الفلاحين من كبار المزارعين ومن المفاتيح السياسية الانتخابية وجاءت كما قال احد المزارعين « قسمة زحلاوية » بين عسيران — شاهين — الزين .

هكذا نجد ان الاقطاع السياسي عاد لجهض حركة الفلاحين رغم منهم حسما نقابيا اذ ان احد شروط الترشيح للنقابة هي ملكية ٥٠ دونم دخان .

خلاصة هذا الوضع اذن : « نقابة » تسيطر عليها الريجي والسلطة والاقطاع السياسي ، وفلاحون عاجزون عن تشكيل نقابة تضمهم وتعبر عن قضاياهم . اما الحل فمرهون بارادة الفلاحين انفسهم ، ارادتهم في تشكيل لجان نقابية ديمقراطية من صغار الفلاحين تكون نواة لنقابة فلاحية بالفعل تضع في طليعة اهدافها :

١ — التصدي لمحاولات الاقطاع السياسي لجم نضالات الفلاحين .

٢ — المشاركة في تخمين وتسعير الدخان .

٣ — الرخص لمن يزرعها .

نقابات

ملاحظات حول تنظيم مجلس المندوبين في كهرباء لبنان

منذ خمسة اشهر تقريبا ، اعلنت لجان العمل النقابي موقفها من انتخابات المجلس التنفيذي الجاريه في ذلك الحين ، معتبره ان الاشتراك فيها يشكل مساهمه مباشرة في تزييف ارادة العمال وطمسا لبدايات وعيهم الناشىء ، وعزت اسباب ذلك الى الطريقه التي تجري بموجبها الانتخابات والاعتبارات الشخصية المتخلفة التي تتحكم بها ومداخلات الادارة المتعسفة في اسقاط العناصر الشريفه وانجاح أذنابها من رؤوس الاقطاع النقابي المتفسخ ، كما انها اكدت ان شرط فعالية اي عنصر شريف قد يصل الى المجلس التنفيذي هو في مدى اعتماده على برنامج نقابي متقدم وقاعدة عمالية منظمة والا كان احرازه لهذا المركز اشبه ما يكون بعمليات التسلل والاختلاس على قاعدة تحتية منظمة ومبادرة ، بناء هش سرعان ما يتهاوى عند اية حركة .

كما اكدت « ان الطريق الصحيح والثابت للوصول الى المجلس التنفيذي يمر عبر بناء اللجان العمالية القاعدية الثابتة وعبر التحصن في مجلس المندوبين بعد تحويله الى هيئة فعلية للرقابة العمالية . و « اللجان » في خطها هذا كانت تنطلق من اعتقاد راسخ بان تحرير العمال وتحقيق اهدافهم ومطاليبهم لن يكون حاليا او مستقبلا الا من صنع ايديهم وثمرة وعيهم وتنظيمهم ومبادرتهم المستقلة وليس مطلقا هبة من زيد أو اكرامية من عمرو.

وجاءت نتيجة الانتخاب انئذ لتؤكد صحة هذا الخط : سقوط عناصر اليسار التقليدي الذي سيطر على المجلس التنفيذي لفترة طويلة نسبيا ونجاح رؤوس الاقطاع النقابي وعملاء الادارة المباشرين . ناضلت اللجان من اجل تعديل النظام الداخلي بوجهة ديمقراطية واستطاعت توسيع صلاحيات مجلس المندوبين ولو بشكل محدود ودعت على هذا الاساس للاشتراك بانتخابات المندوبين فكان أن انتخب مجلس جديد للمندوبين يغلب عليه طابع الاستقلال عن الادارة ، رغم كل الضغوط الشرسة التي مارستها الاخيرة للمجيء بمجلس طيع لا دور له في الرقابة الفعلية على اعمال المجلس التنفيذي الذي استطاعت « فبركته » رغم ارادة غالبية العمال والمستخدمين .

١ — صلاحيات مجلس المندوبين

يضم مجلس المندوبين ٦٣ عضوا يمثلون ما يزيد على ٢٣٠٠ عامل ومستخدم منتسب للنقابة * ، ٤٢ مندوبا عن مركز بيروت و ٢١ عن المناطق . وينص النظام الداخلي الجديد للنقابة على الصلاحيات التالية :

— يمثل مجلس المندوبين الجمعية العمومية ويتمتع بصلاحياتها وعلى الاخص حقوق تعديل القانون الاساسي والنظام الداخلي .

— يمثل هيئة للمحاسبة والرقابة على المجلس التنفيذي .

— قراراته ملزمة لكافة هيئات النقابة وعلى الاخص للمجلس التنفيذي .

— يدعو الجمعية العمومية لسحب الثقة من المجلس التنفيذي بناء على توصية منه .

يتبين مما تقدم ان صلاحيات مجلس المندوبين هي صلاحيات تمثيل وتقرير والزام ورقابة وتوصية للجمعية العمومية بنزع الثقة . وان اهم هذه الصلاحيات — نزع الثقة عن المجلس التنفيذي — هي مبتورة وفارغة لان مجلس المندوبين قد خول اصلا كافة صلاحيات الجمعية العمومية لتعذر انعقادها ، فما معنى ربط سحب الثقة من المجلس التنفيذي بالجمعية العمومية وليس بمجلس المندوبين الذي يمثلها غير تعجيز مجلس المندوبين والانتقاص من دوره بسلبه اهم صلاحيات الرقابة على المجلس التنفيذي اي صلاحية نزع الثقة ! كما ان حق مجلس المندوبين بتعديل انظمة النقابة الداخلية مشروط بامرين : موافقة ثلثي مجلس المندوبين ومصادقة وزارة العمل !

اذا كان الموضوع هو تعديل في الانظمة الداخلية البحتة للنقابة فلماذا اغلبية الثلثين وما علاقة الوزارة بالامر !

من الواضح ان غرض هذه النصوص هو تقييد مجلس المندوبين ومنعه من تعديل بعض البنود غير الديمقراطية الواردة في نظامه الداخلي .

٢ — شروط فعالية مجلس المندوبين

لا مبرر للتفصيل في الملابسات التي رافقت اتخاذ النظام الداخلي للنقابة صورته الحالية المشوهة ، ما يهمنا تاكيده هنا ان المجلس التنفيذي بدعم مباشر من الادارة ووزارة العمل قد استطاع الحد من الصيغة الديمقراطية التي طرحها وناضل من اجلها العمال بان ادخل عليها بعض التحويرات والتشويهات وعلى الاخص ما يتعلق منها بمفهوم الوحدة الانتخابية بهدف تفريغ النظام الجديد من مضمونه الديمقراطي الذي يتيح غلبة مصالح العمال والمستخدمين على مصالح الادارة والاقطاع النقابي وهذا ما سنتطرق اليه لاحقا ...

— ان الشرط الاولي لفعالية مجلس المندوبين هو في صحة تمثيله للعمال والمستخدمين وتعبيره الفعلي عن مصالحهم ، فهل توفر طريقة الانتخاب الحالية امانة ودقة في التمثيل ؟ الجواب بالنفي طبعا . ان الوحدة الانتخابية التي كانت معتمدة لانتخاب المندوبين هي المصلحة حيث كانت تتقابل لائحة مؤلفة من عدة مندوبين ضد لائحة اخرى، مصلحة التوزيع مثلا تتمثل بـ ١١ مندوبا تتنافس فيهما لائحتان أو اكثر ، كل منها تضم احد عشرة مرشحا ، ولكن بعد الصلاحيات الجديدة التي اكتسبها مجلس المندوبين في الرقابة الفعلية على المجلس التنفيذي اصيب الاخير بالذعر فلجا الى هيلة تعسفية تقضي بتجزئة الوحدة الانتخابية واعتماد الدائرة الفردية والترشيح الفردي . مصلحة التوزيع مثلا قسمت الى ١٠ دوائر افرادية ، مصلحة المستهلكين الى ٥ دوائر افرادية ، ومصلحة المحاسبة الى ٣ دوائر افرادية الخ ... ان غاية الادارة والمجلس التنفيذي من تفتيت الوحدة الانتخابية وتجزئتها الى دوائر صغيرة وافرادية هي على وجه التحديد :

١ — اضفاء الطابع الشخصي على المنافسة بين المرشحين .

٢ — اخضاع عملية الانتخاب لسطوة وارادة الرئيس المباشر لهذه الدائرة الصغيرة وتمكينه من انجاح المرشح التابع للادارة عن طريق الوسائل الفعالة التي يملكها من ترهيب او ترغيب ، كالتحكم بساعات العمل الاضافية والمساعدات المرضية والتدقيق بالدوام وحسم الراتب والنقل الى مراكز عمل اشد ارهاقا الخ ... ومن الطبيعي ان تؤثر هذه الوسائل التي يملكها الرئيس المباشر في مواقف العديد من العمال والمستخدمين مما يؤدي في احيان كثيرة الى نجاح اذناب الادارة .

لذلك تبرز مهمة تعديل النظام الداخلي للنقابة فيما يتعلق بالوحدة الانتخابية سواء لمجلس المندوبين أم للمجلس التنفيذي على انها المهمة الاكثر الحاحا المطروحة على مجلس المندوبين . ان اعتماد نظام اللائحة بدل التمثيل الفردي والدائرة الانتخابية الموسعة بدل الدوائر المجزأة والصغيرة في قطاع الكهرباء هو شرط اساسي للانتخابات الحرة والنقابة الديمقراطية .

— ان اجتماعات مجلس المندوبين الدورية هي شهرية مع امكان عقد اجتماعات استثنائية حينما تدعو الحاجة ، فاذا عرفنا أن نسبة كبيرة من المندوبين يقيمون في المحافظات والمناطق النائية لادركنا قساوة التكاليف والمشاق التي يتعرض لها العامل او المستخدم في حضوره للاجتماع لذلك فان تخصيص تعويض انتقال من مالية النقابة لمندوب المناطق شرط ضروري للحد من الغيابات التي تشل مجلس المندوبين لفترات طويلة .

— ان فعالية مجلس المندوبين وقوته وافضليته بالمقارنة مع المجلس التنفيذي انما يستمدها من صلته المباشرة واليومية بالعمال، ومجموعات المندوبين التي تمثل قطاعات العمل في الكهرباء ان لم تعط لهذه الصلة طابعها الجدي والمسؤول من خلال عقد جمعيات عمومية محلية بصورة دورية يطرح فيها العمال والمستخدمون قضاياهم ووجهات نظرهم ويحاسبون ممثليهم في مجلس المندوبين ويحملونهم مطالبهم ويطرح فيها المندوبون ايضا اراءهم وتقديراتهم ، اذا انعدمت هذه الصلة التحتية بين المندوبين وقواعدهم التحتية ، فقد مجلس المندوبين مصدر قوته الذي يستمده من الاشتراك الفعلي لكافة العمال والمستخدمين في حياة النقابة ، ان مجلس مندوبين لا يعتمد على هذه المشاركة الفعلية ليس بامكانه ان يراقب المجلس التنفيذي او ان يلزمه بقرار .

ان الملاحظات التنظيمية التي ذكرناها حول التنظيم الداخلي للنقابة وصلاحيات مجلس المندوبين ودوره المرتقب ، تشكل في نظرنا شرطا اساسيا لاية تجربة ديمقراطية متقدمة في قطاع الكهرباء ، فهي بتوفيرها للانتخابات الحرة وللقاعدة العمالية المنظمة والمبادرة ، تزعزع سطوة الادارة وتحكم رؤوس الاقطاع النقابي المهيمن على المجلس التنفيذي مما يفتح الباب واسعا لانعكاس ارادة العمال والمستخدمين مباشرة على مختلف هيئات النقابة وقياداتها .

وهذا يتطلب بطبيعة الحال توحيد جهود كل القوى النقابية الشريفة من يسارية وغيرها ، اما استمرار البعض بأساليب الوصاية ومنطق الاعتبارات المرفوضة من طائفية وشخصية وغيرها فهو لن يؤدي الا الى انقسام الصفوف وبعثرة القوى « وصب الماء مباشرة في طاحونة » مرشح الادارة والمجلس التنفيذي لانتخاب مكتب مجلس المندوبين المقبل، وبالتالي لا يكون الحديث عن توثيق العرى ورص الصفوف اكثر من ورقة تين سقطت ...

---

* يبلغ عدد عمال ومستخدمي مصلحة كهرباء لبنان ٣٠٠٠ تقريبا الا ان عددا غير قليل منهم ليس منتسبا للنقابة بالرغم من كون الانتساب اجباريا . هذا عدا ترخيص وزارة العمل لنقابة اخرى مركزها صيدا ، لا تضم اكثر من عدد اصابع اليدين . والهدف من هذا الاجراء التآمري مكشوف : استغلال المنافسة بينهما وابتزاز النقابة الفعلية بواسطة هذه الالعوبة الطيعة ..

شهادة واقعية

عامل حياكة

تعريف بالصناعة :

تعتبر صناعة النسيج والحياكة من بين الصناعات المزدهرة في لبنان ، وهي تعطي ارباحا هائلة لمستثمريها تجعلهم يدفعون اجورا مرتفعة نسبيا يجب الا نؤخذ بها فتحجب عنا رؤية الوضع السيء لظروف العمل وحالة العمال .

واذا كانت صناعة النسيج (تهيئة « الخيطان » للحياكة) محتكرة من قبل مركزين كبيرين بدارو والميقاتي (١) فان صناعة الحياكة منتشرة بشكل واسع في بيروت والمناطق ورغم وجود اسماء كبيرة لمعامل ضخمة مثل بدارو وقاسم معلوف .. فان هناك عددا هائلا من المعامل الصغيرة والمتوسطة الموزعة في بيروت وضواحيها : الزيدانية ، برج حمود ، المدينة الصناعية ... وفي المناطق : الزلقا ، كفرشيما ، النميرية ، جبشيت ... ذلك يعود اساسا الى توجه مختلف لمتطلبات السوق ، ففي حين تنتج المعامل الكبيرة للتصدير (للسعودية خاصة) وللمحلات الكبيرة في الداخل ، تبيع المعامل الاخرى انتاجها محليا من محلات صغيرة وشعبية في الغالب .

تعريف بالمعمل :

ان كلفة استثمار معمل حياكة ليست كبيرة جدا — قياسا لغيرها من الصناعات — وذات مردود سريع ومرتفع . فاذا استثنينا المعامل الكبيرة التي تستعمل الات كهربائية تتراوح اسعارها بين ٥٠٠٠ ل.ل. و ١٥٠٠٠ ل.ل نجد أن متوسط سعر آلة الحياكة التي تعمل بواسطة العامل يبلغ ٣٥٠٠ ل.ل. (ينبغي الا ننسى امكانية الشراء بالتقسيط على سنوات) .

اعمل شخصيا في واحد من هذه المعامل الصغيرة المتواجدة في محلة الظريف — الزيدانية والتي تبلغ الخمسة (٢) اكبرها لعلي رضا (سوري). صاحب المعمل سوري (امه لبنانية ، يستعمل اسمها في تسجيل الملكية والمعاملات) ويبدو ان عدد اصحاب معامل الحياكة السوريين كبير ولهم شهرتهم في هذا المجال . ذلك يعود الى انفتاح السوق اللبنانية وسهولة الاستثمار فيها وامانه .

وقد كان صاحب المعمل كواء . اشترك مع اخوين في استثمار المعمل ، وما لبث هذان ان اختلفا وتركا المعمل الذي يحوي ٤ الات حياكة لاحمد رمضان صاحبه الوحيد حاليا .

تبقى ظاهرة لا بد من اثباتها لمحاولة فهم اتساع انتشار معامل الحياكة بالاضافة الى السوق وقلة الكلفة وكبر المردود وهي « تجميع الالات » وهي ظاهرة ليست بالنادرة اذ يقدم احد المساهمين في معمل ما مكانا وعددا من الالات ويستقدم عمالا مع الاتهم يقبضون اجورا اكثر ارتفاعا من اجور العاملين بقوتهم فقط .

ويبلغ متوسط اجر العاملين مع الاتهم ٢٠ ل.ل. بينما يبلغ متوسط اجر العامل ذي الخبرة بدون الة ١٥ ل.ل.

مثال على ذلك معمل علي شكر في برج حمود . يملك صاحبه ٤ الات من ثمانية ، اما الالات الباقية فيتوزع ملكيتها احد السوريين وابن عم علي (له اثنتان) ولبناني اخر .

توزيع أوقات العمل :

تبقى متطلبات السوق هي التي تحكم وتيرة العمل على مدار السنة ويوميا . فهناك موسمان للعمل : صيفي (يحضر ملابس الشتاء الصوفية) وشتائي (يحضر ثياب الصيف الحريرية) يتوقف العمل في المعامل الصغيرة حوالي اسبوعين بين موسم واخر ينصرف فيهما صاحب المعمل الى حساب ارباحه وتهيئة مستلزمات عمل الموسم القادم . ولما كان العمل بالقطعة في هذه المعامل فلا يضطر صاحب المعمل الى صرف العمال في حالات تراجع السوق بل انهم يرحلون من انفسهم حين لا يجدون امامهم ما يعملونه . وهكذا بعد أن كنا في المعمل ٨ (٤ نهارا و ٤ ليلا) اصبحنا ٤ (٢ نهارا و ٢ ليلا) وذلك لقلة الطلب. وبالتالي يصبح مفهوما اختلاف توزيع « دوريات » العمل في المعامل حسب الطلب (دورية واحدة من ٧ صباحا الى ١٠ مساء ، دوريتان من ٧ صباحا الى ٧ مساء على التوالي) أنا اعمل ليلا بعد الفريق النهاري (الذي يبدأ من ٨ صباحا حتى الرابعة بعد الظهر) وذلك ابتداء من الرابعة بعد الظهر حتى ١٢ ليلا . ويقتصر العمل في معملنا على هاتين الدورتين .

العمل والعمال ، والاجور والارباح :

ان العمل على الة الحياكة لا يتطلب خبرة مسبقة مبدئيا . انما يتميز ذوو الخبرة في العمل بانهم قادرون على اصلاح خطأ الالة ، وانهم قادرون على تمييز « النقشة » من لمسهم لكنزة الصوف . ولا تتطلب الخبرة اكثر من سنة عمل . وتتفاوت الاجور حسب الخبرة بين ٥ ل.ل. و ١٥ ل.ل. ووجود عمال سوريين ظاهرة ملفتة للنظر . معنا في المعمل الان سوري من حلب . وهم « عتاق » في المهنة ، وحلب لها شهرتها . مع أن العمل على الة الحياكة يتطلب جهدا فان ذلك لا يمنع بعض المعامل من تشغيل البنات والاولاد (احد المعامل في برج حمود يشغل ولدا عمره ١٣ سنة يضع له طاولة تحت قدميه كي يستطيع ان يطال الالة ويشتغل) .

بالاضافة الى العمال على الالات هناك ٤ بنات للخياطة في معملنا ، اما الكوي فيقوم به صاحب المعمل . والبنات لا يشتغلن عادة في الليل ، وفي حالات الطلب الشديد يسهرن حتى التاسعة ليلا .

ورغم وجود المعمل في منطقة شعبية تعج بالعاطلين عن العمل فهناك بين العمال واحد من برج حمود واخر من برج البراجنة وسواهما من فرن الشباك . ولا يوجد غيري من بين العمال في المنطقة .

والعمل على الالة يتطلب جهدا كبيرا ، فالعمل يتم وقوفا (لا يمكن الجلوس لتطلب العمل للحركة المتنقلة البسيطة جيئة وذهابا) ويكون بتحريك قسم من الالة يسارا ويمينا باليدين مع بذل جهد غير يسير . مما يجعل الجدد يتألمون من اكتافهم ، والقدامى يشكون من وجع اقدامهم (تعرق اصابع القدم وتسبب لكثيرين « هريانا » في الجلد ...)

ولما كان الاجر يدفع على القطعة فالخلافات بين صاحب العمل والعامل لا تنتهي (غالبا ما يدخل صاحب العمل تحسينات على القطعة او يبدلها باخرى تتطلب جهدا ووقتا اطول من السابق ويصر على دفع الاجر المعتاد ...)

ويدفع لي صاحب المعمل الذي اعمل فيه ١٢٥ ق. ل. على القطعة ، واستطيع ان انجز حوالي ١٢ قطعة في الثماني ساعات التي اعملها . وقد يبدو أن وضعي جيد ، ولكنا اذا دققنا في الحسابات قليلا لمعرفة الارباح المتأتية فقط من شغلنا ، من جهدنا نحن العمال لاستطعنا التوصل الى معرفة الفرق الهائل بين مايكسبه صاحب المعمل الذي لا يعمل (الا كوي ما ننتجه : لا يدخل تحسينا اساسيا يؤثر في صلب الانتاج) وبين ما يعطيه لنا نحن العمال .

يبلغ معدل سعر كيلو الخيطان ١١ ل.ل. بالنسبة للقطع الرقيقة (القطع نوعان : سميكة ورقيقة) ينتج العامل منا بمعدل ٦ قطع من كل كيلو . يبيعها صاحب المعمل بمعدل ٨ ل.ل. بالجملة و ١٢ ل.ل. بالمفرق .

الكيلو اذن ينتج ٤٨ ل.ل. — ١١ ل.ل. = ٣٧ ل.ل. ٣٧ ل.ل. هي نتيجة عمل العامل على الالة . فاذا كان العامل يشتغل ١٢ قطعة يوميا في ٨ ساعات فانه ينتج ٧٤ ل.ل. فاذا كانت الالات تعمل بصورة جيدة ثلاث سنوات تقريبا (٣) ، فان عملية حسابية متسلسلة يمكن أن تؤدي الى ان « بلى » الالة يكلف ٣ ل.ل. في اليوم تقريبا اذا انطلقنا من متوسط سعر الالات التي تعمل بالايدي (٣٥٠٠ ل.ل.)(٤) . فاذا اقتطعت كلفة الالة من انتاج العامل اليومي لاصبحت قيمة انتاجه الصافي ٧١ ل.ل. في هذا الانتاج تشارك البنات في الخياطة ،

ويحتاج انتاج كل عاملين الى خياطة واحدة بمتوسط اجر يبلغ ١٠ ل.ل.

من الـ ٧١ ل.ل. يعطي صاحب المعمل العامل ١٥ ل.ل. ويدفع ٥ ل.ل. للخياطة فيبقى معه ٥١ ل.ل. او ٥٠ ل.ل. (٥)

وضع المعمل :

معملنا ، كاكثر معامل الحياكة ، يستعمل ملجا البناية ليضع فيه الالات ، وبالتالي يتم العمل في الملجا هذا واختيار الملاجىء يتم لرخص بدل ايجارها ولعدم كشف المعمل وفضح السوريين الذين يعملون فيه .. ولما كان العمل يتم في الملجا فان الانارة ضرورية ليلا نهارا اذ لا منفذ نور او هواء ، انما يستعمل معملنا « شفاط » (ساحب هواء : اسبيراتور) ومروحة تعمل صيفا شتاء . ولما كان المكان محصورا بهذا الشكل فان رائحة بيت الخلاء مزعجة جدا ، كما أن ضجيج الالات ، خاصة تلك « اللفافة » ، رهيب . ومساحة الملجا تضيق بما فيه من الات وعمال، بحيث بالكاد يفسح مجال فيه للمرور والتحرك الضروريين لعمل الالات .

فبينما نعمل في هذا الجو الخانق صيفا (٧ اشهر) والمعتدل شتاء فقط من حيث تحمل درجة الحرارة ، تشتغل عاملات الخياطة في « المحل » ، وهو عبارة عن غرفة كاي دكان للبيع والشراء وتستعمل كصالة عرض ومكان عمل للبنات وتتصل بدرج يؤدي الى الملجا حيث الالات .

العمل النقابي وغيره :

لم اسمع حتى الان بوجود نقابة او اي شكل تنظيمي لعمال الحياكة . ان فكرة اقامة لجان محلية حيث توجد مجموعة من المعامل كتنظيم اولي لعمال الحياكة لا تبدو بعيدة التحقيق ولست مسجلا في الضمان الاجتماعي . وكل تجربتي في العمل السياسي هي مشاركتي في لجان مساندة العمل الفدائي.

---

١ — يبدو أن الاحتكار متركز بشكل نهائي قسمة بين بدارو الذي يمول معامل الحياكة من الخيطان الوطنية وبأسعار منخفضة نسبيا وبين ميقاتي الذي يمول هذه المعامل من الخيطان الاجنبية ، وبأسعار مرتفعة . وبينما يكتفي الميقاتي بالنسيج ، فان بدارو يتعداه الى الحياكة ايضا ويعتبر من اكبر اصحاب معامل الحياكة في البلد .

٢ — يلاحظ في الغالب تجمهر المعامل في مناطق متفرقة : الزلقا ، برج حمود ، الزيدانية ... مما يتيح امكانية اتصالات عمالية واطلاعا من العمال على عدة حالات من العلاقات بين العمال وارباب العمل .

٣ — هذه الفترة الزمنية هي لالات تعمل بكامل طاقتها (٢٤ ساعة يوميا) .

٤ — من الواضح ان هذه العملية تهمل الاشارة الى نسبة عمل الالة من كامل طاقتها التي هي الثلث والتي يمكن أن تؤدي اذا اخذت بعين الاعتبار الى أن « بلى » الالة لا يكلف في هذه الحالة اكثر من ليرة لبنانية واحدة في اليوم تقريبا .

٥ — يمكن أن يتضاعف هذا المبلغ مرتين وثلاث مرات اذا تم عمل ٢ او ٣ دوريات في اليوم الواحد . هذا بالنسبة لعمل عامل واحد من الة واحدة ونصف عمل خياطة (يمكن حسم ليرة واحدة يوميا لسد كلفة الة خياطتها) فاذا ضرب هذا المبلغ المضاعف بعدد الالات التي يعمل عليها العمال لتبين نعلا ضخامة الارباح التي يجنيها اصحاب معامل الحياكة في مقابل الاجور الزهيدة التي يعطونها للعمال . ولا شك ان الدولة تقوم بحماية هذا الوضع الشاذ وتكريسه حين تفرض الضرائب المرتفعة على الانتاج السوري وتشدد كي تحول دون استيراده كي لا ينافس بجودته وتدني اسعاره الانتاج اللبناني وكي يستمر هذا بجني الارباح الطائلة من جهد العمال ومن المداخيل المحدودة لاكثرية المستهلكين اللبنانيين.



بعض جوانب مشكلة الـدواء

■ وزير الصحة يدعم الضمان الصحي فيعتبر تروست الأدوية أمرًا واقعًا

■ كيف تسعّر وزارة الصحة الأدوية

بعدما تأجل اعلان نتيجة المناقصة الثانية التي اجراها الضمان الصحي في محاولة لتدارك فشلها نشرت « النهار » في ١٠-١١-٧٠ مقابلة مع وزير الصحة مقدمة لها بالقول « ان لوزارة الصحة علاقة وطيدة بالضمان الصحي اذا شاءت هي ذلك وليست لها اية علاقة اذا شاءت ذلك ايضا » ! بينما تتكلم الجريدة ذاتها بعد اربعة ايام فقط عن فضيحة الفرق في أسعار الادوية بين تعرفتي وزارة الصحة والضمان الذي يتراوح بين ٢٥ و ٦٣ بالمئة موجهة اسئلة محددة الى وزارة الصحة بقصد احراجها واصفة اياها بالمظلة الواقية « لتروست » الادوية . ان اللعبة الخطرة التي تدار الان هي اعتبار ان وزارة الصحة لا علاقة لها بالضمان الصحي وبالتالي ابقاء كل القوانين التي تحمي المستوردين وتجعل الضمان الصحي عاجزا عن تجاوز هذه القوانين التي تشكل المظلة الواقية للمستوردين . ذلك ان هناك لجنة فنية في وزارة الصحة لا تسمح الا بتسجيل الادوية التي يرضى عنها المستوردون وتعتبر استيراد الادوية من الدول الاشتراكية حتى من قبل الضمان وحده امرا غير قانوني وغير صحيح فنيا كل ذلك يتم عن طريق مندوبها في اللجنة الاستشارية في الضمان والمناقصات .

كيف تسعر وزارة الصحة الادوية ؟

تسعر وزارة الصحة الادوية المستوردة على اساس سعر « الكلفة » (ايسعر الفاتورة) او على اساس سعر المبيع من العموم في بلد المنشأ — ويعمل بالسعر . ويتضخم سعر الدواء في طريقه الى المستهلك من المصنع الاجنبي بسرعة لكثرة عدد الوسطاء الذين يستقبلونه . ان الدواء المسعر على الفاتورة بـ ١٠٠ ق.ل. يباع بـ ١٨٠ ق.ل. وذلك بعد زيادة ٧٫٥ بالمئة مصاريف شحن و ٥ بالمئة بلدية وتخليص وعمولة على سعر الفاتورة وضربه بالقاعدة المتبعة ١٦٠ على ١٠٠ وبعد ذلك ياخذ المستورد والموزع ١٢٫٥ بالمئة والصيدلي ٢٥. بالمئة .

يعني أن المستهلك اللبناني يدفع اكبر نسبة للوسطاء في العالم . بينما يتراوح ما يدفع المستهلك في ١٣ دولة غربية هي المصدرة الاساسية للدواء في لبنان بين ٢٠ بالمئة في البرتغال و ٤٢ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية بمعدل وسطي حوالي ٣٠ بالمئة بينما يدفع المستهلك اللبناني ٥٠ بالمئة للوسطاء اي بزيادة ٢٠ بالمئة عما يدفعه المستهلك الغربي ، وذلك بعلم وزارة الصحة وبموجب قوانينها .

وهنا تجدر الاشارة الى أن المحاولة الوحيدة لتخفيض اسعار الادوية قام بها نسيب البربير وزير الصحة السابق عام ٦٧ فجعل القاعدة المذكورة اعلاه ١٦٠ على ١٠٠ بينما كانت قبله ومنذ عام ٦٢ ، ١٦٦ على ١٠٠ ، ويستدل من هذا الفرق البسيط ان المقصود كان اثارة الضجة حول الموضوع لكسب شعبية يفتقر لها الوزير الثري لمنافسة زعماء الطائفة السنية في بيروت ، وتجدر الاشارة ايضا الى أن الوزير ذاته قد حرم الادوية الفرنسية في كلفة الشحن قدرها ٥ بالمئة كانت تعطى لمستورديها بحجة رخص ثمنها بالنسبة لحجمها !! وما زالت المحاولات لاستعادة هذا الفرق تتكرر منذ ذلك الحين الى أن رفعت اسعار عدد كبير من الادوية الفرنسية في عهد وزير الصحة السابق حبيب مطران بحجة غلاء المواد الاولية وتكاليف الصناعة .

اما ما يذهب الى جيوب المستوردين بطريقة غير قانونية فهذا سر المهنة وان لم يعد سرا على وزارة الصحة نفسها التي لا تحرك ساكنا للحؤول دونه ، وهي مستمرة في سكوتها مهما استفزها كل الذين يكتبون عن الضمان الصحي وغلاء الدواء ومهما وجهوا اليها الاسئلة من نوع : كيف يربح المستورد اكثر من ٦٣ بالمئة بينما لا تسمح له الوزارة الا بـ ١٢٫٥ بالمئة ؟ كما سبق وشرحنا اعلاه ، وكيف تسمح بوجود حوالي ٢٣ الف صنف من الدواء في الاسواق بدلا من ستة الاف . مع العلم انه لا يوجد بلد في العالم يسمح باكثر من ستة الاف . وكيف تسمح ان تباع ادوية في لبنان لا تباع في بلد المنشأ ؟.

ومن الاساليب المستعملة في الحصول على الارباح غير القانونية ان المستورد يحصل من شركات الادوية على فاتورة بسعر عال يقدمها الى وزارة الصحة وعلى فاتورة ثانية تمثل السعر الحقيقي . او عن طريق تعبئة كميات اكبر من الكميات المصرح عنها في الفاتورة . او ترسل كميات ضخمة من المساطر المجانية بتعبئة مطابقة للبضاعة المعدة للبيع .

الهيئة العليا للدواء ومحاولاتها الفاشلة لتنظيم الاستغلال القائم ..

على اثر ازدهار التجارة بشكل عام في لبنان في الخمسينات ، انجذب عدد كبير من التجار الى حقل الادوية ، وادى تزاحم الشركات في كسب السوق اللبناني والاسواق العربية الى تقديم ارباح مرتفعة للتجار اللبنانيين لتسويق مستحضراتها ، ونتيجة الوضع الجديد صدرت عام ١٩٦٢ قوانين تنظم وتحمي الاحتكار بواسطة الوزارة . وفي عام ٦٦ تشكلت هيئة عليا للدواء تابعة مباشرة لمجلس الوزراء برئاسة الدكتور كنيعو وتضم عددا من اساتذة الجامعات في علم الصيدلة ونقيب الصيادلة والاطباء بالاضافة الى طبيب رئيس الجمهورية الخاص ! وقد وجد الوزير البربير في هذه الهيئة الاداة الوحيدة الاقل تأثرا من غيرها بمصالح التجار والتي تعطي اولوية للناحية الفنية في الدواء مع انها لم تفكر اطلاقا في مصلحة المستهلك الفقير . فاعطاها الوزير صلاحيات لاعادة النظر في امور عديدة .

وقد وجد مستوردو الادوية في هذه الهيئة عدوهم اللدود وكذلك كبار موظفي وزارة الصحة الذين اعتبروا وجود سلطة اعلى من سلطتهم في مجال الادوية انتقاصا من نفوذهم وكرامتهم ومصالحهم . فبدأوا متضامنين في وضع العصي في دواليبها حتى انتهى بها الامر الى التوقف عن العمل تقريبا بسبب عدم توفير الاعتمادات لموظفيها الاداريين وعدم الاخذ بتوصياتها واقتراحاتها .

الادوية المصنعة حاليا لا تخدم المستهلك بسبب ارتفاع اسعارها !

من بديهيات الامور الاقتصادية أن يتوجه المواطن بآماله الى مصانع الادوية في لبنان هاربا من جور المستوردين . وفي لبنان عدد من المصانع الصغيرة (حوالي العشرة) ومصنع فروست الذي يصنع الادوية للشرق الاوسط لحساب شركتين اجنبيتين ، ومصنع « مفيكو » الذي ابتدأ وطنيا واصبح نصف اجنبي . أما عن أسعار الادوية المنتجة في هذه المصانع ، فلا يوجد اي نص يحدد طريقة تسعير هذه الادوية ويترك أمر تسعيرها لرأي صاحب المصنع الذي يطلب اسعارا قريبة من اسعار الادوية المستوردة . وتوافق وزارة الصحة على ذلك لكي تحمي المستوردين . وبما أن السوق الاساسي لهذه الصناعة هو السوق العربي فليس لهم اية مصلحة في مزاحمة المستورد اللبناني وباسم الاخوة والوطنية تباع الادوية اللبنانية في السوق العربية باسعار مماثلة تقريبا للادوية الاجنبية ، محتمين بتسعيرة وزارة الصحة التي تميز بين الاستهلاك الداخلي والخارجي . وبذلك يفقد المستهلك اللبناني اي أمل في النجاة من فكي الصناعي « الوطني » والمستورد « الوطني ». وحتى أدوية « فروست » المصنعة بامتياز من الشركة الكندية لا تختلف اسعارها بشيء عن الاستيراد . فلا يستفيد المواطن من كون المصنع في بلده الا بزيادة مصادر الاستغلال !

وقبل أن تظهر امكانات فتح الاسواق العربية امام الدواء اللبناني ظن أصحاب احد المصانع الناشئة « سيرلابز » انه لا بد له من التوجه الى الدولة لتقديم الادوية المصنعة محليا لها باسعار ضئيلة نسبة الى ما تدفعه ثمن ادويتها المستوردة راغبا في تحقيق بعض الارباح من هذه العملية ، وقد وصل الحماس بالمسؤولين انذاك الى شراء المواد الاولية بواسطة منظمة الصحة العالمية بعد ان امتنعت الشركات عن بيعها للدولة مباشرة . ومع بداية التصنيع تحرك المستوردون لوقف عملية التصنيع مطلقين الاشاعات عن رداءة المستحضرات المصنعة والضغط على الوزارة لتوقيف الاتفاق مع المصنع المذكور وبذلك عادت الوزارة الى المناقصات والصفقات الرابحة !

الضمان الصحي يؤمن ارباحا جديدة لاصحاب الصيدليات بدون مقابل !.

ان القوانين تحدد عدد الصيدليات في لبنان ، وقد حافظ اصحابها على احتكارهم هذا وصمدوا في وجه جميع المحاولات لكسر هذا الاحتكار . والسبب أن كل الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الصحة وجدوا ان تجارة بيع رخص الصيدليات او منحها للمقربين الاعزاء اربح بكثير من مناطحة نقابة أصحاب الصيدليات بدون فائدة ، اذ ان عدد المستفيدين من كسر هذا الاحتكار لا يشكلون اي كسب انتخابي او شعبي ، ولا يفيد المستهلك بشيء .

وقد اقام اصحاب الصيدليات الدنيا واقعدوها يوم قرر مجلس النواب السماح للصيدلي ببيع الدواء لمن يريد بسعر ادنى من التعرفة الرسمية لامتصاص نقمة الشعب على غلاء الادوية . فاجتمع اصحاب الصيدليات وأقسموا اليمين أن يتمسكوا بالتعرفة اكثر من اي وقت مضى . ولكنهم ما زالوا جميعهم يشكون من ان معظمهم يعطي حسما يصل الى ١٥٪ للزبائن الجدد لكسبهم او ليضارب على الصيدليات الاخرى في منطقته .

والان نلاحظ ان جميع اصحاب الصيدليات متلهفون على تطبيق الضمان الصحي في موعده لكي يكسبوا ٦٥٠ الف مضمون ومستفيد من الضمان لم يكونوا يتداوون الا في الحالات القصوى ليبيعونهم الدواء بنفس الارباح التي يكسبونها من غير المضمونين ، اي ٢٥٪ .

وقد كان أصحاب الصيدليات يرتجفون خوفا من الضمان الصحي في العام الماضي ، لكنهم بعد أن استطاعوا فرض اقراره بالشكل الذي يحمي مصالحهم ويؤمن لهم أرباحا جديدة تكفيهم شر مزاحمة المستودعات ، بلعوا السنتهم واخذوا يصلون لتطبيق الضمان الصحي في موعده . بينما كان بالامكان وما زال ، اذا استمر تعثر الضمان الصحي ، تهديد أصحاب الصيدليات بكسر احتكارهم اذا لم يقبلوا بيع ادوية الضمان بربح لا يزيد على ١٠ ٪ هذا اذا كان وزير الصحة مستعدا لهذا الموقف الجريء . لكن غير مستعد لذلك ، قياسا على موقفه من المستوردين . ويمكن فرض نسبة الـ ١٠٪ . اذ بمجرد ان يلوح الضمان بانه مستعد لفتح فروع توزيع في الاحياء والمدن حتى يقبل أصحاب الصيدليات بشروطه .

أين يكمن الحل ؟

يتضح من كل ما تقدم ان الحل الصحيح المباشر لا يمكن ان يكون الا في تأميم استيراد الادوية وفتح أبواب الاستيراد من الدول الاشتراكية ، وبيع ادوية الضمان في الصيدليات بربح للصيدلي لا يزيد على ١٠ ٪ ووضع خطة لتصنيع الدواء محليا تخدم المستهلك اللبناني اولا . وتوظيف أموال الضمان الاجتماعي في انشاء مصنع للادوية بدلا من شراء سندات خزينة ودولة . خاصة ان مبلغ الـ ٤٥ مليون ليرة الذي تختلف ادارة الضمان مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول طريقة توظيفه كاف لانشاء مصنع ادوية وتجهيزه احسن تجهيز .



رد من الطلبة الاتحاديين المغاربة :

الكتلة الوطنيّة خطوة إلى الأمام

نشرت مجلتكم عدة دراسات حول الوضعية العامة بالمغرب ، وتعرضت بعضها الى قضية الجبهة الوطنية التي تضم المنظمات الوطنية والتقدمية . وطبقا للخط التي تسلكه مجلتكم في نشر جميع الاراء والمواقف المحترمة للمنهج العلمي — في التحاليل — مع ممارسة حق النقد الذاتي من جهة وانطلاقا من ضرورة توضيح موقفنا كواجب ثوري في مشكل الجبهة كتنظيم طلابي تابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، نطلب منكم نشر مقالنا هذا ولكم جزيل الشكر .

فرع الطلبة الاتحاديين لمدينة باريس

يمثل قيام الكتلة الوطنية (1) في ٢٢ تموز ١٩٧٠ نقطة انعطاف في تاريخ حركة التحرر الوطني المغربية . الا أن هذا الحدث — على أهميته البالغة — يبقي علامات استفهام عديدة بانتظار الجواب :

— هل لنا ان نعتبر قيام « الكتلة » تمهيدا لما يدعى بالثورة الديمقراطية الوطنية؟

— وفي حالة الايجاب .. فما هو دور هذه الكتلة في دفع قضية الشعب المغربي الثورية التقدمية الى الامام ؟

— أم ترى القضية مجرد مهرب وتسوية ذميمة على حساب مصالح الفئات المحرومة ؟

— ثم ... الم يقع الطلاق بالثلاثة بين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وحزب الاستقلال عام ١٩٥٩ ؟

ان تعقيدات الوضع السياسي في المغرب تملي علينا — للاجابة على هذه التساؤلات — ان نتناول الحدث بالكثير من الدقة والصرامة :

منذ عام ١٩٦٦ وفكرة تشكيل جبهة وطنية تشق طريقها . ففي ذلك الحين ، واثر الاغتيالات الجماعية التي ذهب ضحيتها مئات التلامذة والعمال العاطلين في الدار البيضاء (اذار ١٩٦٥) واختطاف بن بركة (تشرين الاول ١٩٦٥) ، جرت عدة اتصالات بين مختلف المنظمات الوطنية والتقدمية بهدف تحقيق الجبهة . غير أن الوضع العام في البلاد وخارطة القوى السياسية الفاعلة وسياساتها لم تكن لتسمح بانجاح مثل هذه المبادرة : فكثير من شروطها الموضوعية والذاتية كانت غائبة .

ناهيك عن أن مشروع الجبهة قدم من قبل اصحابه كبلسم سحري يتحدى المنطق السليم في ظرف اتسم بالقمع العنيف والمستمر للحركة التقدمية . في ذلك الحين كان الشرط الاولوي لكل تحالف ثوري هو التزام جميع اطرافه بادانة المجرمين الذين سفكوا دم بن بركة والتلامذة والعمال ادانة لا لبس فيها .

وفيما يختص بـ ا. و. ق. ش ، فانه كان دائما يناصر فكرة الجبهة الوطنية على شرط أن تلبي هذه الاخيرة المتطلبات التالية : (التي هي ضمانة قيامها بمهمتها التاريخية).

١ — التقاء الاحزاب المعنية في هيئة تعارض السلطة بدون تحفظ .

٢ — توضيح اسس هذه المعارضة بتحديد عدد من المبادىء الاساسية التي تلتقي عليها جميع الاطراف .

٣ — اعلان برنامج مشترك ينسجم مع المبادىء الاساسية لحل حركة ثورية (ضرورة الطريق الاشتراكي ، سلطة شعبية وديمقراطية ، تخطيط اقتصادي) .

وكان ا. و. ق. ش. يصب جل اهتمامه على الحفاظ على المكتسبات الثورية للشعب المغربي من جهة وعلى توضيح مسألة « الفوارق » السياسية (بين مختلف اطراف الجبهة) كيما لا تخبت التناقضات بين هذه الاطراف لحساب تسويات ضد مصلحة حركة التحرر الوطني .

٤ — ماذا حدث بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠ لكي يرفع شعار « الجبهة » من جديد ؟ لعلنا نستطيع ان نجيب على هذا السؤال اذا تتبعنا التطور الذي طرأ على توازن القوى مغربيا ودوليا خلال السنوات الاربع المنصرمة :

اولا — على الصعيد الوطني :

تواصل السلطة توسيع قاعدتها وتقويتها ، مستندة الى اقطاع يسترد انفاسه ومواقعه السياسية والاقتصادية السالفة شيئا فشيئا . وهكذا نرى مثلا ان كافة الاجراءات المتخذة في الميدان الزراعي (الميثاق الزراعي ، سياسة السدود ، توزيع اراضي المعمرين على افراد الطبقة الحاكمة) بالاضافة الى عسكرة الادارة المباشرة (الوزارات ، حكام المحافظات ، الشرطة) توفر قاعدة موضوعية دائمة لدكتاتورية الاقطاع الذي نجح في استمالة قسم من البورجوازية بفتحه امامها ابواب التجارة الكومبرادورية والادارة ، معجلا بذلك تداعيها ومفقدا اياها الطابع « الوطني ».

ومؤخرا ، قامت السلطة بعملية دعيت « مغربة » القطاع الثالث في محاولة جديدة لاستمالة الفئات العليا من البورجوازية الصغيرة واحتواء قسم كبير من المثقفين .

اما القوى المناهضة للنظام الاقطاعي فهي :

— العمال والفلاحون الفقراء وفريق من البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينية الذين تتزايد درجة وعيهم وكفاحيتهم على خط مواز لتزايد الافقار المتواصل الذي يتعرضون له .

— ممثلو راس المال الوطني الذين لا علاقة لهم براس المال الاجنبي والذين يتحملون عواقب سياسة القمع المنظم .

ولئن نجحت السلطة بتقليص الوزن الاقتصادي (وبالتالي : السياسي) لهذه الفئة فانها ، بالمقابل ، قد جرت الوبال على نفسها اذ دفعت افرادها الى مواقع المعارضة العلنية .

— اخيرا ، الشبيبة الطالبة ، والمثقفون الثوريون .

ثانيا — على الصعيد الدولي :

استفادت السلطة من الظرف الدولي الراهن المتمثل بالهجمة الامبريالية المستميتة على حركة التحرر الوطني (المتكفئة آنيا على مواقع دفاعية) من اجل كسر عزلتها الدبلوماسية التي كان النشاط الخارجي لـ (ا. و. ق. ش.) قد فرضها عليها ، دون ان يحرم نفسه من امتيازات « التعايش السلمي » ، مضاعفة من ولائه للامبريالية التي — لقاء تشديد قبضتها على البلاد في ميادين الاقتصاد والثقافة ، ولقاء ضمان مواقعها الاستراتيجية في المغرب — امنت للنظام استمراره على قيد الحياة بما وفرته له من دعم عسكري وبوليسي متزايدين ، ناهيك عن المعونات الاقتصادية والمالية ..

وفي الوقت نفسه اتاحت متاعب الانظمة التقدمية العربية ، اثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ ومناخ « السلم الايديولوجي » مع الرجعية الذي فرضته ، للنظام الرجعي المغربي جطل « الحل الاسلامي » وكمدافع عن القضية الفلسطينية لدى « الغرب » : غوغائية للاستهلاك الداخلي ووسيلة لاخفاء دوره كسمسار للمصالح الاميركية في العالم العربي .

ولاطباق الخناق — داخليا وخارجيا — على القوى الوطنية والتقدمية . لا يتورع النظام عن « استعمال » قضية الارض المغربية التي تركها تحت السيطرة الاسبانية ..

وباختصار ، فان تدعيم البنى الداخلية للنظام والتراجع الموقت لحركة التحرر الوطني يستدعيان من جانب التقدميين والثوريين المغاربة ، اساليب جديدة في العمل . وان تشتت القوى السياسية المهتمة باقامة نظام جديد ديموقراطي ، كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم ، يشكل عقبة جديدة ، امام تنامي العمل الثوري .

اليس من الضروري ، والحالة هذه ، ان تحمل قوى جديدة ماءها الى طاحونة الثورة ؟ — بدون ذلك يستحيل قلب توازن القوى الحالي لصالح الجماهير الشعبية ..

على ضوء هذا التحليل تبنى ا. و. ق. ش. تشكيل جبهة تضم الطبقات والفئات الاجتماعية وكافة العناصر المعادية للامبريالية والصهيونية في المجال الخارجي ، وللاقطاع والرجعية في الداخل ، اي : الجماهير الشعبية البورجوازية الوطنية بالمعنى الدقيق للكلمة ، والمثقفين الثوريين .

وكان لاستفتاء ٢١ تموز الرجعي ، والذي رفضته كافة القوى الممثلة للشعب المغربي ، مناسبة لاعطاء هذا الرفض وجودا دائما وملموسا بتشكيل « الكتلة » .

ينص ميثاق هذا التحالف على أن هدفه « تشييد مغرب ديمقراطي متحرر من السيطرة الراسمالية والامبريالية والاستعمار الجديد » وهو يدين « الوجهة المعادية للشعب والمنافية للديمقراطية » مطالبا بتاميم القطاعات الرئيسية للاقتصاد ، بالادارة الذاتية الديمقراطية ، بتطبيق سياسة تصنيعية ملائمة لهذا الخط ، بانجاز اصلاح زراعي حقيقي مستند على مبدأ الارض لمن يفلحها وبتحرير الاراضي المغربية التي ما تزال تحت السيطرة الاجنبية . على الصعيد الخارجي ينادي الميثاق بالتضامن العالمي مع حركات التحرر الوطني ضد الامبريالية ، الاستعمار والرجعية ، بدعم الشعب الفلسطيني وبتوحيد ارض المغرب العربي وشعوبها توحيدا كاملا .

من هذا العرض نستنتج ان المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للميثاق يتسم بصورة جوهرية بطابع ديمقراطي ووطني ، مما يدعونا للاعتقاد بأن مفهوم « الثورة البورجوازية » يتجاوب مع الواقع المغربي . وكل تعرض لدراسة الموضوع يتطلب منا التحرر من شرانق المخططات المتزمتة والجامدة.

واذا كانت الادانة المبدئية المطلقة للبورجوازية الوطنية تعبر عن نزعة شعبوية بالية وفوضوية رخيصة فان الافراط في منحها الثقة يتعارض مع التراث البروليتاري . فللبورجوازية الوطنية المغربية خصائص مميزة تفرقها عن البورجوازية الاوروبية (خلال القرون ١٧ و ١٨ و ١٩) والروسية من (١٩٠٥ الى شباط ١٩١٧) ! بورجوازيتنا لا تملك تقاليد ثورية !

وبرغم طموحها لكنس الاقطاع فانها تبقى اصلاحية وتتمسك بالمؤسسات الرئيسية للنظام ..

هذه الطبيعة المزدوجة تجعلها تخاف التغييرات الجذرية بمقدار كرهها للاقطاع وللرجعية المحلية . ان الوقائع ستشهد بأن الجبهة تستطيع اداء مهمتها بنجاح ان توفرت الظروف التالية :

١ — تغلب العنصر البروليتاري والفلاحي .

٢ — التعامل مع البورجوازية دون الذوبان فيها . (لينين)

٣ — تشكيل جبهات في المصنع والحي والدوار ..

ان خلق حركة جماهيرية منظمة حول شعارات محددة لهو واجب محتم . بدون هذا لا يمكن زعزعة قواعد النظام .

ومن جهة اخرى فان كون الجبهة اطارا وحدويا حول اهداف واضحة لا يمنع انفجار التناقضات بين فصائلها المختلفة ولا تصاعد الصراع الطبقي الذي قد يؤدي الى تفكك الجبهة على مدى طويل نسبيا .

ان الجبهة هي قبل كل شيء تحالف تكتيكي ذو حدود معينة مسبقا وفي هذه الظروف التي تجتاز فيها حركة التحرر الوطني تجربة جديدة فان المسؤولية التي تقع على عاتق التقدميين المغاربة لانجاحها تقاس باهمية هذه التجربة . فواجبهم هو الاستفادة من الظروف الجديدة لتحقيق اماني الشعب المغربي .. اذ ان الغاية الوحيدة من الجبهة الوطنية المتحدة ليست — ولا يمكن ان تكون — شيئا اخر غير تصعيد عملية الثورة في المغرب .

(1) — او : الجبهة الوطنية ، وتضم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (أ. و. ق. ش.) وحزب الاستقلال ، مع امكانية المنظمات الوطنية الاخرى للانضمام اليها .

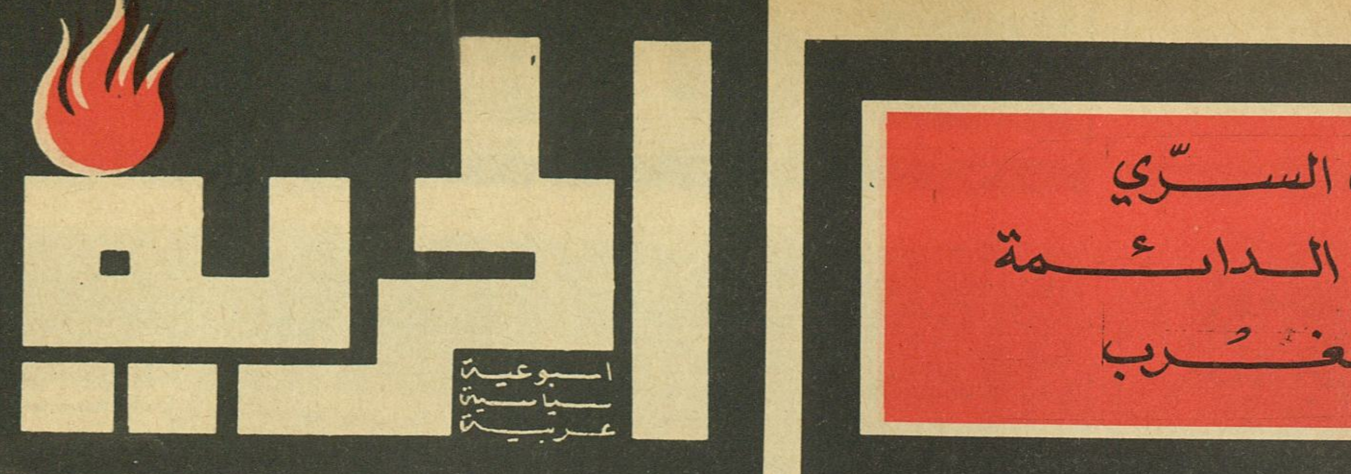
تتمة مشاريع الحل السلمي على أبواب ٥ شباط ١٩٧١

ميزان القوى العسكري ، فهو لا ينسى بالمقابل ان يربط اقتراحه بمبررات سياسية . « .. ان المفاوضات مع العرب سوف تكون طويلة وشاقة ولا يمكن تصور حل للصراع ياتي دفعة واحدة » . واذا كانت المفاوضات السياسية سوف تاتي بالفعل طويلة وشاقة (بدأ البعض يشبهها بمفاوضات باريس الفيتنامية) فان اطارها العسكري الملائم لن يكون بالتاكيد مجرد ايقاف مؤقت لاطلاق النار يجري تجديده شهرا بعد اخر . والهدنة الدائمة سوف توفر المناخ الاكثر ملاءمة لمفاوضات بمثل الصعوبة التي اتضحت معالمها حتى الان .

فهل يستطيع النظام المصري ، العاجز عن الانسحاب من مسيرة الحل السلمي مهما طالت المفاوضات حوله وتعرجت ، ان يمنع تحويل وقف اطلاق النار المؤقت الى هدنة دائمة ؟

واذا كان الخامس من شباط القادم سوف يحمل معه على الارجح تكريسا — ربما يكون نهائيا — لوقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، فما هي الوجهة التي يمكن أن تسير ضمنها المفاوضات بعد ذلك ؟ وما هو معنى وصفها « بالطويلة المعقدة » ؟ واية مسافة تفصل الان بين مختلف المواقف حول مختلف جوانب الحل السلمي واجزائه ؟

في المقال القادم محاولة للاجابة على هذه الاسئلة .



الارهاب السرّي والمؤامرة الدائمة في المغرب

AL-HOURRIAH - No. 545 - 14-12-1970 - BEYROUTH • بيروت - ١٤-١٢-١٩٧٠ - العدد ٥٤٥ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

رسالة الملك حسين إلى الحكام العرب

الدعوة لاشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية السلمية





الشروط الاسرائيلية لاستئناف المفاوضات

ملاحظات عامة حول تطور الزراعة اللبنانية

كلمة

الاتجاه العدواني للامبريالية الاميركية ... من الداخل إلى الخارج

كانت اهم الاحداث التي تخللت ايام الشهر الفائت في العالم تشير ، من قريب أو من بعيد ، الى المستويات المختلفة التي تخوض عليها الامبراطورية الاميركية معركة بقائها . هذه الاحداث ، في تناقضها الظاهر نفسه ، تبرز جوانب الضعف وجوانب القوة في هرم الاستغلال الاميركي وتبدي المخارج المفتوحة والسبل المسدودة اما مقافلة العدوان التي يقود زمامها ساسة واشنطن . والامر الذي يلخص هموم الامبراطورية هو ، بطبيعة الحال ، حساب الارباح والخسائر .. هذا الحساب يصل ، رغم بساطة مبدئه ، الى حد من التعقيد هائل . فاذا بعناصر الوضع العالمي كله تدخل في قوائمه ، فيتم التنازل هنا ليقابله التشدد هناك ، خدمة لغاية واحدة هي بسط جناح العدوان على اوسع رحاب الكرة .. واذا بالجري وراء مكسب ما في الخارج يخالطه هاجس تشقق البنيان من الداخل ، فتنبت بذور الضعف والتراجع من قلب الغطرسة والقوة المترامية الاطراف .. ولعل ما ينبغي بيانه هنا هو تضافر جوانب اربعة من السياسة الاميركية .

١ — الموقف من الازمة الاقتصادية وما يرادفه في مجال القمع الداخلي .

٢ — الموقف من الحركات الوطنية الثورية في العالم الثالث .

٣ — الموقف من الانظمة البورجوازية الوطنية.

٤ — الموقف من الصلات الجديدة بين البلدان الراسمالية الاوروبية وبلدان الكتلة السوفياتية.

اذا حاولنا بيان هذا التضافر رأينا ان الانحسار الاقتصادي الذي كان هبوط الاسهم في بورصة نيويورك ، خلال الصيف الماضي ، ابرز علاماته قد اوصل الحكومة الاميركية الى دروس مرة ما لبثت ان استخلصت خلال الحملة الانتخابية الاخيرة وبعدها مباشرة . فالولايات المتحدة كانت اخر دولة كبيرة في العالم لا تضع قيودا ذات شان على تصدير الرساميل واستيرادها . وكان ان ادى ذلك منذ نهاية الحرب الثانية الى انصراف رساميل اميركية ضخمة نحو اوروبا واليابان خاصة ونحو بلدان الامبراطوريات الاستعمارية السابقة في العالم الثالث ، بحثا عن أرباح لم يكن غلاء اليد العاملة وارتفاع التركيب العضوي لراس المال يتيحان تحقيقها في الولايات المتحدة نفسها . ولم يكن خروج الرساميل هذا ليلحق ضررا ، اول الامر ، بالاقتصاد الاميركي . فان هذه « الحرية » قد جعلت الدولار عملة احتياط لها قوة الذهب ، دون ان يفقده ذلك وظيفة العملة « العادية » التي لا يملكها المعدن الاصفر . الا ان اتساع ظاهرة هرب الرساميل ما لبث خلال السنوات الاخيرة ان بدأ يرزح على معدلات النمو في الولايات المتحدة وعلى طاقة الاقتصاد في امتصاص البطالة . وكانت سياسة العدوان في الخارج — في فيتنام خاصة — مخرجا مصطنعا من هذا الوضع .. فهي وان كانت قد انشأت في المجال العسكري والمجالات المتصلة به مليون وظيفة جديدة ، الا انها لم توقف نزيف الدولارات وأسفرت عن هزيمة عسكرية اكيدة وانزلت ضربة شديدة « بالاستقرار » الاجتماعي . عليه لم تجد الحكومة الاميركية امامها الا اتباع سياسة اقتصادية كشفت بوضوح تام وجه الازمة الكالحة التي سقط نظام « التبادل الحر » في شباكها . فهي قد رفعت أولا سعر الحسم محاولة بذلك استعادة الرساميل الهاربة وهي قد عمدت ثانيا — منذ أيام — الى رفع التعرفة الجمركية على العديد من السلع الاجنبية الهامة ، محاولة بذلك ، الحد ، في الداخل على الاقل ، من منافسة الصناعة اليابانية والاوروبية للمنتجات الاميركية .. وذلك بعد أن اكتسح رأسماليو اليابان واوروبا — وبضائعهم اقل كلفة — اسواقا كانت لسنين خلت حكرا على الاميركيين . ليس هذا فحسب بل ان حكام البيت الابيض بلغوا حدا كان سواهم قد سبقهم اليه في أيام القحط : تأميم الشركات الكبرى الخاسرة (أممت اكبر شركة للسكة الحديدية في البلاد !) .

هذه التدابير كلها ، تحتاج على الصعيد الاجتماعي ، الى سلوك يغطيها ، متعدد الاشكال ، لكن له اسما واحدا : القمع .. من هنا ان الحملة الانتخابية الاخيرة قد خيضت من جانب الحزب الجمهوري الحاكم ، بقيادة نيكسون نفسه ، تحت شعار لا لبس فيه : النظام .. القانون ! وبات المقبوض عليهم من المعارضين أوفر عددا من القتلة الذين لا يعاقب الا واحد بالمائة منهم كل عام ..

هذا الوضع ، في الداخل ، يجعل صعبا على مجرمي الحرب الاميركيين استئناف الغرق في وحول الهند الصينية الى ما لا نهاية له . هكذا يجدون انفسهم امام « حلين » اولهما مستحيل : اما كسب الحرب بسرعة واما الانسحاب ببطء الى ديارهم .. والانسحاب الذي لا بد منه تتم تغطيته بمبادرات تنم عن هزال العملاق الاميركي امام حرب الشعوب في بلدان الهند الصينية . فمن هجوم — فضيحة على كمبوديا الى انزال فاشل في فيتنام الشمالية بحجة اطلاق البعض من أسرى الحرب ... في هذا كله تحاول الولايات المتحدة أن تثبت انها لا تزال قادرة على الحركة في شبه الجزيرة وان على الاطراف المكافحة هناك أن تلاين وتتنازل .. لكن هذه الاطراف لا تنفك توطد مواقعها في سائر اقطار الهند الصينية وتستعد لحرب طويلة لا شك في نتيجتها ، متى خرج الاميركيون وبقيت ... طائراتهم ومدافعهم .

أما في اوروبا فتنظر واشنطن بعين الرضا الى نمو نمط جديد من العلاقات بين بلدان حلف فرصوفيا وبلدان السوق الاوروبية المشتركة . هناك يضرب الحديد وهو حام . فما تكاد معاهدة للصداقة توقع ، او خطوة لتخفيف التوتر السياسي تتخذ ، حتى يبرز الى الساحة بطل « السلام » الحقيقي في اوروبا (واسمه رأس المال) .. فاذا بالمفاوضات الاقتصادية تبدأ مظهرة أن الفلوس ، في القارة الاوروبية ، اكثر منها في اي مكان اخر ، لم يعد لها رائحة .. وفي اشهر معدودة ، يبدو جليا أن « المعضلات » التي ظلت ربع قرن أو اكثر تتراوح بين الركود والانفجار ليست مستعصية ابدا على الحل . حتى مشكلة برلين لم تعد تستحق اشارة من مؤتمر حلف فرصوفيا المنعقد خلال الاسبوع الماضي . والرئيس الفرنسي ، قبل ذلك ، يذهب الى الاتحاد السوفياتي — وفق عبارة لاحد المراسلين — مثلما كان اسلافه يقصدون اقطار افريقيا خلال القرن التاسع عشر : لافتتاح السوق !... ولا ترى المانيا الغربية في مساعي هذا « الفاتح » افتئاتا على « حقوقها » .. فالسوق جديدة واسعة والمصالح مشتركة . أما الولايات المتحدة فلسان حالها قول الخليفة العباسي للغمامة : « امطري انى شئت ، فان خراجك عائد الي » .. ذلك أن حصتها مؤمنة ما دامت رساميلها تنخر السوق الاوروبية المشتركة من الجذور . ثم ان دورها قادم على أي حال . ألم يقل كوسيفين ان الحائل الوحيد دون تقارب العملاقين هو حرب فيتنام ؟ ذاك هو ما آل اليه « التنافس السلمي » بين الاشتراكية والرأسمالية: أن تتولى دول حلف فرصوفيا حل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها دول حلف الاطلسي .. أما البدل المطلوب فهو خدمات تقنية يقدمها الاوروبيون في صناعة التلفزيون الملون او السيارات المريحة ، أو هو سلع اوروبية لابناء الطبقات « الراقية » الجديدة في شرقي اوروبا .. بانتظار السلع الاميركية .

تريد الولايات المتحدة اذن ، قبل ان تصل الى حالة وئام كامل (على افتراض ان هذه الحالة ممكنة التصور) مع المعسكر السوفياتي أن تضع يدها على ما امكن من اسواق ومواقع .. واهدافها في هذا الصدد واضحة : مخرج من الهند الصينية يحفظ ماء الوجه ويضمن المستقبل .. عودة الى اقطار ورث فيها الاتحاد السوفياتي نفوذ البريطانيين او الفرنسيين (ذاك هو المصب الاخير لغزو غينيا الذي يأتي بعد سلسلة طويلة من الهجمات ابرز ضحاياها نكروما وسوكارنو وسيهانوك و « وطنية » بعض الانظمة العربية) .. ازالة التوتر في أوروبا تمهيدا لفتح اسواق الشرق الاوروبي امام فوائض الانتاج في اوروبا ثم في الولايات المتحدة نفسها (بانتظار ذلك تبقى الجيوش الاميركية مرابطة في دول حلف الاطلسي) . تلك ضرورات تفرضها مواجهة الازمة التي دخلتها الراسمالية الاميركية منذ بضع سنوات . وهي ضرورات لا ينبغي أن تحجبها عن العين صعوبة هنا أو انتكاسة هناك . الصعوبة الفعلية ليست في تسوية العلاقة بين حكومتين او في ايصال مفاوضات ما الى نهايتها . بل ان مصدر الصعوبة التي لن تقوى عليها الامبريالية الاميركية هو الشعوب . والانموذج الحي في هذا الصدد هو ما جرى — ويجري — في فيتنام ، لا ما جرى ويجري في برلين .. أما موقع الاميركيين الراهن من الصراع العربي — الاسرائيلي فله ، في هذا الصدد ، حديث اخر .

« الحرية »